

الأمن الوطني

الواقع والمأمول

المملكة العربية السعودية نموذجًا

د. عبد الكريم بن عائض الشهراني

الأمن الوطني



الأمن الوطني

الواقع والمأمول

(المملكة العربية السعودية نموذجاً)

العميد الركن المتقاعد

د. عبدالكريم بن عائض الشهراني

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م


بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

الفصل السابع: ارتباطات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية إقليميّاً ودوليّاً:

١. عام
٢. السعودية ومجلس التعاون الخليجي
٣. السعودية والدول العربية
٤. السعودية والعالم الإسلامي
٥. السعودية ودول العالم.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لإيلاف قريش، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوعٍ وءامنهم من خوف﴾

قال رسول الله Ë

(إذا أصبح أحدكم آمناً في سربه معافىّ في بدنه، عنده قوت يومه، فقد حيزت له الدنيا بحذافيرها)

(سنن ابن ماجه)

مقدمة



لا يتنازع اثنان في أهمية أمن الوطن وسلامته، والمحافظة على مقدراته، لما يترتب على ذلك من حياة هانئة وعيش رغيد، وبانعدام أمنه تسود الفوضى والخوف والفقر والتخلف.

موضوع الأمن الوطني لم يغفله كتّاب المسلمين القدامى مع زحمة العلوم الأخرى التي برعوا فيها, فقد سبقوا في ذلك كغيره من العلوم مفكري الأمم الأخرى.

ولكننا حينما نبحث في تلك المؤلفات القديمة نجد أنهم لم يحددوا مفهومه كأمن وطني كما هو الحال اليوم.

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور الحاجة الماسة لدراسات أمنية خاصة, تحرك المفكرون في الغرب الذي ذاق ويلات هذه الحرب الشرسة وبدؤوا يكتبون ويسنّون القوانين من أجل الأمن الوطني, فقام بعدهم مفكروا العرب القوميون وفي حمأة القومية العارمة ينظرون لهذه الدارسات بمنظار قومي عام للدول العربية ككل, فجعلوا يبحثون فيه من هذا المنطلق, ولكن بدون تعمق ودراسة متخصصة وبقي الأمن الوطني فقيّر لدراسات متعمقة ذات فائدة علمية يمكن تطبيقها والأخذ بها.

لذا فإنه وحتى اليوم ما زال هذا الموضوع الخطير فقيراً لمتخصصين جريئين في البلدان العربية، إذ لم يعد خافياً على ذي لب الحاجة الماسة للبحث في موضوع الأمن الوطني فهو كما ذكرت آنفاً موضوع ذو أهمية قصوى لكل وطن والبحث فيه مطلب وطني يجب أن تسخر له كل الإمكانيات العلمية والمادية وخاصة في هذه الظروف التي نعيشها, ومهما يكن فإن ما يقدم من بحوث في هذا الموضوع يعتبر مكسباً عظيماً وثروة فكرية في هذا المجال.

لا أزعم بأنني قدمت قصراً شامخاً في هذه البحوث، ولكنني أحببت أن أنصب عدسة صغيرة تكشف ما عساها أن تكشف في هذه التأملات العابرة.

وقد قسمت هذه التأملات إلى سبعة فصول, تدرجتُ فيها حسب أهمية الموضوع, ووضعت تحت كل فصل ما يناسبه من طرح موضوعي وفقرات مناسبة أيضاً, وحاولت أن أربط بما سبقه باعتبار أن تلك الفصول مترابطة إلى حد ما. وكانت الفصول كالتالي:

أ- الفصل الأول: مفهوم الأمن الوطني: وقد بحثت في هذا الفصل معنى الأمن الوطني والفرق بينه وبين الأمن القومي, وارتباطه بالمصلحة القومية, قسمته إلى مستويات وعناصر.

ب- الفصل الثاني: مقومات الأمن الوطني: ناقشت في هذا الفصل المقومات الداخلية, كشرعية الحكم واستقراره, والعدل, وتطبيق الشريعة الإسلامية كمنهج أمني, والتوعية والتعليم وغير ذلك. كما بحثت فيه بعض المقومات الإقليمية والدولية.

ج- الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الوطني: وقد قسمتُ هذا الفصل إلى عوامل سياسية, واجتماعية واقتصادية, وجغرافية, ثم بحثت فيها على قدر من التفصيل الذي يسمح به المقام.

د- الفصل الرابع: دور القوة العسكرية في تحقيق الأمن الوطني: وقد تحدثت فيه عن القوة العسكرية والمصلحة الوطنية, والاستراتيجية العسكرية وعلاقتها بالأمن الوطني, ثم أدرجت عناصر رئيسة لبناء القوة العسكرية, وأخيراً تكلمت عن التعاون العسكري وأثره على الأمن.

هـ ـ الفصل الخامس: نظرية الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن العربي: وقد تحدثت في هذا الفصل عن الصهيونية ودولة إسرائيل ومرتكزاتها, وأخيراً نظرية الأمن العربي ومعوقاتها.

هـ- الفصل السادس: الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية كنموذج : كان الحديث فيه عن الأمن في المملكة العربية السعودية بشكل عام, ثم مقوماته والعوامل المؤثرة فيه, وقد حاولت أن يكون الحديث في الحدود الموافقة للبحث ومتطلباته.

و- الفصل السابع: ارتباطات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية: تحدثت فيه عن علاقات المملكة العربية السعودية بدول الخليج ثم بالدول العربية فالإسلامية وأخيراً دول العالم الأخرى, ضمنته تلك العلاقات المؤثرة على أمن المملكة وارتباطاتها بها من هذه الناحية.

البحث الذي لا تواجه الباحث فيه صعوبات هو ذلك البحث الذي سبق وأن أشبعه الباحثون دراسة وتمحيصاً وتدقيقاً, ولم يعد هناك حاجة للبحث فيه, وإن قلت إن لهذا الموضوع بالذات صعوبات بالغة فإنني أجانب الصواب, لكن ما يمكن قوله هو أنه لم تكن هناك أبحاث ومؤلفات خاصة في الأمن الوطني بالقدر الكافي الذي يساعد الباحث في الخوض فيه بسهولة, ثم إن ما كتب عن الأمن القومي كثيراً ما كان يعبر عن آراء شخصية لكتابها, حيث تجتمع تلك الآراء حيناً وتفترق أحياناً, وتصطبغ بصبغة قومية بحتة حيناً، وصبغة دينية أحياناً أخرى, ثم ما امتلأت به هذه الصفحات من مبالغة في التشاؤم أو الإطراء الذي يخرج عن الموضوعية وهذا ما جعلني أعتمد كثيراً على الله عز وجل ثم على ما تمليه عليّ عقيدتي ثم على ما لدي من ثقافة إسلامية وخبرة ليست بالقصيرة في مجال الأمن, ولأنه موضوع ذو صبغة اجتهادية فقد أدليت بآرائي كثيراً فيه. فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

والحمد لله.

د. عبدالكريم الشهراني

الفصل الأول

مفهوم الأمن الوطني

- ما هو الأمن الوطني.
- الفرق بين الأمن الوطني والأمن القومي.
- علاقة الأمن الوطني بالمصلحة القومية.
- مستويات الأمن الوطني.
- عناصر الأمن الوطني.

الفصل الأول

مفهوم الأمن الوطني

لم يحرص الإنسان في حياته أشد من حرصه على سلامته، ولطالما ارتبط أمن الفرد بأمن الجماعة حين تشابكت مصالحهم وترابطت مآربهم، وصار أمنهم كجماعة هاجسهم الأهم،

وعلى طول الدهور السابقة كان الأمن الوطني عند جميع الأمم من أهم المقدسات التي يحرص الناس على المحافظة عليها لأنها تمس حياتهم المباشرة.

في حياته الأولى كان الإنسان يبلى على أمن وطنه بلاء عظيماً، فقد كانت الحياة أكثر وحشية ، لأن الصراع كان يقوم من أجل البقاء. فكانت الأوطان تتعرض وساكنوها لأنواع شتى من الانتهاكات اللاإنسانية. ومع مضي القرون واستيعاب الناس أهمية توطيد الأمن من الداخل والخارج شيدت الحصون وأسست الدول التي بدورها أخذت تبسط سلطتها على أراض واسعة سواء كانت تابعة لها أو لأمم أخرى لا تتبعها، ولكنها تطمع في هذه السيطرة لتحصل على خيراتها ولتتجنب الشرور المحتملة ضد أمنها منها.

ولما تطور الإنسان وصار يعيش تحت مظلة دولية منظمة وبشكل أكثر نظامية اهتم بسلامة هذه الدولة وبأمن الوطن الذي تقوم عليه، فجعل يكيف أسباب الأمن بجميع الطرق المهيأة ولو دفع فيه مهجه.

ولا غرو فإن كل دولة شهدها التاريخ حرصت كل الحرص على أمنها وكيانها المستقل محاربة كل المعوقات الأمنية من الداخل والخارج التي تفرض وضعاً خاصاً يؤثر على سلامتها واستقلالها أو حتى هيبتها بين الدول الأخرى.

أولاً: ما هو الأمن الوطني؟

الأمن: ضد الخوف، وقيل: الأمن نقيض الخوف، وأمن فلان يأمن أمناً وأمنة، وأماناً فهو آمن، والأمنة الأمن(١)، ومنه (إذ يشغيكم النعاس أمنة منه)(٢)

وأما الوطن : فقد جاء في اللسان أيضاً أن الوطن هو المنزل تقيم فيه، والجمع أوطان، ووطن بالمكان وأوطن أقام، يقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا، أي اتخذها محلاً وسكناً(٣)، وجاء في المعجم الوسيط أن الوطن: مكان إقامة الإنسان ومقره وإليه انتماؤه، ولد به أم لم يولد(٤).

هذا هو التعريف اللغوي لشطري هذا المصطلح بشكل مقتضب.

أما إذا أردنا تعريفه من جهة الاختصاص فقد تناولهما المفكرون بمعانٍ عدة، ومنهم الدكتور/ ممدوح شوقي الذي قال: (وقد جرى العمل على المقصود بالأمن في مفهومه الضيق هو تحقيق الأمن الداخلي وأن المقصود بالأمن في مفهومه الواسع هو تحقيق الأمن على المستويين الداخلي والخارجي)(٥)

ويعرفه البعض بأنه (أمن الفرد من خلال الدولة)(٦) وهو تعريف جيد مختصر.

ولعل الأمن القومي قد أخذ التعاريف الجمة التي تتداخل في مفهوم الأمن الوطني نفسه، ولا غرابة فالأمن الوطني جزء من الأمن القومي، وما يقوم به المفكرون من جهود في الخوض في الأمن القومي ما هو إلاَّ بدافع داخلي ومطلب للأمن الوطني، ومهما يكن

ȡŋ̍ gấȦŋ ÛÿČĔēēÛ ğşĶǟ ÛȀÎȀöäş Ǧȝ̇ȀǤÛŸö ğşĶǟ øäấ , ā̈ȀȞöä ɹ̇ȀÊö :øζŢȀŋ ȡǟä ȡȀÆöä ȯ̇ȀP .Č

(ČČ) ǦȀǓ Û ȯ̇ȀȀφɟä gøζè .č

.ȡùş gấȦŋ Û Ȩǟ̇Ȁè ȝǱȀ̈ŋ Û ā̈ȀȞöä ɹ̇ȀÊö :øζŢȀŋ ȡǟä ÆȶŢ ȡȀÆöä ȯ̇ȀP .Ď

.ȡùş gấȦŋ øĿČďċĐ Û ǦǯöȀǯöä ǦȞǤÛöä ,gȀ̈Ŀ̇ȀȪöä ÛǦȨȀ̈Îöä ğȦφŸȝqä ǦõȀ̈Îǟ ǨÊζşɟä ȝǟ̇ȀÛŋ ÛÙȨèζöä ȴǱȞţä :ɃζȣŸöä ȝȶǱţä .ď

.Ďď ,ÿČĔēĐ Ûğ şĶǟ ÛǦȨǟȀ̈Ȟöä ǦȒȢȀöä øäấ ÛƃşÆöä Ʉȝ̇Ȁȶƨä ȡŋɟäş ɄŋζȪöä ȡŋɟä :ɁȦÛÔŋ Ʉęζ̀ ǳşÆư /ấ .Đ

.øĿČďČĎ ÛgȀ̈ȉ̇ȀȞöä ǦȀÊöä Û(ďċ)ấÆȞöä :ǦȀ̈ȮÊȞöä Æö̇Ȁǹ Ȭ̄Ÿţä ǦȨŸõ ǦŸƒ Û.ɄǱȨŸţä ɄŸȝ :gζȪ̄öäş ţä̈ȀÔöäş ȡŋɟä .đ

فإن الأمن الوطني الذي تعنى به كل دولة لنفسها إنما هو سلامة الشعب ومقدراته، وسلامة الدولة وإنجازاتها من المقومات الداخلية والخارجية، وهذه مسؤولية تقع على كل فرد من أفراد الدولة ويتحمل التنفيذ والإشراف عليها ذوو السلطة والنفوذ في الدولة.

يهتم الأمن الوطني بالوطن نفسه من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، يهتم بالإنسان فيه كعنصر أساسي، كما يهتم بالأرض كوطن ومنشأ وعرض، بالإضافة إلى المقدرات والمنجزات التي اكتسبها.

والمتتبع لعبارة الأمن الوطني يجد أن كلمتيه لم تجتمعا بصورة واضحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في عام (١٩٤٧م) حيث استخدم كمصطلح ذي دلالة خاصة، فقد صدر قانون الأمن الوطني (National Security) في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الوقت بدأ مفهوم الأمن الوطني يأخذ مكانه بين مفاهيم العلوم الاجتماعية، ويحظى باهتمام عدد كبير من الباحثين في مراكز البحوث الغربية [١].

واستمر التطور في دراسات الأمن الوطني من ذلك الحين، إلاّ أن المهتمين تمسكوا بالمنحى العسكري والاستراتيجي، ولم تتحرر الدراسة منهما حتى أواخر الخمسينيات، ثم برز في المرحلة الأخيرة التي أعقبت ذلك مفهوم أكثر تطوراً واتساعاً، فأدخلت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للأمن في الاعتبار، ووضعت القضية العسكرية في إطارها المجتمعي الأكبر [٢].

وبدأت الأقلام تكتب إلاّ أن المفهوم القومي في الدول العربية ارتبط اسماً لا مسمى بالأمن الوطني وطغى عليه.

وكان ممن عرَّف الأمن الوطني على منحاه الأول السياسي العسكري هيثم الكيلاني حيث قال: (وهو الوعاء الذي تعبّأ فيه وتنظم جميع موارد المجتمع وقواه وطاقاته، وتتجسد بعده استراتيجيات، مثل الاستراتيجية السياسية، والاستراتيجية العسكرية، بحيث تترابط هذه الاستراتيجيات فيما بينها وتتكامل، بحكم أنها تعسى لتحقيق الأغراض الوطنية نفسها، ولكن في مجالات مختلفة ومن سبل متنوعة [٣].

.ȳČĔēďȀȀȀ (ĎĐ)ǻǼȞȁ :ǴǢǡȀȝ ȷşűȉ ǴŸƒ ȖȯɎȽ ȸǼǼȁ ɄŸȝ ȖȯƺȍɉȁŽ Ǵȅȁǿǻǻ : ŸȀȞȁ ɄƞƺȌȁ ȸƞɉȁ .Č

.ȳČĔēď ȀȀȀ (ĎĐ)ǻǼȞȁ :ǴǢǡȀȝ ȷşűȉ ǴŸƒ .ǴΣȀȎƞ ǼȶƮ /ǻ :ȴǢȽȀȀţȁ ƙǣ ŸȀȞȁ ȸƞɉȁ ǴǿȕȆƞ .č

øȽČďČċ .(čē) ȖǻǼȞȁ :ǴȀȀȮȆȞȁ ǼȍȀǹ ȬŸţȁ ǴǢŸȭ ǴŸƒȖƆɎǢȎȁ ȴǮȽ ȖȀǹɇȁ ȼǄƺȁ :ŸȀȞȁ ɄȝȀȶȥȁ ȸƞɉȁ .Ď

ثانياً: الفرق بين الأمن الوطني والأمن القومي:

يتوقف الباحث في الأمن الوطني هذه الأيام كثيراً عند الأمن القومي، ولعله لا يجد مأربه إلا في سراديب الأمن القومي الذي شمّر كُتابنا عن سواعدهم في البحث فيه، وانصب اهتمامهم به من مبدأ الاهتمام بالدول العربية كأمة واحدة وشعب واحد يجب أن يكون لديهم كيان موحد. إلا أن الفرق بينهما واضح جلي، فالأمن القومي يهتم بالأمة بأسرها، أما الأمن الوطني فهو يهتم بالوطن أي وطن كان، لكن يجب أن يُعلم أن الأمن الوطني هو جزء من الأمن القومي.

في اللغة الإنجليزية لا يوجد فرق بين المعنيين فكلا المصطلحين يشير إلى مصطلح انجليزي واحد هو: (National Security).

ولقد أصبح الأمن الوطني عند الكتاب العرب كما ذكرت آنفاً مرادف القومي، وهذا يظهر جليّاً حينما نقرأ في كتب الكتاب المصريين حينما كانوا يتحدثون عن أمن مصر من خلال صراعها مع إسرائيل: (وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء العديد من الكتاب ذوي الاتجاهات المختلفة)[1].

يقول: د. علي الدين هلال : (فالأمن الوطني والأمن القومي لايحجب أحدهما الآخر بل يكمله ويتممه، فهناك أمن وطني لعديد من البلاد العربية يمكن دراسته من تحليل السياسات الخارجية لهذه الدول، وأنماط تحالفاتها الإقليمية والدولية، ولكن هذا الأمن هو جزء من كل، وهو الأمن القومي العربي، ويخطئ من يعتقد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى)[2].

وقد ورد الكثير من التعريفات للأمن القومي، وكلها تصب في قالب واحد وإن تفرقت الألفاظ، فها هو الدكتور علي الدين يعرف الأمن القومي بقوله: هو (تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخليّاً وخارجيّاً، وتأمين مصالحهما، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديّاً واجتماعيّاً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع)[3].

Č. ȸɳɟ̈ä ɄɳʐỖöä ÔʈȞöäȘ ŸȀ̈Ȟöä ȊʈȊ̈ä :ōȀQÎʈ̈ä ȀÛȝ/ấ ÆʈȚ ſȀ̈ö ÛgȀȽä ĞŸƒ ÔɢÖQÊʈ̈ä :ŸȀȞöä ấÆȞöä (Ěď) ¡ȳČĔēđ.

č. ȸɳɟ̈ä ɄɳʐỖöä :ŸȀȞöä ấǿäʒ Ğèä Ž ȸɳɟ̈ä Ûöʐö ɄŸȝ ȸɅÆöä ÛöɎȽ ĞŸƒ ìűʂȷ ȝȀäǾĞ: ȀÆȞöä(ĎĐ) ȵȀDZȝ ëȀäȨ

Ď. ȴȀDZȝ Êȃäȩ.

ويعرفه عبدالكريم نافع بقوله: هو (الجهد اليومي، المنظم، الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسة، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودفع أي تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة)[١].

أما موسوعة السياسة فقد عرّفت الأمن القومي بأنه: (تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية ودولية، قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، نتيجة ضغوط خارجية، أو انهيار داخلي)[٢].

وبعد، فإننا نلاحظ أن مفكرينا العرب قد ركزوا على تعريف الأمن القومي في حين أنهم كانوا يعنون الأمن الوطني، خلال هذه التعاريف.

ثالثاً: علاقة الأمن الوطني بالمصلحة القومية:

لا شك أن هناك علاقة وطيدة وحبلاً متيناً يربط بين الأمن الوطني والمصلحة القومية، خاصة إذا ما تحدثنا عن الوطن العربي. فالوطن العربي كيان واحد، أرضاً وشعباً وديناً ولغة، لكن ما أفرزته الثورات، وما خلفه الاحتلال جعل المواطن العادي يشعر بالغربة في بلد من بلدان العالم العربي، وترسخ في عقله أن كل بلد مستقل بذاته تستحيل عليه مؤثرات البلدان العربية الأخرى، في حين اتجه المثقف الذي ما زال يعاني من قسوة الفرقة، وظلم العربي لنفسه إلى رسم خطة الأمن القومي على الورق فاهتم بالوطن العربي كجزء واحد، ودولة واحدة، وأراد أن يبني افتراضاته وحلوله على ما يريده هو أو يتمناه، والحقيقة أن ذلك بعيد كل البعد عن التطبيق على الواقع المر الذي لا يريد أن يدركه.

ولو استقرأنا التاريخ القريب لوجدنا الحقيقة الماثلة التي تؤكد أن كل بلد هو كائن بذاته عليه مسؤولية أمنة، ويتحمل مآسيه وحده هذا هو الواقع والذي يقرأ التأريخ الحديث جيداً يجد أن الوحدة العربية أمنية غائبة لم تتحقق، وإن تحقق بعضها في بعض القرون لكنها كانت ناقصة بعد العصور الذهبية الأولى.

đĐ î (ÿČĔĒĐ ,ģÀŁÅÕöä ÛÆĤÎöä øäá)ÛǷŋʐÕöä ȡŋɉä :ƷʐÅɸ CÅÒöä ÆǤʒ .Č

.ĎĎČ î ÛÿČĔĒĒĔ ,ğşƘæ ,ÀÎÅöäş ğÅèäøÆŸö ǦÆäÀĤöä ĜÊèűţä ÛČǯÛĞèÅÆÊöä ǦʒʐèʐŊ :ɹşÅǹÙş ƆɎÆÒöä āÅŁʐöä ÆǤʒ /á .č

ولو عدنا إلى الثمانينيات من القرن العشرين، وتذكرنا الصراع العراقي الإيراني، وما استنزف فيه من دماء إيرانية وعراقية، وأموال إيرانية وعربية، لتبين لنا إدراك الدول العربية التي ساندت العراق لأهمية أمن الوطن العربي ، وتأثير الأمن العراقي على الأمن القومي العربي وخطورة التهاون فيه.

المؤسف أن هذا الشعور الوحدوي قضى عليه الرئيس صدام حسين بعد بضع سنوات وذلك بغزوه لدولة الكويت المجاورة، والتي مدت يدها له سنوات في تلك الحرب.

لقد طعن صدام العرب آنذاك وعرض الأمن القومي بل الأمن الوطني عنده إلى شروخ لم تندمل بعد رغم مرور بضع عشرة سنة ، وما زال العرب والوطن العربي يعيشون مآسي مغامرته المشؤومة .

وهذا يعطينا مؤشراً واضحاً أن الأمن الوطني لكل دولة عربية يهم الأمة كلها وأن مصلحة الأمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن كل وطن يصدق عليهم الحديث الشريف كالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

ما يحصل الآن في العراق أحد أهم إفرازات المغامرات السياسية الحمقى التي عرضت أمن المنطقة بأسرها للخوف، فقد انتهكت محارم العراق مرتين وآخرها بغزو غاشم قامت أمريكا به تحت مظلة أممية كاذبة ، في ظل غياب عربي متخاذل يدل على شرخ أمني عظيم بينهم.

والحقيقة فإن هناك حالات يثور فيها الاهتمام بالأمن الوطني –كما هو الحال بالأمن القومي– كظاهرة تحليلية وسياسية خصوصاً من صانعي القرارات العليا ومن هذه الحالات:

١– ازدياد معدل الصراعات المباشرة وحدّتها، وهذه الصراعات عادة تتطور إلى حروب، وهو ما حصل بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية حيث اتجه بعض المفكرين إلى الاهتمام بالأمن القومي أو الأمن الوطني بالأصح (National Security)، وحاولوا تحقيق بعض التوازن بمتطلبات الأمن القومي من ناحية وشروط ومتطلبات الحريات الفردية من ناحية أخرى، وفي الخمسينيات من القرن الماضي وحتى منتصف الستينيات ظهرت موجة أخرى من الاهتمام، حين اشتدت من جانب حركات التحرر الوطني والاستقلال في العالم الثالث، ثم بدأت الموجة الثالثة مع حرب رمضان عام (١٩٧٣م) التي استعادت فيها مصر قناة السويس، والتي تطور بعدها مضمون الأمن القومي الذي

انصرف إلى تأمين الموارد الحضارية، متزامنة مع نشاط الحرب الباردة بين القوتين العظميين التي تحطمت في عام التسعين.

٢- ازدياد الشعور لدى العالم الثالث بتصاعد مخاطر التهديدات الدولية والإقليمية ضدها وقد بلغ ذلك الشعور المتشائم أوجه إبان الحرب الباردة فازداد اهتمام تلك الدول بأمنها رغم محاولة الدولتين العظميين اختراق تلك الدول.

٣- تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي طور كثيراً من مظاهر عدم الاستقرار وعدم الأمن، ففي نهاية العقد الثاني أو الثالث من هذا القرن لم تنجح بعض البلدان في تحقيق الاستقلال الوطني، أو تحقيق بعض التجانس الاجتماعي، أو التحول إلى الحياة الديمقراطية، مما دفع بكل فئة لأن تستنفر قواها وتحاول أن تزيد من مكاسبها، وكل ذلك دفع إلى تزايد الإحساس بعدم استتباب الأمن في الداخل رغم تكريس قوات الأمن الداخلي[١].

رابعاً: مستويات الأمن الوطني:

لواقع الأمن الوطني حدود ومستويات لا يمكن أن نغفلها، فالأمن قضية واحدة نسبيّاً. لكن هناك مستويات للتحليل متعارف عليها في دراسة الأمن الوطني لأية دولة. ولا تخرج هذه المستويات عن ثلاثة هي:

١- المستوى الداخلي:

يهتم بداخل الدولة ويتعلق بحمايتها من الداخل وخاصة تلك التهديدات المدعومة من قوى خارجية.

٢- المستوى الإقليمي:

وهو يرتبط بعلاقات الدولة مع دول الإقليم الذي هي فيه.

٣- المستوى العالمي أو الدولي:

ويشير إلى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي وطبيعة تحالفاتها الدولية وبالذات مع الدول العظمى[٢].

Č. /á ÆG3 ĮHAţä ȓÀÎţä :ǦAÀŢφ ȸŋɟä ɄŋʐÕöä ŸÀĤöä ÛÀȍÀĤţä ǿäá Ȥęʐţä ŸÀĤöä ÛŸÀĤöä ,ǥÀŁÀÕöä ÛÿČĔēĒ î ČčÔÀ8.

č. /á ÆG3 !ä ȅǯĤ áǯĤÕöä ţ: ȓèÀǋkäĘDzǴǦ äǨ ǦEöşÆöä ǦÀÀŘęş ȸŋɟä ɫüʐöä Ž ǦÔÝţţä ǦEäÀĤöä ǦĞáʐĤÊöä ÛǦÀǻÛŋ ǯäÀŮŋ àáàÀÀöä ǦAøÀDzǬöä ôÀÀÀöä , ǦĤGÛöä ÛƂşɟä ÛøŁČďċĔ î ďĎĐ.

وكما ألمحنا سابقاً بأن الأمن الوطني يستند إلى حق البقاء وصيانة الوطن من كل اعتداء ويحفظ للدولة كيانها الذاتي وشخصيتها المستقلة، وهذا حق قانوني يرتبط بوجودها، وأن من أهم حقوقها كما أسلفنا حقها في السيادة والاستقلال والبقاء حق تكفله جميع القوانين الأساسية والطبيعية. وهو يعني الوجود للأمة أو الشعب، ولا يقتصر على البقاء المادي، بل هناك البقاء السياسي، والبقاء الذي يعني المحافظة على مستوى العيش. وقد قسّمها الدكتور/ عطا محمد زهرة من منظور الأمن القومي إلى ثلاثة أقسام هي[٣]:

١- البقاء العضوي: محور الأمن القومي.

٢- البقاء السياسي: إطار الأمن القومي بالمعنى الضيق.

٣- مستوى المعيشة: إطار الأمن القومي بمعناه الواسع.

وإن كانت هذه المستويات تندرج على الأمن القومي، فإنها أكثر التصاقاً بالأمن الوطني الذي نعنى به هنا.

فالبقاء المادي يعني الوجود العضوي، وهو حق البقاء على قيد الحياة، وقد يكون حق بقاء بعض الدول على حساب حق دول أخرى، إذ لا بد من زوال إحداهما وهذا نادر في التاريخ.

أما المستوى السياسي أو ما يمكن أن نطلق عليه البقاء السياسي فهو الاستقلال السياسي الكامل أو الجزئي، وهذا – في التاريخ- كان صعباً بالنسبة للدول الصغيرة التي قلما تمتعت به من الدول الكبرى المتسلطة التي كانت تغذي شعوبها من دماء المستضعفين.

أما مستوى العيش فإنه لا يعني حصول المواطن على ما يقيم به أوده أو يحفظ بقاءه، وإنما يتضمن تحقيق بعض آماله وطموحاته لتنسجم حياته مع معايير العصر الذي يعيشه، ثم ما تقوم به الدولة في تحسين أوضاع مواطنيها من خلال إمكانات البلاد ومواردها، ثم بدفع عجلة التنمية بأوجهها المختلفة حتى تضمن على أقل تقدير الحد الأدنى من الهدوء والاستقرار.

بقي أن نقول إن التمييز بين هذه المستويات الثلاثة لا يعني أن كلاً منها منفصل عن الآخر، فهي متكاملة ومترابطة، وتعرّض أي واحدة منها للخطر يؤثر سلباً على باقي المستويات.

Č. /ǻ ǺÛ3 ÆŧȚ :ǥȀŁȁ ȸŋɉ ÛɄȥÖȁ ǦȞŋǺDZ ȃȥǺøǺȩ ÛɃȁǺ8Ǻæ ǦǶǤÛȍȁ ÛƂȘɉ ÛȳČĔĚČ î ÛĎĔ ȀÔǬæ 8.

خامساً: عناصر الأمن الوطني:

لم يعد الأمن الوطني أو الأمن القومي يعتمد – كما قلنا - على القوة العسكرية فحسب، فالمفاهيم قد تغيرت، وصار لكل نواحي الحياة أهمية قصوى في استتباب الأمن الوطني، ولعلنا دائماً نلاحظ تأثير الاقتصاد المباشر على أمن دولة ما. وكذلك كيف تؤثر السياسة ودهاليزها سلباً وإيجاباً على هذا الأمن وهكذا، لذا فإنه يحسن بنا أن نجعل للأمن الوطني عناصره الهامة التي يرتكز عليها وهي:

١- العنصر العسكري.

٢- العنصر السياسي.

٣- العنصر الاجتماعي.

٤- العنصر الاقتصادي.

٥- العنصر الجنائي.

ومن خلال حديثنا في الفصول القادمة، سنتطرق إلى هذه العناصر من خلال المعوقات والمؤثرات بشيء من التفصيل (إن شاء الله).

الفصل الثاني

مقومات الأمن الوطني

- المقومات الداخلية.
- المقومات الإقليمية.
- المقومات الدولية.

الفصل الثاني

مقومات الأمن الوطني

الأمـن الوطني كغيره من الأمـور الهامة التي ترتبط بمقومات يتحقق بها الرغد المنشود، وقد يتحقق ببعضها إن استحال توفرها جميعاً، ويمكن أن تندرج هذه المقومات تحت مقومات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ونحوها. ويمكن أن تقسم – كما فعلنا– إلى داخلية وإقليمية ودولية، وكلها يصب في قالب واحد .. ولعل تقسيمنا يفي بالمراد.

أولاً: المقومات الداخلية:

هناك مقومات في الداخل يجب أن تتحقق على المستوى المطلوب ليتحقق بالتالي الأمـن المنشود، وبدونها سيكون هذا الأمـن أمنية صعبة المنال، أو ربما يصبح أكثر عرضة للزوال. ولا يعني توفر أمن ما من نوع خاص في بلد ما أن هذا الأمن هو ما يحتاج إليه الوطن والمواطن، لأنه فوق صفيح ساخن إذ إنه ما أن يتململ الشارع بفقد واحدة هذه المقومات حتى تضطرب الحياة وينشق الأمن.

اطمئنان قمة الهرم على استتباب الأمن الداخلي مع غياب شيء من هذه المقومات الداخلية اطمئنان في غير محله، لأن عدم وجود أي منها سبب كاف لدواعي القلق.

من هذه المقومات :

١ - شرعية الحكم واستقراره:

إن المتطلب الأساسي لقبول الحكم هو شرعيته، فالشعوب بجميع أجناسها لا تخضع راضية لحكم ما إلا إذا استند هذا الحكم على شرعية مقبولة من قبلها، وقد يخضع هذا الشعب مقهوراً لحكم طاغٍ مستبد تسلم السلطة بالقوة، لكنه يوماً ما سينفجر غليانه حمماً تحرق الأخضر واليابس.

إن مفهوم الشرعية عند بعض الشعوب وفقاً لنظرية الأزمات هو الانتخاب، وحتى تكون الحكومة شرعية يجب أن ينتخب الناس حكومتهم، التي ستحكمهم وتتحكم في حياتهم وهذا ما يسمى بالديمقراطية.

جاءت الديموقراطية في الغرب بعد قرون طويلة من الاستبداد والظلم والقهر الذي كبس على صدور الناس، ولم يكن هناك ما يمكن أن يرفع أغلاله إلا بقدر كبير من الدم.

وبالفعل وصل الناس في الغرب والشرق إلى أفضل مما كانوا عليه، فبعد أن كانت تتحكم فيهم الكنيسة التي يخضعها لهم السلطان، أصبحوا يحكمون برجل على الأقل لا يبقى طويلاً حتى يأتي آخر مكانه.

الديموقراطية كانت حلاً أمثل لهؤلاء .

حيث يتم اختيار الحاكم عن طريق الانتخاب الشعبي المفتوح.

ومن المعروف بأن الديموقراطية لا تتوافق مع الإسلام أو نظام الحكم فيه، فحينما يختار معظم الشعب حاكمه في الديمقراطية، فإن الكفؤ في الإسلام هو الذي يحكم.

في الديمقراطية يحكم الأمة الفاسق والطامع والدعي والممثل والمغني، من يؤثر على مشاعر الجماهير وعواطفهم وخاصة بأن الأكثرية من العامة الذين لا يفقهون من السياسة إلا حروف اسمها.

في الديمقراطية يشترك في اختيار الحاكم الجاهل والمعتوه والمنحرف والفاسق والعميل، أما في الإسلام فإن الذي يختار الحاكم نخبة أهل الإسلام وخيارهم، أهل الحل والعقد، الذين يدركون دقائق الأمور ويعرفون من يختارونه حاكماً عليهم.

في الديمقراطية الغني يرشح نفسه ويشتري أصوات الناخبين بماله وخطبه ودعاياته التي تزيد تكلفتها على مئات الملايين من الدولارات وبوعوده التي لن يستطيع أن يفي بأكثرها.

لكن في الإسلام يتم اختيار من لا يطلب الحكم ولا يريده كما لا ينظر إلى ماله أو إلى جاهه، يستمد شرعيته من الامتثال لأمر الله ليكون خليفة الله في أرضه، وقدرته على تسيير أمور الدولة.

لطالما هزت الانتخابات بلاداً وأدخلتها في فوضى عارمة لم تستطع الخروج من تبعاتها الأمنية والاقتصادية.

وكم من بلد يدعي الديموقراطية لكنه ومع أن حاكمه ليس أهلاً للحكم إلا أنه وباسم الديموقراطية المزيفة باق إلى أن يدفن في قبره ليستلم الحكم بعده وريثه .

إن شرعية الحكم ركن ركين للأمن والاستقرار، وكما هو استقرار ذلك الحكم وعدم اضطرابه وتدخل المنافسين والطامعين فيه فإن (أزمة الشرعية تشير إلى التغيير في طبيعة السلطة التي يدين بها النظام السياسي، ولذلك فإن عدم الاستقرار السياسي دائماً يتضمن كثيراً من ردود الفعل الشرعية)[1].

عدم الاستقرار السياسي نقمة عظيمة على أهل البلاد تنشأ عنها اضطرابات أمنية خطيرة تقحم البلاد في أزمات خطيرة يصعب عليها حلها، ولعل لبنان والجزائر والصومال والعراق وأفغانستان وغيرها من أكبر الشواهد المرة في تاريخنا المعاصر.

.Ďē î ,(ÿČďċĒ ,Ƃşɉä ĞȞĠÛöä ,ȀÎÄöäş ĞzÅÖǯŸö ƘȶȞöä øäå ,gÆDZ) ,ĞΛåzȞÊöä ĞŁæÀȞöä ĞÖŸȶţä Ž ĞŁèÅÆÊöä ğäøzÛǪöä :źÅʒÅè ƙŋÜ /å .Č

٢- العــدل:

قال تعالى: ﴿**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً**﴾[٢]، وقد عدّ رسول الله Ë الإمام العادل من السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، وليس عجباً أن يكون العدل أساس الملك، فبالعدل تبقى الممالك، وبالظلم والجور تهدم بل وتمحى ديار، وكم شهد التاريخ على طوله عواقب الظلم وثمرات العدل، ومهما طال الزمن بالدول الظالمة فإنها إما عقاب من الله للرعية وإما استدراج لأهلها.

إن العدل أهم المقومات الأساسية للأمن الوطني وهو في معادلة واضحة جلية، عدل = أمن و جور = خوف.

إنا لا نبالغ إذا قلنا إن الأمن في الأوطان ثمرة من ثمرات العدل التي تغمر البلاد. رد عمر بن عبدالعزيز على أحد عماله يطلب اقتطاع بعض المال لتعمير مدينته فقال: (إذا قرأت كتابي هذا فحصنها بالعدل، ونق طرقها من الظلم فإنه عمارتها)[١]. ويذكرنا بالعدل والمساواة بينهم، وأنه سبب في الأمن والسكون قول الملك عبدالعزيز (رحمه الله) في خطبته في (جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ): (إن البلاد لا يصلحها غير الأمن والسكون، لذلك أطلب من الجميع أن يخلدوا للراحة والطمأنينة وإني أحذر لا يصلحها من نزغات الشياطين والاسترسال وراء الأهواء التي ينتج عنها فساد الأرض في هذه الديار، فإني لا أراعي في هذا الباب صغيراً ولا كبيراً، وليحذر كل إنسان أن تكون العبرة فيه لغيره)[٢].

٣- اتباع أوامر الله واجتناب نواهيه:

لو أننا لا نقول بعد هذه العبارة إلا قوله تعالى: ﴿**وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون**﴾[٣]، لكفتنا. إن الرابط بين الأمن واتباع أوامر الله واجتناب نواهيه قوي جدّاً، وعلى هذا يمتدح الله عز وجل أولئك الذين إذا تمكنوا من أرض الله

.Č ÿǠŋqǟ ȸþǞǟǼ ǺȺǟȦǟǀ: ǟȂǠǼ ŽǟȦǨǟ ǜǜǦǟ ǸǟȂǼ ,(ǟȂǠǼ ,Ǧǟ ǺǟǟǼǟ ǟǀǟ ,ǦǟȂǟȺ ,ǦǟȂǟ ǟǜǟ ,(øŁČĎĔē , î ďđ.

.č ǟȂǠ ȸǜ ŀʒ ,ȸǟǼǟǟ ǸŋǠ Ž ǦǟǟǼ ǦǟǟǟǼ ǦǟǟǼǟ ǦǟǟǼ ,ǦǟǟǼ ,øŁČĎĔē , î čĔ.

.Ď ǦǟǼ ǪǟǠǼ: ǦǟǠ (ČČč).

أقاموا شعائره ونهوا عما نهى عنه. فقال تعالى: ﴿**الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور**﴾[١].

٤- تطبيق الشريعة الإسلامية:

(إذا اعتنق الإنسان الإسلام راضياً مختاراً رضي أحكامه، وخضع لكل ما يمليه عليه، وسئل عن كل تقصير يقع فيه حتى يصلح حال الجميع، ويسير الكل على قواعد واحدة، وأسس ثابتة مستقرة، ويحدث الانسجام في مسيرة الجماعة، وتتحقق مصالحهم، ويزول عنهم شح الفساد)[٢].

شريعة الإسلام هي قانون الله الذي أنزله على أهل الأرض ليحكّموه فيهم حتى تصلح حالهم ويسلم مآلهم.

كانت العرب تعاني من الخوف وتعيش الهرج والمرج بجميع صوره، ولم تأمن قبيلة على نفسها يوماً أمناً كاملاً، فإنها لا تأمن غدر قبيلة حتى تخاف غزو أخرى، حتى جاء الإسلام بخيره العميم وهو يحمل تباشير الحق و العدل، والأمن والسلام. شريعة سمحة تساير العقل والمنطق وتحكم الكبير والصغير. فأمنت تلك القبائل الهمجية بعد أن تروضت وأصبحت تقود العالم بالحكمة والقانون الإلهي.

إننا حين نستقرئ تاريخ العرب منذ أن بدأت شريعة الإسلام تحكم فيهم حتى اليوم نجدهم قد عاشوا حالتين في أزمنة عدة، حالة أمن ورغد وسؤدد، وحالة بؤس وخوف ومهانة، ونجد قوماً منهم في الحالة الأولى وآخرين يعيشون الحالة الثانية في عصر واحد.

حينما كانوا يطبقون شريعة الله في جميع شؤونهم، وجدناهم سادة العالم، وحينما تركوها أصبحوا أذلة احتلتهم الدول وأهانتهم ونهبت أقواتهم، بل إنها بالغت في إبقائهم خلف المركب حتى بعد استقلالهم، وحينما نجد دولة تطبق شرع الله، فإننا نجدها أكثر دول العالم أمناً ورغداً واستقراراً.

.(ďČ) ǦΛǓ ,ǰΣǟ ǥøƺȅ .Č

.ČĎ î ,ČďċČ , ô ǞΛǞöǟ ,ǦƎŋ¥ȅq ǻƺǶȅ ȸǟ ǼƭƮ ǖǞŋq ǦǶŋǞǄ ,ЗƭǬǅƫǟ Ž ǻşǼΣǟ ĘǴǛǓ ǞǭǕ :ϬǽǞĪöǟ ȸÊǵ /ǻ .č

إن من يعتقد عدم صلاحية الشريعة الإسلامية لهذا الزمان فهو أحد ثلاثة، إما جاهلُ لم يعرف عن الشرع إلا اسمه، أو رجلُ تسمم فكره بقوانين الشرق والغرب فأعجبته وتبناها وسد أذنيه وفكره عن شرع الله، أو رجل أناخ ظهره للغرب وتوجه حيث يريدون، وحكم بما يحكمون والأمر لله من قبل ومن بعد. (إن شريعة الحكومة مرهونة باتباع كتاب الله (القرآن الكريم) والسنة المحمدية. والقرآن الكريم والسنة المحمدية وضعت قواعد عامة للحياة تصلح لكل زمان ومكان)[1].

٥- التوعية والتعليم:

إن مستوى التعليم عند الشعب هو معيار لمستوى وعيهم وتفهمهم لرسالتهم نحو وطنهم، وإنه يجب على الدول أن تهتم بالتعليم أكثر من اهتمامها بتوفير سبل الترف والنعيم الأخرى.

لو تعلّم الشعب لعرف الخير من الشر ولعمل بعلمه لصالح وطنه وهدفه الذي تسعى الأمة من أجل تحقيقه، وليس منا من لا يعرف أثر العلم على الأمم وأمنها ورخائها، فقد كانت العرب أمة أمية جاهلة تتقاتل وتتناحر حتى جاء نبي الهدى والرحمة بالعلم والنور، فأصبحت الجزيرة العربية آمنة مطمئنة يسير الرجل من اليمن إلى الشام لا يخاف من شيء إلا من الذئب على غنمه، ولما عادت العرب إلى جهلها وأميتها عادت إلى غيها وخوفها، حتى عادت من جديد إلى العلم، واندرجت في صفوف المتعلمين، إن الشعوب الجاهلة حتى الآن ما زالت تعاني جهلها خوفاً تدفع ثمنه دماً وعرضاً. هذا هو العلم لكن هناك عنصرين هامين يجب أن لا تغفلهما كل دولة تحب أن ترقى بشعبها إلى مصاف الدول السبّاقة، وهما التوعية الصحيحة والتربية الصالحة اللتان يجب أن تتزامنا مع التعليم.

وأنا وبعد كتابة هذا البحث بسنين وأنا أصححه أعيش هذه الأيام في أيام حرب سببها الجهل أو التجهيل، أو عدم إعطاء تعليم الشعوب أهمية قصوى.

فهؤلاء الحوثيون في اليمن أفضل مثالٍ لضحايا الجهل، فقد استطاع رجل أن يلم حوله آلاف الجهلاء بدعوى جاهلية عمياءٍ أخرجهم بها من دينهم ومن ولائهم لوطنهم

Đċ î ,Ęæİè ȜDZÄŋ ,ǦɅåʐȞÊöä ǦɆæÄȞöä ǦÖŸȶȶä Ž ǦɆèİɆÊöä ğäøʐÛǬöä :źİʒİè ƙŋǕ /å .Č

وجعلهم أعداء لدينهم وأمتهم، ولو أن هذا الشعب وجد من العلم ما يتحصن به لما استطاع أحد في بضع سنوات أن يضلل مثل هذا العدد الضخم من الناس.

التوعية الصادقة الهادفة التي تخدم الوطن والمواطن على حد سواء في قناة واحدة مع المبدأ والدين لتجني الأمة كلها ثمار الأمن والاستقرار والرخاء، هذه التوعية هي عند المسلمين ضمن منظومة الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ... الآية**﴾[1]. وقال ﷺ : (**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**) هذه توعية عامة لعامة الشعب من عامة الشعب، أما التوعية التي من الخاصة للعامة فهي من باب قوله تعالى: ﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**﴾[2].

يجب توعية الشعوب فيما يتعلق بتاريخها وأمجادها من أجل إحيائه مرة أخرى، كما يجب أن (تشمل التوعية تعريف الشعب العربي بما يدور حوله من مناورات سياسية وتيارات اقتصادية حتى يكون على حذر من أعداء الوطن العربي فيعمل على حماية أمنه بالعمل الجاد والجهد المتواصل .. إن التوعية الثقافية خير الوسائل وأنفعها)[3].

٦- القانون:

يجدر بي أن أقول الشرع أو التشريع، لكنني وجدت أن القانون ينجرُّ على جميع البلدان مسلمها وكافرها، والشرع هو القانون أيضاً، وإن كان القانون شرعاً وتشريعاً كما يجوز ذلك لغة، لكنه في عرفنا نحن المسلمين لا نريده إلا لنا كلفظة إسلامية.

القانون هو سر النجاح أو الفشل، فإن كان للبلاد قانون كان لها طريق تسير عليه، ويبقى النجاح وعكسه منوطين على شيئين اثنين هما:

١- قدرة هذا القانون على تسيير جميع شؤون الحياة، وكماله الذي يفرض احترامه على الناس.

.(ČČċ) ĞΛŬ :ɟåÂŧȝ óŬ ǵǿȥè .Č

(Čċď) ĞΛŬ :ɟåÂŧȝ óŬ ǵǿȥè .č

.ĎđĐ î ,ĘæÂè ȜDZÂŋ ,ĞΛáȥĤÊöä ĞÆæÂĤöä ĞÓŸŧţä Ž łùȥöä ȸŋɉä ÂΛÂȒęş ĞÆöşÆöä ĞÆDzÆkäÂǪèɍä :ţÂĞÕöä áȥĤè !äÆĢȝ /á .Ď

٢- قدرة الحكومة نفسها على فرض هذا القانون، على تنظيمها أولاً، ثم على المجتمع ثانياً.

جميع القوانين العالمية في الوقت الحاضر تتقلب حسب الحياة وحسب تغييرات الحضارات وأهواء المفكرين، لكن شريعة الله التي أنزلها على رسوله محمد Ë كفل لها البقاء والاستقرار والتمشي مع ظروف الحياة ومتغيراتها، وجعلها صالحة لكل زمان ومكان. ولو أن الدول كلها - ليست الإسلامية فقط - بل كل دول العالم اتخذت الشريعة الإسلامية قانوناً سياسيّاً لها، لوجدت نفسها في الطريق القانوني الأصلح الذي يكفل لها سلامة أوطانها وشعوبها.

إذن فالقانون الأصلح هو العامل الأساسي لترجمة الأمن الوطني على أرض الواقع وصفاً وتطبيقاً واحتراماً.

٧- الاقتصاد:

إن نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية لدليل قوي على مستوى الوعي المادي لدى رجالاتها وسبب من أسباب الاستقرار والأمن والرخاء.

فالله سبحانه وتعالى قد قسم الأرزاق بين العباد، وجعل في كل أرض رزق أهلها، ولم يترك بلداً خاوية على ما فيها. ولكن كان على الإنسان التدبير.

إننا نجد دولاً غنية طبيعيّاً لكنها فقيرة في عرف الاقتصاد الدولي لماذا؟ لأن أولئك الذين تسلموا قيادة الدولة لم يستطيعوا إقامة سياسة اقتصادية يستغلون بها مواردهم الطبيعية التي حباهم الله بها، فقبعوا في صفوف الدول الفقيرة التي لم تستطع تحقيق المعادلة.

وفي الحقيقة إن (النشاطات الاقتصادية "تمثل" عصب الحياة في تطور الأمم والمجتمعات، وتلعب القدرة الاقتصادية دوراً كبيراً في تحييد أثر العوامل الأخرى التي تمس أمن واستقرار المجتمع. فالأمم الغنية تستطيع إشباع الرغبات والحاجات الأساسية لمواطنيها وتكون بذلك أقدر من غيرها على تحقيق التوازن وإشاعة العدل الاجتماعي بين الطبقات)[١].

.ĎđĐ î ,ĘæÀè ՅDZÃŋ ,ĞÂåƶĤÊöä ĞƚæÂĤöä ĞÖŸŧţä Ž Łüƶöä ȸŋɉä ÀÂÂȒęş ĞƚöşÆöä ĞƚDzƚkäÂǪèɍä :ţÂĞÖöä åƶĤè !äÆǤ3 /å .Č

إذا تحقق التوازن العادل بين طبقات المجتمع خضع الناس للنظام واستقر بهم الأمن، وهذا عادة يكون في الدول الغنية كما أسلفنا وذات السياسة الاقتصادية الناجحة. (أما الدول الفقيرة فلا تستطيع تحقيق المعادلة، مما يخلق فرصاً للاضطراب والتقلبات الاجتماعية وعدم الاستقرار في هذه الدول)[1].

ثانياً: مقومات إقليمية:

لا شك بأن للعلاقات الدولية أهمية عظمى في السياسة العالمية ولطالما عوّل على هذه العلاقات سلباً وإيجاباً في رسم سياسات الدول الخارجية التي تحكمت فيها المصالح العليا للدولة نفسها، وذلك يقاس بمعيار تلك المصالح التي تعتمد عليها كل دولة في نهجها السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي أيضاً، إن تلك الدول التي تعيش في إقليم واحد أقرب لبعضها بعضاً من تلك الدول التي تستوطن أقاليم أخرى، ما لم ترتبط مع تلك بأواصر عرقية أو دينية.

إن علاقات الدول عادة ما تبلورها المواقف والأزمات، وربما خلقت هذه المواقف أمزجة أو ربما مصالح شخصية لصانعي القرارات في الدول، وربما كانت تلك المواقف ذات جانب هامشي، إلا أن أبواق النفعيين وربما السطحيين جعلت منها أزمة تؤثر على علاقات أمم، لذا فإن حرص القادة يجب أن يكون على أعلى مستويات الحذق السياسي للمحافظة على حسن العلاقات الإقليمية وتوطيد التعاون بين دوله.

هناك أزمات سياسية خطيرة تبذر فتنتها قوى أجنبية ذات مصالح مختلفة ولعل أهمها مبدأ السياسة القديم الحديث (فرّق تسد) والذي ما زال له تأثير على العلاقات بين دول تعتبر شقائق.

ومهما يكن فإن هذه سنة الحياة، إلا أن المهم هو إدراك تلك المآرب الغريبة وتجسيدها ثم إظهارها بصورها الحقيقية أمام العيان، وإن كان هذا صعب التطبيق إن لم يكن محالاً في معظم الأحيان.

.ĎđĐ î ,ĘæÀÊöä ʒDZÀţä .Č

لو أخذنا الدول العربية مثالاً في هذا، لوجدناها جسداً واحداً، ديناً وثقافة ونسباً وتراثاً وتاريخاً، إلا أن تاريخها المعاصر مليء بالخلافات والشقاق . لماذا؟

كل هذا بسبب التدخلات الخارجية والتي تسعى دول تعتبر صديقة لكل الأطراف العربية إلى إحداث ذلك التفكك والاضطراب، وتفريق هذه الأمة التي تعتبر من أكبر الأمم اشتراكاً في الماضي والحاضر والمستقبل ومن أكبر التكتلات الدينية والقومية والدولية التي تشكل أهم أسباب القوة المؤثرة.

إن نجاح العلاقات بين الدول يعتبر نجاح الأمن والاستقرار فيها، بل من أهم أسبابها. الحروب – عادة- تقع بين دول الجوار، ولن تقع بين دولتين حرب إلا لسوء تقدير أحد الطرفين أو الطرفين معاً أحدهما للآخر، بل يعتبر فشلاً ذريعاً في بناء العلاقات الضرورية وحسن الجوار.

١ - الحدود:

لعل أهم أسباب المشكلات بين الدول بل بواعث الحروب بينها هي الحدود إنها أزمة تاريخية ولن تنتهي ما بقيت البشرية تعيش تحت ظل حكومات متعددة، إن مشكلات الحدود الدولية تأخذ أشكالاً متعددة حسب تلك الدول وانتماءاتها السياسية، والاعتبارات المتعلقة بالمناطق المتاخمة لتلك الحدود، وأهمها تلك المناطق ذات القيمة الاقتصادية.

لقد شهد العالم في هذا القرن والقرن الماضي أزمات عدة وصل الكثير منها إلى المجابهة المسلحة من أجل تلك الحدود التي ترتسم على أراض تتمتع بثروات طبيعية كالبترول والمعادن ونحو ذلك.

إن المنطقة العربية تواجه أزمة حدودية حادة، وذلك لولادة دول حديثة شاءت أن تجعل حدوداً مع جيران كانوا في حالة اندماج معها، مما صعب على المواطن البدوي أن يهضم ذلك التحديد بل تحداه ولم يعترف به، لأنه يخالف حياته الاجتماعية التي تفرض عليه العيش في السنة الواحدة في أكثر من قطر، بل إنه يجد أن أسرته موزعة بين أكثر من دولتين متجاورتين.

إلا أنه في عصر تحديد المسؤوليات الدولية وحصرها، ومحاربة الكثير والكثير من مظاهر الشذوذ والتطرف، بالإضافة إلى القيم الاقتصادية للمناطق الحدودية، ومنعاً من نشوب خلافات بين الدول فإنه يجب على جميع الدول في كل منطقة وضع الحدود وترسيمها بدقة لمنع أسباب الشقاق والفرقة، ونقول لأولئك الأخيار الذين ينادون بالوحدة العربية أو الإسلامية إن ترسيم الحدود لن يكون حاجزاً أبداً في سبيل ذلك، فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية تعيش في ظل دولة واحدة، لكن كل ولاية ما زالت تعيش ضمن حدودها مع الفارق النسبي – بالطبع- أما الدول العربية فإن الخير كل الخير في ظل الوضع الحالي هو الجلوس على موائد الاتفاق وترسيم الحدود بعيداً عن الأطماع والتدخلات الخارجية.

ترسيم الحدود بين الدول العربية بالرغم من صعوباته وتعقيداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنه من أهم متطلبات الأمن التي تحتم رسم تلك الحدود ولن ترسم الحدود ما لم يتحلّ كل الأطراف بالصبر وحسن الظن وتقديم التنازلات عن بعض ما علق في الذاكرة السياسية، واعتبار ما ترك من أرض لمصلحة الطرف الآخر إنما هو إحالة مسؤولية أرض إلى أخ آخر، ولن تتم الاتفاقيات أبداً إلا بتلك التنازلات المشرفة من كل طرف وتفهم كل طرف ما يجده الآخر من ضغوط سياسية داخلية أو ضغوط شعبية ومساعدته في تجاوز محنة مفاوضاته.

٢- المواقف:

هناك دول قد تكون فاعلة في إقليمها تؤثر سلباً أو إيجاباً فيه، بينما يكون في الجانب الآخر دول هامشية ليس لها دور يذكر، تعيش في سكون مشروط، تحركها أو لا تحركها الزوابع الإقليمية. ليس لها من انتمائها إلا الاسم، هذا وإن ندر وجودها في العالم الجديد ما هي إلا حقيرة تلعب بها الدول المؤثرة إقليميّاً ودوليّاً.

إن مناط حديثنا هو تانك الدولتان يظهر أثرهما في المنطقة سلباً وإيجاباً، إن تلك الدولة التي ليس لها رصيد في إقليمها إلا رصيد الشقاق، وتفريخ الفتن واحتضان المرجفين، لن تجد إلا كل جفاء وحرب وفتنة، إنني لا أقصد دولة بعينها، وأؤكد أيضاً فأنا لا أقصد إقليماً بعينه لكن ذلك مقياسٌ عرفته الدول في قواميسها منذ آلاف السنين،

أما الدولة التي تجعل همها مد يد العون إلى جيرانها، والسعي في رأب الصدع بينهم، والمساعدة في حل مشكلاتهم، وتوفير أمن حدودهم من قبلها فإنها ستجني ذلك تقديراً وإجلالاً ومواقف فاعلة في حالة احتياجها لهم .

٣- الوفاء بالالتزامات الإقليمية:

في هذا العصر تكتلت دول الأقاليم -عادة- كمجموعات سياسية إقليمية، وبالطبع فإن لكل مجموعة التزامات سياسية واقتصادية وغير ذلك، ورغم دخول دول كثيرة في تلك المجموعات وانضمامها فيها إلا أنها دخلت -شكلاً- مرغمة للابتعاد عن وصمة الشذوذ، لكنها تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزامات مجموعتها إما لظروف اقتصادية، أو لضغوط أجنبية، أو لاتجاهات معاكسة، إلا أننا نجد -دائماً- أن تلك الدول التي تلتزم بكل ما يوكل إليها من خلال المنظمة التي تنتمي غليها تتمتع بسمعة طيبة ومواقف إيجابية واحترام متبادل مع بقية أعضاء المنظمة، بل تسعى هذه المنظمة إلى حل مشكلاتها بشكل جدي وفعّال قبل أن تستفحل.

ثالثاً: مقومات دولية:

العالم الآن يعيش تحت مظلة واحدة هي مظلة هيئة الأمم المتحدة ومهما أنكر عليها أو سُخط منها فإن الدول في العالم تجد نفسها مرتبطة بعضها ببعض، ورغم ظلم هيئة الأمم المتحدة وتطفيف كيلها إلا أنها ما زالت توفر غطاء لا بأس به في مناطق من العالم على أن يكون ذلك الغطاء لا يضر بمصالح الدول الكبرى، ومع هذا نجد أن كل دولة تريد الأمن الوطني فإنه يجب عليها أن تأخذ في الحسبان أموراً منها:

١- احترام القانون الدولي:

فهناك قوانين دولية بدهية تضمن حرية الدول داخل حدودها وتمنع تدخل الدول في شؤون الآخرين، وإن كان هذا واجباً تطبقه هيئة الأمم المتحدة على جميع الدول، لكن الحقيقة أن دولاً عظمى لن تخضع لهذا ضمناً وإن خضعت له شكلاً، إلا أن هذا القانون، ويجعل حداً نسبياً لتلك التجاوزات.

إن القانون الدولي أنهى الاحتلال بجميع صوره، كما أن القانون الدولي يدعو إلى التدخل في مناطق كثيرة من النزاع لإيجاد حلول لها لتأمين الأمن فيها، ورغم ذلك نجده ضعيفاً أمام النزاع الذي يكون طرفاه أو أحد أطرافه من المسلمين ما دامت الغلبة لغيرهم، فإذا انقلبت موازينهم جاء القانون الدولي يحفظ النظام والأمن.

هذا القانون أصبح مرناً جدّاً بل واهياً أمام عجرفة أمريكا في الأعوام القليلة الماضية، وهذا شيء طبيعي تاريخياً على الأقل فالقوة الغاشمة لا تسكن على حال من أحوال العدل، فهي ترى أن من حقها فرض سيطرتها العسكرية والفكرية والسيّاسية على الأضعف.

للأسف .. فأمريكا رغم ما قدمته للعالم من تقدم تقني وأنها تدعي بأنها تنادي العالم إلى المثل السياسية العليا على مدى عقود طويلة إلا أنها لم تستطع أن تسيطر على نزعة القوى الغربية التي تأصلت فيها نزعة الاحتلال ..

هذه النزعة التي بدأت تتضخم في نفوس الصقور كما يدعون، جعلتهم يتخبطون في أمريكا الجنوبية، ثم في أفغانستان ثم في العراق. وبصور وحشية تحت أغطية قانونية واهية.

ومع هذا يجوز أن نقول أن احترام القانون الدولي وحده لا يكفي أمام أمريكا هذه الأيام إذ رغم ما تبديه بعض الدول العربية من احترام مبالغ فيه لذلك القانون إلا أن الهراوة الأمريكية تهتز أمام الجميع مهددة أمنهم واستقرارهم، يعلن ذلك التهديد صهاينة مجلس الشيوخ من وقت لآخر.

وعلى العموم فإننا نجد أن الدولة التي تحترم القانون الدولي باستثناء إسرائيل أكثر أمناً من غيرها، ومهما يكن فإنه في ظل الضعف في كثير من الدول فإن هذا القانون يجب أن يحترم من أجل أن تأخذ قسطاً من الأمن الدولي لها.

٢- التحالفات الدولية:

شهد العالم تحالفات عسكرية خطيرة كان الهدف منها تحقيق توازنات عسكرية توفر الردع والأمن لها، وكان أخطرها بل القطبين الأعظمين حلف وارسو وحلف الناتو، وجعل

هذان الحلفان يتجاذبان حرباً باردة لعدة عقود مرت، وعلى الرغم من وقوفهم على فوهة بركان خامد إلا أنهم كانوا أكثر أمناً من تلك الدول التي تراقب تلك التنافسات المذهلة في تصنيع أسلحة الدمار. إن الحروب بعد العالمية الثانية نشبت في مناطق عدة، لكنها بعيدة عن التحالفات الدولية ولنقل المحترمة. (إن صح التعبير).

إن أي دولة دخلت في حلف قوي ملتزم بقيت في منأى عن أخطار الحروب غير العادلة تقريباً، وإن كنت أميل إلى البعد عن الأحلاف غير المتكافئة والتي يكون فيها الصغير ضحية لأطماع وتصرفات الكبير، لكنها على الأقل تفرض نفسها – ولو مؤقتاً- في خضم التكالبات الدولية.

إن حرب تحرير الكويت أظهرت لنا صورة من صور التحالف الدولي المؤقت الذي أجهض أطماع صدام حسين، ومهما اعترى هذه الأحلاف من مصالح بعض القوى الأجنبية المشبوهة لكنها على أي حال حققت أهم ما أريد منها بجانب تحقيق أهدافها العليا وكفت أخطاراً أخرى من امتداد تهورات سياسية خرقاء. رغم أننا لا زلنا نتجرع ويلات تلك المغامرات السافرة.

٣- معرفة القدر الدولي:

لعل هذه العبارة غريبة بعض الشيء عن قاموس السياسة والأمن لكنني استنبطتها من قول القائل: (رحم الله امرأ عرف قدر نفسه) وأقول (رحم الله دولة عرفت قدر نفسها)، فطالما تورطت دول في كثير من المشكلات التي لم تستطع أن تخرج منها بسبب دخولها في تحديات غير متكافئة، بل أرادت أن تحاكي الكبار في تصرفاتها العالمية حتى أنها اعتبرت نفسها دولة عظمى، رغم عدم تأهلها لهذا المسمى مما جلب عليها المصائب والأزمات.

دخل الكثير من هذه الدول المعنية في نزاعات مع جيرانها، ولم تكتف بذلك بل امتد تهورها إلى أكبر من ذلك حتى وقعت في أزمات سياسية جلبت أو ستجلب عليها المصائب.

حكومة طالبان مثلاً ومعها القاعدة أعلنوا حرباً غير متكافئة على أمريكا بل خاضوها مباشرة وكانت النتيجة أن أسقطت حكومة طالبان وانتشرت جيوب القاعدة في العالم وقتل مئات الآلاف من الناس ودمّر الوطن الأفغاني.

ثم يأتي صدام حسين فلم يعرف كيف يتعامل مع المتغيرات الخطيرة التي فرضتها القوى على العالم فيتحداها بدون سلاح ثم ينتهي الأمر به إلى المشنقة وببلده إلى قبضة المحتلين وبشعبه في فتنة سوداء لا يعرف كيف يخرج منها، وأصبح العراق الوطن في مهب الريح.

أنا لا أدعو إلى الخنوع والاستسلام ولكن أدعو إلى أن يعرف كل منّا قدره وقدرته وقدر عدوه وقوته فيتعامل على هذا الأساس بكل حكمة وعزة وتاريخنا زاخر بالدروس والعبر، لأن عواقب تصرفات الأفراد من القادة تعود على أوطانهم.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في الأمن الوطني

- العوامل السياسية
- العوامل الاجتماعية
- العوامل الاقتصادية
- العوامل الجغرافية

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في الأمن الوطني

هناك عدة عوامل تهدد الأمن الوطني وأخرى تؤثر فيه سلباً وإيجاباً، ولعل أبرز ما يهدده ضعف انتماء أبناء الوطن إليه ووجود نظم ونزاعات قبلية أو طائفية، أو تبعية لبعض الدول الأجنبية أو سوء الحالة الاقتصادية وغيرها، وسنتحدث عن هذه العوامل بشيء من التفصيل.

أولاً: العوامل السياسية:

١- نظام الحكم:

عندما يعطي الشعب تأييده لزعيم ما فإنه ينتظر وفاءه بوعوده التي قطعها على نفسه حينما دعاهم لانتخابه، هذا في النظام الديمقراطي أو حتى في الحكم الوراثي فالناس يترقبون بكل شغف ترجمة فعلية لخطبته الأولى التي عادة ما يرسم فيها خططه في الحكم والتي لن تخلو من الادعاء بالحرص على تثبيت الأمن والاستقرار والعمل على جلب الرخاء للبلاد.

وبغض النظر عن شرعية الحكم في أي بلد فإنه بمجرد تسنّم رجل السلطة وتطبيقه للقانون الذي يرضاه الناس فإنه سيكون سلطان الله في الأرض لأنه سيقوم بتمكين الناس من أداء الرسالة التي أوكلها الله إليهم وهي عمارة الأرض في ظل الأمن والأمان

وبهذا فإنه يحرم على الشعب محاربته ومناهضته ما دام يحكم فيهم بأمر اللّه ويقيم فيهم الصلاة.

أما إذا كان الحاكم ضعيفاً أو لا يستند إلى شرع صحيح يطبقه، فإنه لامحالة سيجلب الويلات إلى بلاده، وسيجني ثورات لا حصر لها.

كل يدّعي الشرعية والحق، ولم نجد بلداً تخلص من حكامه بالقوة –وخاصة دول العالم الثالث– إلا وكانت النتيجة فوضى وضعف وفقر وهزيمة. وكما قال بعض السلف: (ستين ليلة تحت سلطان ظالم خير من ليلة بلا سلطان).

إن الحكومة هي الدولة والدولة هي الشعب، وما يتأثر به عنصر إلا وينجرٌّ على الآخر، فإن كان الحكم مستقرا فإن الأمن سيستقر أيضاً، وإن اضطرب أو ضعف فإن الوطن سيكون ضحية الهرج والمرج والخوف والقتل.

لذا فمن أجل السلام والأمن والاستقرار فإنه يجب على الساسة أن لا يقبضوا على زمام الحكم إلا من خلال الشرعية التي تضمن استقرار الحكم نفسه، والشريعة هي ردود فعل النظام السياسي في قيامه بوظائفه يقول لشيان باي (L. w. Pye) : (وترتبط الشرعية في نظرية الأزمات مباشرة بالمساواة والقدرة .. ذلك لأن الشرعية هي ردود فعل النظام السياسي في قيامه بوظائفه ومسؤولياته، ولذلك فإن قدرة النظام على أداء واجباته ستسفر بالضرورة عن شرعية هذا النظام)[١].

ولو استقرأنا التاريخ، ثم استعرضنا عالمنا المعاصر لوجدنا أن أهم أسباب الصراعات الداخلية في البلدان هو النظام السياسي الحاكم، ومن المعروف أنه لن يوجد نظام حاكم يؤيده كل المواطنين في البلد نفسه مهما بلغ ذلك النظام دقة وعدلاً ونجاحاً، هذا ما عرفته البشرية على مر العصور. إلا أن هناك نظاما ناجحا وآخر فاسدا أو فاشلا.

والمهم أن نجاح النظام السياسي في توطيد الأمن يعتمد على أسباب أهمها :

أ– شرعية النظام السياسي: وتسلمه للمسؤولية من خلال المنظومة الشرعية التي تكفل أحقية هذا النظام أو ذاك. تعطي للنظام السياسي نجاحاً وقوة .

.ĚĎ î ,Ęæİè 3DZÄņ ,ĞΛắʐȞÊöä ĞɆæÄȞöä ĞȮŸŧţä Ž ĞɆèİɆÊöä ğäøʐÛǪöä :źİʒİè ƙŋǚ /ấ :ÄŢφä .Č

إن اغتصاب الحكم في أي بلاد رغماً عن أهلها وتجاوزاً لإرادتهم من الأسباب الخطيرة والمثيرة للقلاقل والاضطرابات التي تمنى بها البلاد، فاختيار الحاكم يجب أن يكون برضا الشعب من خلال اختياره أو من خلال أهل الحل والعقد الذين يمثلون رغبة الشعب له أو من خلال سيطرته على البلاد بالقوة كما كان في السابق إذا أثبت كفاءته في قيادة الدولة.

وقد تحدثنا سابقاً عن أهمية شرعية الحكم في توطيد الأمن الوطني.

ب- قدرة النظام على حل معضلات التنمية أو أزمات البناء: التي تشكل تهديداً للأمن الوطني وفي مقدمتها أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المشاركة [١].

(ولعل أخطر ما يجابه أي نظام سياسي هو أن يقف عاجزاً عن حل هذه المعضلات التي يتوقف عليها دوام استمرار النظام نفسه، وكلما تأخر أو عجز النظام عن حل هذه الأزمات كانت سياسته الأمنية متعثرة وفاشلة) [٢]

ج- التلاحم بين الحاكم والمحكوم: وهذا من أقوى الأسباب، بل من الأسباب الجوهرية التي تحفظ الأمن والاستقرار، وهو مطلب شرعي وقانوني يلتزم به الطرفان من أجل كيان آمن يوفر للجميع الاستقرار والحياة الكريمة، وهو مطلب عقلاني تفرضه المصالح المشتركة مهما انفرد كل برأيه، ومهما ظن الظانون بالقدرة التسلطية الانفرادية، ومهما وصلت القناعات لدى المحكوم نفسه بعدم فعالية الحاكم. لأن الحكم بظواهر الأمور والقياس على ظروف حكومات أخرى أمر سطحي أدى في كثير من الأحوال إلى فشل دول كثيرة أدخلتها هذه الظنون في دوامات الفشل السياسي ومن ثم دلفت عناصر فاشلة إلى الكيان السياسي فأفقدوه أهميته وقدرته، فسُحقت الشعوب وطُحنت المقدّرات، ودخلت البلاد في دوامات وأزمات سياسية أمنية يصعب الخروج منها.

Č. ǴöüÊɳ ȸɳɉ ŸȀȞöä ƙæ ȴɆȽȦʈä Ʒęäʐöäş ʐÔȦöäş î : ấ/ ʈƫƮ ǴΣȦÔɳ, ìǘʂȷ ʒȀæǦ: ǦɆȞỚ ĎĐ ȀȦȦȦ ďēĔČȳ, î ĔčČ.

č. ấ/ ʒɆæä! ĚHʐấ ȫGÕöä ʈ: ȓɐȦȀɆɆɆɆ ȁɆȀȦ ɐȦȀɆɆɆ ɐȦȀɆɆ...

٢- الإرهاب:

الإرهـاب في اللغة: (الرهبة هي الخـوف والفزع .. وأرهـبـه واسترهبه : أخافه وفزّعه .. واسترهبه: استدعى رهبته حتى رهبه الناس، وبذلك فسّر قوله عز وجل: (واسترهبوهم وجاؤوا بسحر عظيم)[١]. أي (أرهبوهم)[٢]. وجاء في دائرة المعارف: بأن (الإرهاب مصدره، أرهب: أخاف، راع، خوّف، وروّع، فهو الإخافة والترويع. يستعمله بعض المعاصرين بمعنى التخويف والتفزيع، ويستعمله البعض الآخر بمعنى التهديد في سبيل الابتزاز والأخذ، وكلمة "تهويل" أولى بهذا المعنى، وقد يستعمل بمعنى إلقاء الخوف الجماعي وخلق جو من الذعر Terroisme، terreur وكلمة "رعب" بهذا المعنى)[٣].

إذاً فالإرهاب بمعانيه كلها هو ضد الأمن، وأيضاً فإن الإرهاب بمعانيه الواسعة يشمل جميع جوانب الحياة فهناك إرهاب جسدي، وإرهاب فكري، وإرهاب عقائدي، وإرهاب اقتصادي، وغير ذلك مما تشمله نواحي الحياة.

والإرهاب قديم قدم التاريخ وقد بدأ منذ أن خلق الله البشر حيث هدد إبليس عليه لعائن الله آدم وذريته حيث قال: (فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم، ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولا تجد أكثرهم شاكرين)[٤] وقتل قابيل هابيل ظلماً وعدواناً قال تعال: (واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين ، لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين)[٥].

أما الإرهاب المنظم فقد قال عنه أحمد جلال عز الدين في مجمل كلامه: إنه إذا كان البعض يعتقد بأن الإرهـاب ظاهرة حديثة وأنـه يمتد جذوره إلى ما قبل الثورة

.(ČČđ) ǦɅǓ : ȢǟȀʒɉǟ gǿʐȅ .Č
.ÆŁǿ gǻǠŋ ,ĘǝǠȅ ȝDZȀŋ , ǡ ȀǞǠ ȷǠÊǟ :ǿʐȚǠŋ ȸǝ ÉŧȚ ȸɅÆǠǠ ȯǠP .č
.ďĎĔ ǐ ,(ȳČĔĒĎ ,ǧşƘǝ) ,Čċǯ ,ȢǿǠȞȖǠ gǠəǠǻ :ƆǠǪÊǦǠǠ ȳǠǠʐǓ ǻǠǘʐ .Ď
.(ČĒ) , (Čđ) ǦɅǓ : ȢǟȀʒɉǟ gǿʐȅ .ď
.(čē) ,(čĒ) ǦɅǓ :gÆəǠȚǠ gǿʐȅ .Đ

الفرنسية فهذا اعتقاد خاطئ، إذ إن ظاهرة الإرهاب يرجع تاريخها إلى عام (٧٢-٦٦) قبل الميلاد حيث ظهرت جماعة يهودية عرفت باسم السيكاري[١] أي (حملة السيوف القصيرة) وكانت تستخدم العنف والإرهاب والإغتيال لتحقيق أهدافها[٢].

ولعل هذا قريب من الصواب، وإن كنا ننظر إلى الإرهـاب بزوايا أخـرى تصبغ بعض الحكومات قبل التاريخ بكثير بصبغة إرهابية، وهي التي ولدت جماعة السيكاري وغيرها.

ومع تطور الإنسان وتطور آليته ومع توسع أهدافه وأطماعه تطورت أساليب الإرهاب عنده واتخذت أشكالاً متنوعة كان يطورها عادة السياسيون التوسعيون، والفوضويون، والعدميون الذين يقفون من السلطة أيّاً كان نوعها موقفاً عدائياً، وإن كان المرتزقة هم المنفذين لخطط أسيادهم الجهنمية، إلا أن أكثرهم كان الإرهـاب طبعه، بل هو من شياطينه، ولعل جلسات الكيف من مسكر وغيره هي التي تحسّن أفكارهم الإرهابية عندهم، كما هو الحال عند بعض العصابات الإرهابية.

والإرهاب لا يعدو أن يكون إرهاباً دوليّاً أو (منظماتياً) أو فرديّاً. ويعتبر الإرهاب الدولي هو الأخطر على البشرية رغم تحويل تلك الدول الإرهابية الإرهاب إلى غيرها من المنظمات.

دعونا نعود إلى تعريف الإرهاب .

عرفه الدكتور عبد العزيز سرحان بقوله: (كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة، بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام، بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي تحدده المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ويعد بالفعل إرهاباً دولياً، وبالتالي جريمة دولية، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشتمل أيضاً أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول)[١].

إن الإرهاب الذي كانت تمارسه بعض الدول الكبرى لأكبر دليل على دوليته وإن كان البعض يرفض وصفه بالدولية، فالأسبان كان لهم باع طويل فيه، وذلك حينما مارسوا أفظع أنواع الإرهاب ضد المسلمين الأندلسيين الذين انحسرت عنهم الدولة الإسلامية وطاحت بلادهم في يد الأسبان، والتاريخ لن ينسى أبداً محاكم التفتيش والقتل والتحريق الذي كان يناله المسلمون منهم، ثم الاحتلال الذي بسط نفوذه على كثير من بلاد العالم، ومارس أبشع صور الإرهاب ولئن كان الإرهاب قد اتخذ أشكالاً خطيرة في هذا العصر، فإن العهدة يجب أن تعود إلى عصور الاحتلال التي ولدت في النفس البشرية حب الانتقام وغرست فيها بذور الانشقاق، وكره السلطات أياً كان نوعها.

إن هذه الظاهرة لم تخرج من فراغ، وكما ذكرنا فإن أجزاء كثيرة من العالم رزحت ردحاً من الزمن تحت وطأة الاحتلال البغيض حتى أفرزت ظاهرة الإرهاب، تحت حب الانتقام من القهر والانتفاضة عليه.

أما المنظمات الإرهابية فلا يقدر أن تكون جماعات رأت في أسلوب الإرهاب الذي تسلكه طريقاً إلى الحرية أو الكرامة ضد من مارس الإرهاب الدولي عليهم أو على الجهات التي يمثلونها سواءاً كانت تلك الجهات أو البلاد تبارك عملهم أم لا ..

أو جماعات تمارس الإرهاب لأغراض سياسية أو فكرية تريد أن تفرضها على الواقع.

أما الأفراد فهؤلاء غالباً وقعوا ضحايا لأفكار ومعتقدات أعطتهم مبررات قوية في الانخراط في هذا السلوك.

.ȳČĔĒĎ ,čĔ ǼǾDzţǻ :ƃȘǼöǻ ȷȥǻÔǾǿ ǴɅȀÔţǻ ǴǾDzţǻ .Č

إن أهداف الإرهاب متنوعة بتنوع أسبابها وأصحابها، لكننا يجب أن نفرق بين الإرهاب كحقيقة الإرهاب المذموم، وبين الحركات التحررية التي تقوم بها الشعوب المقهورة ضد تلك الدول التي اغتصبت حريتها وسلبت أرضها، ككفاح الشعب الفلسطيني، وشعوب إسلامية وغير إسلامية أخرى مقهورة، ولكن أهداف الأعمال الإرهابية التي نتحدث عنها، هي تلك الأعمال التي تنشر الذعر والخوف بين الآمنين لأطماع سياسية خاصة، أو لفرض أوضاع شاذة، أو لأهواء منحرفة.

فهناك أعداء كل سلطة قائمة، أيّاً كان نوعها، يعادونها لأنها فرضت عليهم القانون وحكمته فيهم، وهؤلاء هم فوضويون مأسورون من داخلهم لا يدركون ماذا يريدون ولو قامت فيهم حكومة الخلفاء الراشدين لما رضوا بها كما حدث في عهد عثمان وعلي È لأن الحقد متعمق في نفوسهم وأسبابه متغلغلة في أفكارهم.

وهناك أهداف أخرى للإرهاب ممتدة جذورها منذ اليهودية الأولى ومن أيام السيكاري، وهي أهداف عنصرية بغيضة، ما زالت تنغص على الشعوب عيشها، وتسحق أمنها، تلك العنصرية التي لم تنته ولن تنتهي.

٣- التهديد الخارجي:

لا يمكن تجاهل التهديد الخارجي لأي دولة مهما كانت قوتها، هناك دول يصعب على المهدد تنفيذ تهديده السياسي لها، لكن الدول الضعيفة تقف مغلوبة على أمرها تتلقى الصفعة تلو الصفعة، وهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها بحيلة أو بمال أو بالسياسة ذات الطابع الخاص الذي يتلاءم مع التهديد، إن أعظم ما يواجه الدول خطورة منذ فجر التاريخ هو تهديد القوي للضعيف وكم من دولة – كما ذكرنا من قبل- اجتيحت وانتزعت من جذورها، ولم يجد التاريخ أفضل وأرحم من دولة الإسلام القوية التي نزعت دول الظلم والعدوان ورفعت ثقلها عن صدور شعوبها المغلوبة على أمرها.

فالحياة بقسوتها وتشعب مصالحها جعلت معظم الدول تسعى للسيطرة على بقاع واسعة من العالم منذ القدم هذا الاحتلال أخذ أشكالاً متعددة لكنه اليوم أخذ شكلاً استعماريّاً جديداً وإن ظلت الأهداف أو معظمها كما هي في السابق، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

أ- محاولة الدول العظمى السيطرة على مناطق نفوذ لاستغلال مواردها الاقتصادية والبشرية وحرمان خصومها منها.

ب- غرس القلاقل والأزمات المحلية في بعض المناطق لحرمانها من الاستقرار، وبالتالي من التقدم والازدهار لتبقى في حاجتها وتحت رحمتها.

ج- محاولة فرض الأيديولوجيات التي تعتنقها هذه الدول على الدول الضعيفة وذلك عن طريق عناصر لها تعمل على بث القلاقل الداخلية وإشعال الصراعات الطائفية أو الطبقية وغيرها من وسائل عرقلة مسيرة الشعوب النامية نحو الأهداف الوطنية المشروعة.[١]

٤- التحالفات الدولية:

جاء في كتاب (الملك وأنا The king And Me) هذه العبارة الهامة جداً: (هل أدخل في تحالف مع أمم أخرى؟ إذا كان الحلفاء ضعفاء أليس من الأفضل أن أكون وحيداً؟ إذا كان الحلفاء أقوياء وذوي سلطة كافية لحمايتي أفلن يأخذوا مني كل ما أملك)[٢].

إن المشكلة التي تعانيها الدول وخاصة الضعيفة منها هي المحافظة على أمنها واستقلالها وخوفها من توسع الدول القوية نحو الشرق والغرب ولو على حساب تلك الدول الضعيفة، وهذا هو الخطر، فقد تقوم قوى كبرى أو ذات قوة عسكرية بتهديد دولة صغيرة وتجريدها جزئيّاً أو كليّاً من ثرواتها، أو حتى هويتها الوطنية، وإن من الصعب بقاء دولة صغيرة في الحياد بعيداً عن التحالفات الدولية، وذلك لتوسع الأطماع الدولية، وبقاء الدولة الضعيفة لقمة سائغة للقوى المجاورة أو البعيدة ذات النفوذ الأقوى، (وقد علمنا التاريخ أن الدول الصغيرة في سعيها اليائس إلى البقاء، حاولت أن تبقى على الحياد في السابق، ولكن الحرب العالمية الثانية سرعان ما أثبتت في حالتي بلجيكا وهولندة بأن الحياد يدوم فقط طالما رغب الجيران الأقوياء في احترامه، وطالما كانوا غير مهتمين بأخذ ما يمكن للدولة المحايدة أن تقدم)[٣]

.8 ÂÔ ,ČĐ î ,Ęè ƷDZÂ ,¢ÕÕƠ ǴDzÂè Ÿ ÂĤ Ʉƶ Õ ȸȷ :ǼĤè ȸÊǵ ƂǼʒ/ǒƶ .Č
.Ěē î ,ÿČĚēč ,Ƃşȷ ǴĤÛ ,ğşƘ , ǴÂĤ ǫШȷ ǴÊèǘ ,ǰĪ ƚş ǨʌƶȮ :Ƃş ȳȚş ǥƘ8Ô ȯş :ȴĿâɋ Ʉɣ ȸÊǵ /ǻ .č
.ĚĚ î ,ĘÊ ƷDZÂţ .Ď

إذاً فالتحالف قد يكون شرّاً لا بد منه، وسيدفع الصغير إلى تسديد ضرائبه الفادحة في العاجل أو الآجل، ومن العبث أن يُعتقد أن أحداً من الدول العظمى تحالف الصغرى لمصلحة الأخيرة فقط، فالدول الكبيرة لا بد وأن تجني الكثير والكثير منه، لكنها لن تخسر شيئاً في مقابل ذلك، بينما ستدفع الصغرى – كما ذكرنا آنفاً- الجزء الكبير من ثرواتها والقدر الأكبر من حريتها السياسية والاقتصادية.

٥- التيارات السياسية الخارجية:

تسعى الدول العظمى إلى مؤازرة العناصر الموالية لها في الدول النامية، بل لقد فرضت أيديولوجياتها التي تعتنقها على تلك العناصر من أجل السيطرة عليها، ولأن العالم يزخر بدول عظمى ذات أهداف خاصة، فقد اتجهت كل دولة إلى تشجيع فئة تخصها في ذلك البلد أو ذاك، وحينما كان العملاق السوفيتي قائماً كانت الاتجاهات أكثر تبايناً والخلافات السياسية أكثر حدة، حيث ظهر في المجتمعات عدة اتجاهات سياسية مختلفة، وكل يدعي صحة منهجه رغم أنهم يدركون أنهم أتباع لأسيادهم في تلك الدول الأجنبية التي غرستهم دمامل في أجساد الأمم.

هذه التيارات السياسية تخمد وتثور حسب الجو المحيط بها وحسب سياسة البلد نفسها، إلا أن البلد لن يجني من أولئك إلا التناحر وتفريق الأمة الواحدة إلى شذر مذر، وكل ذلك من أجل مصلحة الدول الاستعمارية.

إن هذه التيارات التي قد توليها الدول التي تضمها اهتماماً، خناجر مسمومة سترتد يوماً على لبة الأمة فتنحرها غير آسفة على حالها.

إن على الدولة أيّاً كانت أن تهتم بهذه التيارات لا لترعاها أو لتقمعها بل لتدرس أهدافها ومناهجها ومصادر تمويلها، دراسة أكاديمية ناجحة، ثم تضع الحلول التي تقوم على أسس سياسية وعقدية علمية، دون مراعاة لأحوال أصحابها، أو محاباة للدول الراعية لها.

ثانياً: العوامل الاجتماعية:

١- التركيبة السكانية:

لم تشهد البلدان صراعاً أشرس من الصراعات الداخلية التي تنشأ بسبب اختلاف التركيبة السكانية وخاصة من الناحية العرقية أو الدينية أو الطائفية، فقد شاهدنا حروباً من أعقد الحروب وأصعبها حلاً بهذه الأسباب، ولعل فلسطين التي يعيش فيها اليهود مع العرب من أكثر البلدان التي شهدت مثل هذه الصراعات عبر التاريخ، وكذلك في أوروبا على مدى تاريخها، وكان آخرها تلك الحرب الضروس التي استباحت فيها المسيحية المتعصبة دماء وأعراض المسلمين في البوسنة والهرسك واستمرت لسنين، والتي وقف العالم يتفرج على مآسيها التي يندى لها الجبين، وستبقى وصمة عار عليه ما بقي من الدهر. ولو تذكرنا الأمس القريب حيث الحرب اللبنانية التي بقيت سنين طويلة كلما شارفت على الحل تعقدت مرة أخرى، مع أن هذا الصراع لم يكن وحيداً، فقد سبقه صراعات منها عام (١٩٨٥م) الذي استدعى تدخلات خارجية ساعدت في حل المشكلة.

وإن ماحدث في العراق بين السنة والشيعة والأكراد بعد سقوط حكم صدام لمثال حي جديد تصنعه تلك التركيبات المختلفة للسكان.

هذه الأيام نعيش ومنذ سنين مشكلة أبناء الصومال الذين ما زال شرهم يقطر عليهم بسبب هذه الصراعات الجوفاء. ولا تنس أيضاً أفغانستان التي ابتدأت مقاومتهم بالجهاد وانتهت مسرح طوائف ومذاهب متناحرة.

نحن نتابع أحداث العالم يوماً بعد يوم، لكننا نجد أنه لا يهدد أمن الوطن شيء أخطر من التناحر الداخلي بين الطوائف لذا فإن (وحدة اللغة والدين والاتصال الجغرافي والتاريخ وبالتالي وحدة القيم، هي عوامل إيجابية مساعدة على تحقيق الأمن القومي لسكان الإقليم، إلا أن الطبيعة السكانية للإقليم تحمل في طياتها في الوقت نفسه، عوامل تؤثر في الأمن القومي، وتضعف من قدرته)[1]

[illegible]

إذاً فالتركيبة السكانية من أهم المؤثرات في أمن الوطن سلباً وإيجاباً، إذ إن توحد سكان البلد ديناً ومذهباً، عرقاً وطائفة، من أهم الأسباب أيضاً في الاستقرار والهدوء، ولكن هل يعني هذا أن البلد الذي يعيش فيه طوائف مختلفة لا بد أن يكون عرضة للصراعات والقلاقل، الحقيقة أنه إذا خلصت النية وقاد كل فريق عقلاؤهم واعترف كل منهم بحق الآخر في العيش بطريقته التي هو عليها دون إلحاق الضرر به تعدياً. وقامت الحكومة بتفهم تلك الفروق وإعطائها أهمية قصوى في وضع كل جماعة في بوتقتها الخاصة دون أن تؤثر على باقي المجتمع أو يكون ولاؤها الانتمائي لأي دولة ذات نمط عدائي لدولتهم أو مجتمعهم.

والتعامل مع الشواذ منهم بحكمة وصرامة واستخدام قادتهم وعلمائهم وعقلائهم ومصلحيهم في توعية شعوبهم مع غرس هذا المفهوم في عقول الأجيال من خلال التربية والتعليم في جميع مراحله ومجالاته.

أما القبلية فلو نظرنا إليها من زاوية أوسع، لوجدنا أن العصبية فيها أشد وأنكى إن لم تربطها روابط الدين والجوار، وتحكمها قوة القانون، إن الكثير من أبناء القبائل الجهلة يدينون بالولاء للقبيلة ورئيسها أكثر من ولائهم للوطن نفسه، وهذا فيه من المخاطر الجسيمة ما لا يدركه الكثير من القائمين على القانون لكن التاريخ البعيد والقريب يبين لنا كيف كان تأثير العلاقات القبلية على الأمن في الوطن الواحد.

لقد كانت حياتهم الطبيعية مسرحاً للحروب الشرسة ودامت أيامهم عقوداً من الزمن على أسباب تافهة، بل ربما تقع تلك الحروب بين فروع القبيلة الواحدة، وما حرب البسوس وداحس والغبراء في الجاهلية بخافية على أحد، وجاء الإسلام فهذب العرب قروناً فلما ضعفت دولة الإسلام أو تقسمت عادت في حقب عديدة تلك الحروب المقيتة، وأصبح كل واحد يفاخر على القبيلة الأخرى بقتله أحداً منها.

ولكن مع قيام الدول الحديثة وكمثال المملكة العربية السعودية ودول الخليج ومواجهة تلك التجديات القبلية بحكمة وصرامة عادت تلك القبائل في صف الحكومات كما كانت حين قيام الدولة الإسلامية وأصبحت درعها الواقي ويدها القوية التي أعانت على استتباب الأمن الوطني، وبعد أن أصبحت مصدراً للخوف أصبحت مصدراً للقوة والأمن (والحمد لله).

٢- العادات والتقاليد:

قد ينكر البعض أثر هذا العنصر على الأمن الوطني بل سيبالغ في الإنكار، وقد يعتبرني هؤلاء متحاملاً على عادات الشعوب وتقاليدها، لكنه حينما يحرر تفكيره سيجد أن كثيراً من المخاطر الأمنية نشأت في البداية من العادات والتقاليد.

أنا لا أسوق طرفة حينما أذكر من تاريخنا العربي نشوب حرب البسوس التي ذكرتها في الفقرة السابقة التي جعلت نار الحرب تأكل الأخضر واليابس أربعين عاماً بسبب ناقة وجوار وثأر، أو حرب داحس والغبراء بسبب فرس سبقت أخرى، فجعلت تانك الحربان بقعة من أرض الوطن ناراً مؤججة ينام الرجل فلا يأمن على نفسه وأهله.

وبالأمس قبل توحيد المملكة على يد عبدالعزيز آل سعود كان الخوف هو حياة الناس في هذه الجزيرة، حيث كانت العادات والتقاليد سبباً مباشراً في هذا، فقد كان الذي يغير وينهب ويفتك رجلاً شجاعاً مقداماً، أما الذي لا يغزو ولا ينهب جبان خوار لا يعتدّ به، وربما لا يزوّج. وهذا ما يجلب القتل والثارات التي تجر بعدها ثارات وانتقاماً وهكذا.

كما أنه كان من عادات بعض القبائل حمل واقتناء السلاح التقليدي بأنواعه، إذ إن حمل أصناف السلاح يعتبر عندهم من كمال الرجولة والأنفة، بخلاف من لا يملكه أو لا يحمله، فيعد ضعيفاً ينقصه الكثير من دواعي الرجولة الكاملة، وهذا فيه من المخاطر الجمة التي من أبسطها سهولة حصول المجرمين على السلاح وتوفره في أيدي مؤججي الفتن وموقديها.

إلا أننا من جهة أخرى يجب أن لا ننسى ما للعادات والتقاليد من إيجابيات أيضاً، خاصة إذا كانت تلك العادات والتقاليد مبنية على أسس عربية وإسلامية، والتي ارتبطت بعضها مع بعض منذ بزوغ فجر الإسلام في البلاد العربية، ثم تكيفها مع وضعها الحالي تحت سلطة الشرع القويم حتى أنه (أصبحت المحافظة على القيم التراثية من أهم العوامل التي تدعم الشرعية السياسية للحكومة ولا سيما في المملكة العربية السعودية حيث يقع المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1].

.ČČĐ î ,ĘǟȦè ȜDZȀŋ ,ĞΛǻʐȞÊöä ĞȩǟȀȞöä ĞȮŸŧţä Ž ĞȩèȦÆÊöä ğäøʐÛǬöä :źȦȝȦè ƙŋǕ /ǻ .Č

ولكن وأنا أضيف هذه الفقرة بعد أكثر من اثني عشر عاماً من كتابة هذه الملاحظات فرض علي الواقع أن أنبه إلى أخطر قنبلة قبلية أفرزتها التقنية الحديثة، ألا وهي الفضائيات الشعبية، التي أعادت النعرات القبلية والمفاخرات الجاهلية إلى السطح وأصبح ابن المدينة المتحضر يتغنى بقصائد بدوية عنصرية، ويفاخر بألقاب قبلية جاهلية، لينشأ لنا جيل ينفخ شرارات الفتن في كل منطقة، بدعوى إحياء التراث والشعر الشعبي وتشجيع تربية الماشية أقصد الإبل.

لذا فإنه ومن أجل استتباب الأمن الوطني المنشود يجب أن يتخذ ضد هذه الظاهرة موقف حازم وحكيم قبل أن (يفوت الفوت حينها لا ينفع الصوت).

٣- العمالة الأجنبية:

تعاني الدول الغنية من زيادة عدد المهاجرين إليها من البلاد الفقيرة طلباً للحرية، والعيش الكريم، وبالرغم من مساهمتهم الكبيرة في بناء حضارة تلك الدول إلا أن مشكلاتهم الأمنية تتفاقم يوماً بعد يوم نظراً لتعسف بعض الأنظمة أو العنصرية التي ينادي بها بعض شرائح الشعب وبالتالي سعى هؤلاء الغرباء إلى الذود عن أنفسهم وطلب الحقوق الكاملة التي يسعون لها.

أما الدول المصدرة للبترول خاصة دول منطقة الخليج فقد استقدمت تلك العمالة الأجنبية مرغمه لسد الفراغ الهائل والنقص الكبير في عدد السكان الذين بهم تنهض الدولة وينتعش اقتصادها، ولأنها في طور التنمية والتنمية المتسارعة احتاجت إلى عدد هائل من العمالة الأجنبية الفنية والعادية للبناء والتعمير والصناعة والزراعة وكل أساليب الحياة، ولأن الثورة الاقتصادية طغت على جميع نواحي الحياة، فقد اكتسب المواطنون أنماطاً اجتماعية جديدة في حياتهم زيادة في الترف والرفاهية، مما جعلهم يستقدمون أعداداً ضخمة من العمالة العادية للخدمات المنزلية والترفيهية وغيرها وهذا زاد العدد وخاصة من شعوب لا تلتقي معهم في لغة أو دين أو حضارة حتى تكدست البلاد بهم وصاروا يشكلون أقليات ذات وزن كبير في عدد السكان، وقد برزت مشكلات أمنية عديدة منها:

أ- سخرت الدول ذات المصالح الاستخبارية وخاصة إسرائيل أعداداً كبيرة بين تلك العمالة للعمل لمصلحتها في مجال التجسس، ولأن بعضهم يعمل في كثير من مصالح الدولة العسكرية منها والمدنية، فإنهم يعتبرون مصادر ممتازة للمعلومات الهامة.

ب- جلب الكثير من هؤلاء عادات غريبة وشاذة تتنافى مع ديننا وعاداتنا وتقاليدنا مما جعل الشباب يعتنقونها من باب التقليد، فأثرت على سلوكياتهم وانضباطهم وولائهم لأوطانهم.

ج- بحكم غنى مواطني هذه البلاد طمعت العمالة الأجنبية في الوصول إلى الثروة عن طريق قصير وخطر، وكان ذلك الطريق هو المخدرات والمسكرات فجعلت تهرب كميات كبيرة جدّاً منها إلى المنطقة رغم ما يلاقيه الكثير منهم من عقوبات مشددة.

د- ارتكاب الكثير منهم جرائم خطيرة، مثل القتل والسرقة والسحر والشعوذة وأعمال عنف راح ضحيتها أعداد منهم ومن المواطنين أيضاً.

وإن مما يخشى على بعض الدول ذات العدد السكاني القليل أن تصبح تلك الجماعات وخاصة تلك التي لها قوة اقتصادية معتبرة أن تصبح لها قوة سياسية تؤثر على سياسة تلك البلدان وخاصة في عصر العولمة التي قلبت الكثير من المفاهيم السياسية رأساً على عقب ولكن على الدول الصناعية بشكل عام وعلى دول الشرق الأوسط العربي المسلم بشكل خاص.

وإنني أدعو الله عز وجل أن لا يصبح هذا الأمر دافعاً مفروضاً على دول الخليج التي هي مهددة بهذا النوع من الاحتلال غير المباشر وأن لا تجني تلك البلاد مصائبه في السنوات القادمة.

إن العمالة الأجنبية مهما كانت جنسيتها حتى وإن كانت عربية في بلاد عربية أيضاً في ظل الوضع الحالي والتفرق العربي قد تكون عرضة لأطماع سياسية أجنبية تسخرها لمصلحتها في تنفيذ أي نيات سيئة في المستقبل، وقد يكون ذلك بعيداً عن دولهم الأصلية وبدون رغبتها، لأن البلاد العربية تتأثر بما يقع في أي بلد آخر مهما كانت العلاقات الآنية ومهما توسعت أسباب الفرقة.

ربما يحزّ هذا في النفس أن نقول كذلك لأن العربي يعتبر العربي أخاه وجزءاً منه لكن ما حصل – مثلاً- من بعض أبناء لبنان الذين شكلوا لهم جيشاً لإسرائيل في وطنهم وما يفعله بعض العملاء في فلسطين وما يقوم به بعض أمثال هؤلاء في دول عربية أخرى يجعل الأمر يحتاج وبكل جدية إلى دراسة مستفيضة من أرباب الفكر والسياسة.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية:

النزاع الاقتصادي بين الشعوب قديم قدم التاريخ وإن كان قد أخذ أشكالاً مختلفة، لكنه عادة ما يكون صراعاً من أجل البقاء أو طلباً لرغد العيش أحياناً، وإن كانت تظهر فيه أنانية الإنسان، وحب الذات. وكثيراً ما تعرضت بلاد كثيرة للاجتياح أو الاحتلال من أجل امتصاص قدراتها واغتصاب ثرواتها، وعليه نجد أن أمن الدول ذات الثروات الطبيعية الغنية معرض للخطر من الأقوياء، ولا يمكن أن تكون الثروة نعمة حقيقية ما لم تجد الحماية من الداخل والخارج، بالعكس قد تصبح نقمة على أهلها، فها هي القارة الإفريقية السوداء التي ما تزال ترزح تحت الظلم بسبب الثروات الطبيعية الضخمة التي امتصها الرجل الأبيض ظلماً وعدواناً، وتحت طائلة القوة والهيمنة.

إذاً فالثروة قد تكون عائقاً من العوائق الخطيرة التي تقف في وجه الأمن الوطني. الكثير والكثير من تلك البلدان التي كانت تحت الاحتلال ما زالت تدفع ثمن ذلك الاحتلال من أمنها داخليّاً وخارجيّاً، وما زالت مخلفات الاحتلال البغيض ولعنته تطارد أهلها وتؤرق معيشتهم من ثورات وحروب أهلية وقلاقل وخلافات خطيرة.

كل هذا مقياس على شؤم الثروات التي حباها الله للإنسان، وليس لنا أن نجعلها مؤثراً سلبيّاً قبيحاً على الأمن الوطني في كل الأحوال، وخاصة إذا ما طوينا صفحة الاحتلال العالمي الذي يتجدد ويتلون من حين لآخر وللدول الإسلامية منه النصيب الأكبر.

نعم الاقتصاد نعمة أمنية أيضاً ومسبب كبير لاستتباب الأمن إذا ما كان القائمون على الدولة رجالاً مخلصين يعملون من أجل بلادهم بعيداً عن الأطماع الشخصية، وبعيداً عن السيطرة الأجنبية فقط يعملون من أجل استقرار أمن بلادهم، ورخاء شعوبهم.

هذا من الناحية الأمنية البحتة، لكن لو نظرنا إلى الأمن الاقتصادي كعنصر هام من عناصر الأمن الوطني، لوجدنا أن له عدة معوقات تؤثر فيه تأثيراً مباشراً، وهذه المعوقات داخلية وخارجية وتعتبر عوامل تهديد إن صح التعبير:

١- عوامل التهديد الداخلي: أدرج الدكتور/ عبدالعزيز الصويّغ خمسة أمثلة كعوامل تهدد الأمن الاقتصادي هي[1]:

أ- في مجال الهيكل الاقتصادي للدولة: القصور في موارد تمويل الميزانية وقصور موارد النقد الأجنبي للدولة .. وتزايد الإيداعات لدى بنوك الاستثمار الأجنبية دون وضعها في البنوك الوطنية.

ب- في مجال القطاعات الاقتصادية: انخفاض إنتاج أحد المحاصيل الزراعية الرئيسة، وتزايد الري الجائر، وهبوط مناسيب المياه السطحية والجوفية ومياه الأنهار، وأكثرها تهديداً هو تزايد الفجوة الغذائية في الدولة.

ج- في مجال الصناعة: التأخر في وصول مستلزمات الإنتاج أو حدوث حرائق أو مظاهرات في مناطق تمركز الصناعات الرئيسة.

د- في مجال النقل: تعطل أو تدمير أو عدم انتظام إحدى وسائل النقل الرئيسة.

هـ- في مجال الطاقة: يعتبر قصور موارد الطاقة في الدولة عنصر تهديد لأمنها.

٢. عوامل التهديد الخارجي: هذا التهديد يرتبط في المقام الأول بتعامل الدولة مع دول أخرى اقتصاديّاً، وهو وسيلة سياسية تتعامل بها الدول العظمى للسيطرة على الدول النامية لكسب مواقف سياسية أو اقتصادية في بعض الأحيان، وأكبر تهديد في هذا المجال هو الديون الخارجية التي تئن تحت وطأتها كثير من الدول الفقيرة والتي تزيد عاماً بعد آخر وبصورة مخيفة.

هناك عامل خارجي آخر وهو ارتفاع الأسعار المطرد في السلع الضرورية، والتي تحرص كل دولة على توفيرها لشعبها، مما يجعلها تدفع في سبيل ذلك الشيء الكثير.

.Ěē î ,ČĚĚČ ,gÀŁÀÖäã ,ÿŸʒqäş ǫÀɯɉäş ÀÎÀŸö ȧäøşÜ ,ŸÀĤöä Ʉŋɀ Öäã ȸŋɉä :ŋʌɀÔäã ƙÊǵ ÂʌÂȞöäÆG ʒ /å .Č

رابعاً: العوامل الجغرافية:

المتتبع لتأريخ المنطقة العربية يجد أن أكثر الأسباب التي أدت إلى احتلالها وخاصة الساحل الغربي للخليج العربي والعراق وباب المندب والسواحل العربية على البحر الأبيض المتوسط هي أسباب استراتيجية بسبب الموقع الجغرافي الممتاز الذي تنفرد به هذه المنطقة والعمق الاستراتيجي لها، لذلك فإن العمق الاستراتيجي للبلد مطلب أمني هام، لأنه سيمكن البلد من الدفاع عنه بنفسه بقوات أقل (حيث يمكن المناورة بسهولة من منطقة القلب إلى مناطق الحدود على المحيط الخارجي للدولة، بل إنه يواجه تهديدات خارجية من عدة اتجاهات استراتيجية في وقت واحد أو في أزمنة متقاربة إذ يمكن العمل على خطوط مواصلات داخلية، فتواجه القوات أكثر الأعداء استعداداً وخطورة، ثم تنتقل إلى مواجهة تهديد أقلها استعداداً وخطورة قبل أن يتم استعداده)[1].

كذلك فإن كثرة الحدود مع الدول الاخرى يخلق عبئاً كبيراً على الدولة نفسها لاحتمال مواجهة عدوان مزدوج من جهات مختلفة، مما يصعب التعامل معها في وقت واحد، هذا بالإضافة إلى اتساع الحدود وتنوعها.

كما أن طول السواحل من الأسباب المزعجة أمنيّاً، حيث تتطلب قوة أكبر ومجهوداً أعظم لحماية هذه السواحل من جميع العوامل التي تؤثر على أمن الوطن.

أما التضاريس فلها أثر هام في موقف الدولة أمنياً إزاء جيرانها فارتفاع تضاريسها على تضاريس جيرانها أو تساويها على الأقل معها خاصة بالقرب من الحدود مطلب أمني آخر (لأنه إضافة إلى ما يوفره هذا "الارتفاع" من قدرة على اكتشاف الأهداف والإنذار المبكر، عادة ما يشكل موانع طبيعية يصعب اختراقها إلا من خلال ممرات محدودة يمكن الدفاع عنها بحجوم قليلة من القوات ويمكن بتكرار هذه الخطوط استنزاف القوة الواقعة لأي تهديد)[2].

Č. ĶĦŸù ǽþǛ ȴŸÊŋ: ʝşȦĦǪöä ɃȀȮÊĦöä ŸȀĦöä, ȜDZȀŋ ȩäȦè, î ĐĎ.
č. ȜDZȀţä ȩäȦÊöä, î ĐĎ.

الفصل الرابع

دور القوة العسكرية في تحقيق الأمن الوطني

- القوة العسكرية والمصلحة الوطنية.
- الاستراتيجية العسكرية والأمن الوطني.
- العناصر الرئيسة لبناء قوة عسكرية.
- التعاون العسكري بين الحتمية والتجربة.
- دور القوة العسكرية في حفظ الأمن الوطني من الداخل.

الفصل الرابع

دور القوة العسكرية في تحقيق الأمن الوطني

أولاً: القوة العسكرية والمصلحة الوطنية:

لا شك أن لكل وطن مصلحته الخاصة به والتي من أجلها يكافح ويناضل. وبدون القوة التي تستطيع تحقيق هذه المصالح أو خدمتها فإن النضال عادة يصبح كلمة جوفاء بلا معنى (على عكس الطوبائيين الذين يرون تأسيس النظام الدولي على السلام، والمحبة، والتعاون، ما دامت المنظمات الدولية والمؤسسات العدلية قائمة تؤدي واجباتها، فإن الواقعيين يرون أن النظام الدولي قد تأسس على قدسية المصالح الوطنية لكل بلد، باعتبارها أنها الدوافع الحقيقية الوحيدة للالتقاء والبعد مع كل بلد، ولأجل تأمين أقصى قدر من المصالح الحيوية، تسعى كل دولة لإعداد نفسها بأقصى ما تستطيع من قوة)[1].

وعلى هذا فإن المصلحة الوطنية يحرسها (بمشيئة الله) أولاً الهيبة التي لن تتأتى إلا بالقوة التي لا يخضع الإنسان إلا لها، وقوة الدول التي تستطيع أن تعرض هذه الهيبة هي القوة العسكرية وتاريخنا الإسلامي حافل بالأمثلة الحية، أذكرك بمثال من تاريخنا الناصع، حينما أرادت قريش أن تفرض هيبتها على دولة الإسلام الناشئة في المدينة محاولة تأمين مصالحها التي تتمثل في قوافلها إلى الشام وذلك من خلال التهديد

.Č ȽȾȁȀȁ ǨǏǑȁ :ȷȁȶǯȝ ǧȁǸȁ ǦȁǬȽǾǕȁ ,ǥȁǪȃ øȁȃ ȳȝȁȁ ǴȝǵȁǕȁ ,Ǡ ǳȁ ,ǸǿǳȁǕȁ ȃ ,ǱǵǴ ,ÿČĚĚċ ,î ĐČ.

العسكري الذي استعرض في بدر،ولكن القائد العظيم Ë استطاع أن يكسب تلك الجولة لتكون هيبة دولته أعظم رغم فارق العدد والعدة، وبذلك النصر المؤزر في بدر للمسلمين فقد فرض المسلمون هيبتهم ورسموا موقعهم السياسي على خارطة الجزيرة العربية، بل على الخارطة العالمية آنذاك، مما جعل القبائل تعترف بالمدينة كقوة سياسية يحترم حماها ولا تهضم حقوقها، وكانت الغزوات التي بعدها نذيراً للناس أجمعين، ولعل غزوة تبوك أبرز الغزوات التي رسخت هذه الهيبة إقليمياً، حيث استطاع النبي Ë أن يفرض هيبة هذه القوة الإسلامية حتى على أعظم الدول آنذاك (دولة الروم).

إذاً فالقوة العسكرية هي العصا الغليظة التي تتكئ عليها أسباب الأمن والاستقرار لأي بلد كان. ولا ننكر أهمية المقومات الأخرى، لكن القوة العسكرية هي مفتاح الأمان وقفل الفتن في أكثر الأحوال.

وقد تكون القوة وهذه الأنشطة مفاتيح للخير ومغاليق للشر بالنسبة لهذه الدولة، وقد تكون أيضاً مفاتيح للشر على الوطن وعلى أهله، وخاصة إذا كانت القوة السياسية ذات أطماع وأهداف تتعدى قدرات قوتها وسيطرتها العسكرية، ولعل العراق في العهد القريب أصدق مثالٍ على هذه الحالة، حيث كان يعد جيشه البري رابع قوة برية في العالم، سواء صدق من صنفه كذلك أم لا، إلا أنه بالفعل صار وبالاً على الدولة وعلى الشعب على حد سواء، بل لقد حُطمت هذه القوات وصارت تبعاته عبئاً ثقيلاً يئن تحت وطأته كل عراقي يعيش في العراق أو خارجه.

ربما تكون القوة العسكرية وبالاً على الحكومة بشكل خاص إذا شقت عصا الطاعة وانقلبت عليها وفرضت سيطرتها على البلاد كما حصل في تركيا ومصر في الخمسينيات، وليبيا واليمن والباكستان وغيرها، بل إن معظم الانقلابات هي انقلابات عسكرية سواء كانت سلبية أم إيجابية لكنها غيرت مجرى التاريخ في تلك البلدان.

ومهما سيطرت القوة العسكرية في البلاد على الحكم إلا أنه يبقى مهدداً والنظام العام في الدولة يشكو من الخلل، فالعسكر عادة لا يتمتعون بالسياسة إذ إن القادة العسكريين مطبوعون على الصرامة واستخدام القوة من أجل تنفيذ أوامرهم الصارمة، والحكام العسكريون عادة ما يصطدمون بالواقع سواء من الداخل أو الخارج

مما يسبب القلاقل والحروب والفتن، فالقوة العسكرية كالسلاح إن أحسن استخدامه نفع وإن أسيء أضر.

ثانياً: الاستراتيجية العسكرية والأمن الوطني:

الإغريق القدماء يعرّفون الاستراتيجية بأنها: (فن الجدال) لكن المتخصصين في عصرنا الحاضر لم يتفقوا في وضع تعريف لهذه الكلمة الغربية.

ورد في قاموس المصطلحات العسكرية الصادر من الكلية الحربية الأمريكية ثمانية أوجه لهذا التعريف. فتعريف الاستراتيجية لا يتعلق بدلالات الألفاظ فقط، بل إنه يتعلق بتحري الفعالية والكفاءة في استخدام أهم الأدوات في (الحرف العسكرية)، ولعل أفضل تعريف للاستراتيجية العسكرية (هو التعريف المعتمد لدى هيئة رؤساء الأركان المشتركة الأمريكية والذي يقول: إن الاستراتيجية العسكرية هي فن وعلم استخدام القوات المسلحة لدولة معينة على نحو يؤمن أهدافها السياسية الوطنية من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة)[١]. وبهذا يجب ألا نخلط بين الاستراتيجية العسكرية وغيرها من الاستراتيجيات وخاصة الاستراتيجية الوطنية والتي هي جزء منها والتي يجب أن تساندها وتبينها من خلال تحقيق أهدافها، فالاستراتيجية تساوي الغايات والتي يمكن أن تعبر عن الأهداف العسكرية كما أنها تعبر عن الطرق التي تختص بالأساليب المختلفة لاستخدام القوة العسكرية. وكذلك فإن الاستراتيجية تعبر عن الوسائل التي تشير إلى الموارد العسكرية المطلوبة (وهذا يقودنا إلى نتيجة مؤدّاها أن الاستراتيجية العسكرية تساوي الأهداف العسكرية زائداً المفاهيم العسكرية الاستراتيجية، زائداً الموارد العسكرية.

وينطبق هذا المنهج المفاهيمي على كافة مستويات الحرب الثلاثة: المستوى الاستراتيجي والمستوى العملياتي والمستوى التكتيكي، كما يكشف لنا أيضاً وجوه الشبه الأساسية بين الاستراتيجية الوطنية العسكرية، وفن الحرب العملياتي والتكتيكي)[٢].

Č. ŽĒõ ĻŦȦφ ĞĒDzĒkäȀǬȅɍä :ǦɅȀȮÊȞöä Ƀǻ̋ȦȚä ÆϸǗ ,ǦȦĒŸǹ Ğẏƒ ȬŸƫä ÆĒöȦǹ :ǦɅȀȮÊȞöä ǻÆȞöä ,ĎĒ ,ČďČČ ŁøƊ.

č. ȝDZȀƫä ĘæȦÊöä , î ČČĎ.

ومن خلال تعريفنا للاستراتيجية العسكرية فإننا ندرك: أن أهداف الاستراتيجية العسكرية هي أهداف وطنية يجب أن تساند استراتيجيتها، ومن النادر أن نجد أهدافاً عسكرية محضة وأهدافاً سياسية محضة.

ولو نظرنا إلى الاستراتيجية العسكرية كمرتكز قوي للأمن الوطني لوجدناها ترتكز على ثلاث قوائم رئيسة هي:

١- الأهداف.

٢- المفاهيم.

٣- الموارد.

وهذه القوائم يجب أن تكون متوازنة وإلا كان الأمن الوطني في خطر، فلو أن الموارد لا تتوافق مع المفاهيم مثلاً أو أن المفاهيم لا تتفق مع الموارد، وهكذا فإننا سوف نواجه مشكلة حقيقية، وعلى هذا يجب على القادة العسكريين أن يحددوا ما إذا كان هناك مخاطرة ويقدروا قدرها[١].

ومن هذا نخلص إلى أن الاستراتيجية العسكرية هي دعامة كبيرة من دعامات الاستراتيجية الوطنية العظمى والتي تهتم بالأمن الوطني في المقام الأول والذي بتوفره يمكن تحقيق جميع الاستراتيجيات المتفرعة منها والتي أيضاً تحقق الاكتمال الذاتي للدولة، وبالتالي تحقق طموحاتها وتنفذ خططها وتسير قدماً نحو توفير الاستقرار والرغد لشعوبها.

ثالثاً: العناصر الرئيسة لبناء قوة عسكرية:

إذا أردنا أن نبني قوة عسكرية قادرة على فرض الأمن الوطني وتوطيده، فإنه لا بد أن نأخذ في الاعتبار أن تكون هذه القوة – في المقام الأول- قادرة على صد أي عدوان خارجي وإسكات كل تهديد يطرأ في المستقبل ضمن الحدود والقدرات الوطنية المتاحة،

Č. ãţÀZDZ3 äöÊÀäĘ, î ĐČČ.

كما يجب أن تكون هذه القوة قادرة على فرض الشرعية السياسية وفرض احترامها وتطبيق كل قوانينها، ويجب أن تكون متمشية مع الاستراتيجية السياسية للدولة خاضعة لها وتنفذ قراراتها وتحترم نفوذها.

إن القوة العسكرية مهما بلغت قوتها وهيبتها فلن تحقق المطلوب منها ما لم تكن متسايرة مع أهداف الدولة السياسية، وإن الخطر كل الخطر أن تسير الهيئة السياسية في طريق وتسير الهيئة العسكرية في الطريق المعاكس، كما نلاحظه في بعض الدول التي تسيطر الهيئة العسكرية على الهيئة السياسية فيها، وبناءً على ذلك نجد حكماً عسكريّاً جافاً يلاقي الشعب ويلاته ويتجرع مراراته. لذا فإنه يجب علينا عندما نقوم ببناء قوة عسكرية حقيقية لخدمة الوطن أن يراعى ما يلي:

١- رسم خطة رئيسة لبناء هذه القوة تتناسب مع الأهداف والمفاهيم والموارد العسكرية.

٢- تحديد واجباتها الوطنية ومسؤولياتها المناطة بها بوضوح، وعدم ترك المسائل الخطيرة للاجتهادات أو التقديرات التي عادة ما تجر البلاد إلى مخاطر كبيرة.

٣- وضع عقيدة عسكرية ثابتة تنسجم مع أهدافها ومع قدراتها وتركيبتها التنظيمية وتكون متوافقة مع المعتقدات الأخرى للبلد نفسه.

٤- تنظيم هذه القوة العسكرية تنظيماً حديثاً متطوراً بحيث تكون قادرة على القيام بمهامها في خضم القوى العسكرية المحيطة وقابلاً للتحديث في المستقبل حينما يحتاج إلى ذلك وخاصة أن القوى هذه الأيام تصارع الأيام وتخطو خطوات رهيبة جداً نحو التطور والتعقيد.

هذه الاعتبارات الأربعة وغيرها قد تكون دعائم رئيسة أولية لبناء قوة صالحة للذود عن أمن الوطن وعن هيبته وفرض احترامه الدولي والإقليمي والداخلي أيضاً.

ولا غرو فإن قيام قوة عسكرية ذات بناء صالح وذات مسؤوليات محددة تلتزم بها وتسير حسب عقيدة عسكرية ثابتة صالحة أيضاً وفي تركيبه تنظيمية متطورة، فإنها حَرّية بالاحترام وموضع ثقة رجل الشارع قبل رأس الهرم، وبعد فلو أقمنا قوة عسكرية

وطنية ذات أهداف محددة وعقيدة ثابتة وتنظيم حديث، فإنها لا بد وأن تخضع لشروط ومتطلبات هامة تجعلها صالحة للقيام بمهامها التي بنيت من أجلها وهي:

١- الاكتفاء الذاتي:

وأقصد به الاكتفاء بتجنيد أبناء الوطن نفسه لحماية وطنهم وجعل لبنات القوة العسكرية وطنية بحتة، إذ إنه (لايحمي الديرة إلا أهلها) فمهما بلغ معيار الثقة في أبناء الأقطار الأخرى إلا أن النفس تتقدم كثيراً على المعايير المالية التي يأتي من أجلها أبناء الدول الأخرى للانخراط في الجيوش، وكثيراً ما تنخدع دول بالمرتزقة حتى تقع في فخ القتال فينهزم أولئك إلى ديارهم طلباً للسلامة أو يخضعون لمن يدفع أكثر. لكن أبناء الوطن نفسه يدافعون بالمهج من أجل حرية بلادهم وسلامتها، فهي عرضهم الذي يفدونه بأرواحهم.

٢- توفير الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة:

وهذا من أهم الشروط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فنحن وفي خضم هذه القوى نحتاج إلى قوة عسكرية متكاملة تناهض قوى الأعداء، وقوى الأعداء المحتملين مهما كلف الأمر، وقوة عسكرية خاوية لا تحمل سلاحاً كفؤاً فإنها لا تستحق الوقوف في وجه الطامعين الأقوياء، وهذه القوة لا بد وأن تكون ذات مستويات متنوعة قادرة على التبديل والتغيير، ومن أجل الحصول على أسلحة ومعدات ذات فعالية مأمولة فإنه لا بد لنا من أن نخضعها للمعايير التالية:

أ- تنويع مصادر الأسلحة:

وذلك بشراء الأسلحة من دول مختلفة ومتباينة وليس من دولة واحدة، أو من دول حلف واحد، أو ذات أهداف موحدة، لأن الوقوع في هذا الأمر ورطة وطنية خطيرة ستوقع الدولة يوماً ما في مأزق عظيم.

فالسلاح بل العتاد بصفة عامة يحتاج إلى قطع غيار وذخيرة وتموينات متنوعة، وحينما تقع هذه الدولة في حرب مع دولة أخرى فإن الخطر يكمن في دبلوماسية العدو ومدى تأثيره على الدولة أو الدول المصدرة لهذا السلاح، وحينما تحتاج هذه الدولة

المباتعة للسلاح إلى الذخيرة وقطع الغيار وهي في أحرج مواقفها، تقطعها عنها دهاليز السياسة فتوقعها في خطر عظيم، وصدق من قال: (صديق اليوم قد يكون عدو الغد).

ب- التصنيع الحربي:

مما لا شك فيه أن الاكتفاء الذاتي العسكري واعتماد الدولة على نفسها في تجهيز تسليح جيوشها صمام أمان لها ولمستقبلها الأمني، وبالطبع فإنه في الحالات الطبيعية ليس من المستساغ أن يغطي التصنيع العسكري على جميع النواحي الأخرى كالتصنيع الغذائي أو غيره، إلا أن للظروف أحكامها، فالدول التي تواجه المخاطر التي تهدد كيانها أو استقلالها يتحتم عليها أن تولي التصنيع العسكري جل اهتمامها، حتى يتسنى لنواحي الحياة الأخرى السير والتطور في ظل الأمن والاستقرار.

والتصنيع الحربي يحتاج إلى تقنية، ومال وسواعد فنية عالية وهذا لن يتأتى ما لم تصرف الدولة اهتماماً بالغاً في تهيئة ظروف التصنيع المتطور.

تتراخى كثير من الدول في مسألة الإنتاج الوطني من السلاح متذرعة بعدم الجدوى الاقتصادية أو الاستراتيجية، وأنه بالإمكان شراء الأسلحة والذخيرة من الدول الأخرى وبتكلفة أقل، وكأن القائمين على الأمر يتناسون أن التصنيع الحربي الناجح هو مورد اقتصادي رهيب، فلو نظرنا إلى اقتصاد الدول المصنعة والمصدرة للسلاح لوجدناه أقوى ما يكون من زاوية تصدير السلاح، هذا بالإضافة إلى قوتها العسكرية واكتفائها الذاتي.

قد يكون لبعض الدول عذرها في ندرة اليد العاملة الوطنية، أو المال الكافي لإقامة مصانع باهظة التكاليف، إلا أن المشكلة حينما لا تجد خطوة واحدة يبدأ بها الألف ميل.

٣- التدريب المستمر:

هناك شواهد كثيرة على خسارة جيوش وانتصار أخرى بسبب التدريب، وإتقان استعمال الأرض والجو والسلاح بصورة صحيحة وفعالة، (والتدريب ينطوي على المهام الرئيسة التالية:

أ- تعليم وتثقيف الأفراد عن طريق إلحاقهم في دورات تعليمية بالمدارس ومراكز التدريب والكليات العسكرية والمعاهد العليا.

ب- تدريب الأفراد والضباط على أعمالهم التخصصية وفقاً لبرنامج تدريبي سنوي ويدخل في ذلك التدريب العملي والميداني.

ج- تدريب الوحدات والتشكيلات على أعمال القتال وذلك عن طريق البيانات العملية والمشروعات الميدانية والمناورات الخارجية)[1].

د- الاستفادة من الدول المتقدمة في التدريب الفني المتقدم.

هـ- ترجمة الكتب الفنية باستمرار، والاستفادة منها في مجالاتها التخصصية.

و- تنويع التدريب للفرد الواحد وتهيئته لجميع الظروف.

٤- الإشراف والمتابعة والتطوير:

عندما نقيم قوة ما مهما وصلت قوتها وتطورها ثم نهملها بلا متابعة أو إشراف، فإنها لا تلبث أن تتراجع وتتراخى ويدب فيها الوهن، ولن يطول عليها الوقت حتى تصبح في المؤخرة وتكون من أكثر القوى تخلفاً وضعفاً.

لذا فإنه لا بد لكل نشاط من إشراف ومتابعة وتطوير، والقوة العسكرية خاصة يجب أن تأخذ أكبر قدر من اهتمام جميع القادة العسكريين والسياسيين، فالإشراف الدوري المنظم، والاهتمام المثمر، يحتاج إلى جهد واع من الجميع من أجل التطوير والتحسين، ومعرفة الخلل وعلاجه، ومتابعة تنفيذ الأوامر والاطلاع على الاستعداد، وحالة الوحدات وما تحتاج إليه، ولطالما فقدت قوى هذا الاهتمام حتى انحطت إلى الحضيض وتهالكت حتى صارت لا تستطيع حماية بقائها هي.

أما العناصر الرئيسة التي يجب أن تتوافر في كل قوة لكل بلد، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع الدولة نفسها وقدر التهديد الذي تواجهه فهي:

.čĒĚ î ,Ęǟǻè ƷDZȂŋ ,¢ŐĚŐƠ ǦĘDzĘǩǟȀǪèǟş ŸȀȞǟ ɄŋƺŐǟ ȸŋɉǟ :ǼĘȞè ƙÊǵ ƂǼʒ /ǒǟƺŸǟ .Č

١. القوة البرية:

لا يستطيع أحد أن ينكر ما لهذه القوة من أهمية عظمى منذ أن بدأ الإنسان يقاتل أخاه الإنسان. ومهما تطورت أساليب الحرب، وتوفرت أسلحة الدمار، إلا أن الجندي البري وعتاده يبقيان العنصر الرئيس والهام في ميدان المعركة، ولو لترجمة واقع القوة وتنفيذ السيطرة على الأرض.

٢. القوة الجوية:

لسنا بصدد تأريخ هذه القوة، فهذه القوة بدأت تفرض نفسها منذ الحرب العالمية الأولى، ولا ننسى ما قامت به من دور في الحرب العالمية الثانية، ثم تطورت حتى صارت قوة متحدة، وغيرت الكثير والكثير من مفاهيم الحـروب، ورجحت أكف المعارك، وقلبت موازينها، فالسباق المحموم في هذا المجال جعل السماء ميادين معارك مفتوحة مخيفة.

إن عصرنا هذا هو عصر الفضاء وإن الذي يغفله أو يتهاون به لا محالة سيفقد الكثير والكثير من حريته وأمنه، وإن ما لمسناه في الحروب الأخيرة وخاصة في حرب الخليج ثم احتلال العراق لبرهان عظيم على خطورة هذه القوة التي عجلت بالنتيجة الساحقة التي سحقت المفاهيم العتيقة البالية .

وللقوة الجوية عناصر هامة هي:

أ. المراقبة الجوية:

فهي العين الساهرة، والنذير الصادق، لأنه لا يمكن حماية الأرض من الجو، إلا بمراقبة فعالة ترصد الجو وتنقل ما فيه من تهديد لدرئه قبل وقوعه. وقد تنوعت تلك المراقبة، فبدءاً من المراقبة البصرية إلى الرادار والأجهزة الأرضية إلى المراقبة بالطائرات كالإنذار المبكر، وحتى الوصول إلى الأقمار الصناعية التي تجول في الفضاء دون حسيب ولا رقيب.

ب- الصواريخ بأنواعها:

سواء أكانت تعرضية أم دفاعية، وإننا قد دُهشنا آنذاك لما فعلته صواريخ (الكروز) في حرب الخليج واحتلال أفغانستان والعراق، التي كانت تسير إلى أهدافها عبر طرقها الملتوية دون أن يؤثر عليها أي دفاع حتى تدمر هدفها، ثم الصواريخ العابرة للقارات، فالصواريخ الأخرى من دفاعية وهجومية ومهما يكن فإن المراقبة في عصرنا الحاضر ستكون محدودة القدرات وكل بحسبه إذا ما خاضت حرباً مع قوات أكثر تقدماً من الناحية القتنية.

فلطالما أصبحت أجهزة مراقبة جوية متطورة عمياء بل وأهدافاً سابقة للعدو، فالتطور التقني مذهل في هذا المجال، وكلما اكتفت دولة ما بما تشتريه من هذه الأجهزة من الخارج بقيت خاضعة تحت رحمة الأجيال المتطورة من هذه الأجهزة.

إن التطور التقني في المراقبة الجوية يحتاج إلى تطوير البحث والاكتفاء الذاتي من خلال بذل الجهود والأموال في هذا السبيل.

ج. الطائرات:

وهي القوة الجوية الحقيقية التي يمكنها تحمي الوطن (بإذن الله)، لأنها تتحرك بعقول الطيارين مباشرة، وإذا كانت الدول تملك طائرات حربية فإنها وبلا شك تتفاوت تفاوتاً عظيماً في قدرات تلك الطائرات وإن كانت تتشابه في النوع أو حتى في الطراز. وليس كل ما قيل بأنها طائرة حربية يقال عنها بأنها قادرة على التصدي للتحديات التقنية الموجودة في هذا المجال عالمياً. لأن بعض الدول العربية ما زالت - وللأسف - تصر على امتلاك طائرات أكل عليها الزمان وشرب تكلفة صيانتها عبئاً ثقيلاً على الدولة وعلى حساب لقمة عيش الشعب ولم يعد لها من الفائدة إلا إقناع السذج من الناس بأنهم يملكون قوات جوية تصد المعتدين.

د. المطارات والمخابئ الحديثة:

إذ إنه من غير المناسب شراء قوة قوية متفوقة وعدم تجهيز مطارات مناسبة لها أو كشفها للخطر، فقد تنشب الحرب، ثم لا تمر أيام حتى تفقد الدولة منها ما يهزها

ويكسب خصمها المعركة، ولعل حرب (٦٧) دليل على ذلك، حينما خسرت مصر الكثير من طائراتها الرابضة في المطارات المكشوفة.

ولا يعني هذا أن مصر لم تكن تملك المخابئ لكنها كانت قد وقعت في خطأ فادح في تعريض قوتها الجوية للخطر.

٣. القوة البحرية:

هذه القوة التي عرفها الإنسان منذ القدم لن يدعها كوسيلة صراع ما دامت المياه تحمل السفن على وجهها، وما نراه من تقدم هائل في هذا المجال، يرغم الدول ذات السواحل البحرية على امتلاك قوة بحرية تستطيع أن تحمي شواطئها، وتدافع عنها من جهة البحر وكلما كبرت تلك الشواطئ عظم التهديد، وترجم إلى أخطار. ومن أراد أمناً وطنيّاً حقيقيّاً فلا بد له أن يؤمن ذلك الوطن من مفاجآت البحر الذي يقذف من فوقه ومن تحته بجميع أنواع الخطر.

رابعاً: التعاون العسكري بين الحتمية والتجربة:

منذ زمن ونحن نلاحظ التعاون العسكري المستمر بين دول كثيرة، تختلف في القوى وتتباين في النفوذ، بل وفي الأطماع أيضاً، فلطالما رأينا دولاً عظمى تتعانق عسكريّاً مع دول صغيرة، والملاحظ لهذا التعاون يدرك تباين الغرض. وهناك مجالات للتعاون العسكري أهمها.

١ - مجالات التعاون العسكري:

أ. السلاح والتسليح:

وهذا عادة ما يكون بين الدول الكبيرة والتي بنت قوتها في — الغالب - من ثروات الدول المستضعفة، ولما أن استقلت تلك الدول وتوقف نزيف ثرواتها الداخلية جعلت تشب فيها الفتن وتثير بينها وبين جاراتها القلاقل والزوابع حتى تحتاج وبصفة ملحة لأرتال السلاح لتدافع عن نفسها، فلم تجد إلا تلك الدول الاستعمارية تبيع لها السلاح، فعادت

الأموال تجد طريقها مرة أخرى إليها عن طريق السلاح، وهذا في المفهوم الحالي يسمى تعاوناً. والدول مغلوبة على أمرها كما قال الشاعر:

إذا لم يكن إلا الأسنة مركباً

فليس لدى المضطر إلا ركوبها

ب. التدريب:

وإن كان للدول الكبيرة المصدرة السلاح أكبر حصة من هذا فإنا نجد الكثير من الدول الأخرى تتبادل هي أيضاً ابتعاث العسكريين للتدريب في كل منها، وهذا في حد ذاته يسمى تعاوناً. بالإضافة إلى تقليد بعض دول العالم الثالث (لأيديولوجيات عسكرية) لا تتناسب مع عقيدتها العسكرية ودون مراعاة للأوضاع الخاصة بها.

ج. تبادل الخبرات:

لعله من الأصح أن نقول الخبراء. إذ نجد حركة كبيرة لخبراء الغرب الذين يجوسون بلاد العالم بحجة التدريب واكساب الخبرات إلى تلك الدول، ولا يفوت مقاصدهم الاستخبارية على الدول الصغيرة، لكنهم يقنعون بما قد يأتيهم من استشارات عسكرية من خلال هؤلاء قناعة المضطر، وإن كان هناك دعوات مستمرة من قبل بعض الدول كالمملكة العربية السعودية لطلب نقل التقنية إليها في سبيل الاستغناء ولو بعد مدة طويلة، لكن تبقى الحاجة ملحّة لتبادل الخبرات في حدود المنفعة الخالية من انعكاساتها السلبية.

٢- التعاون العسكري العربي:

الكثير من المثقفين يشكك في إمكانية التعاون العربي في المجال العسكري، بل إنه في أذهانهم نوع من الخيال التجريدي الذي لا يستند إلى واقع ملموس بينما يعدّه البعض الآخر عصبية، أو نزعة شخصية لبعض القيادات (كما يرى البعض أنها فكرة عتيقة قد تخطاها الزمن ولا بد من البحث عن نظرية أخرى تواجه متطلبات العصر الذي نعيشه)[١].

ČċĒ î ,Ęǟǻè ƷDZǺŋ ,ŸǞǶöā ɃǞȮÊǶöā ɉȘǞǶǪöā :ļŸÊŋ ǼþǗ ǨǶŸù .Č

وقد قام بعض المفكرين بطرح بدائل مختلفة للتعاون العسكري العربي وتفاءل كثيراً، وسرد سبلاً محددة لبناء قوى عربية متعاونة تستطيع أن تؤكد قدرتها على التماسك وإثبات الوجود، بينما ذهب آخرون إلى ضرورة بناء تعاون عسكري يخص أقطاراً معينة يشملها حلف موحد تحت اسم (أمن البحر الأحمر) و (أمن البحر الأبيض المتوسط) وهكذا، إلا أن ترجمتها على أرض الواقع أصبحت مستبعدة لعدم اقتناع السياسات العليا في الدول العربية بهذا الأمر، واكتفى البعض باتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، وإن كان الواقع قد حصر تلك الاتفاقيات على الورق غالباً.

حقيقة أن العربي يحترق على حال العرب وتاريخهم في هذا المجال كغيره من المجالات الحيوية، إذ إن التعاون العسكري العربي شبه مشلول أو قد يكون ذا صبغة غير رسمية، فتاريخهم في الحروب العربية الإسرائيلية يوضح ضعف ذلك التعاون الذي جعل إسرائيل ذات الحفنة الصغيرة من البشر تتغلب على مئات الملايين من العرب والمسلمين. فما أن يصدق أحدهم حتى يتراجع الآخر، أو يبخل أو يتقهقر، بالإضافة إلى انعدام التنسيق، وتقديم سوء النيات، والأنانية وحب السلامة وعدم مركزية الأوامر، كما حصل في حرب (١٩٤٨م) التي أظهرت سلبيات منها[(١)].

أ- التصور الخاطئ لطبيعة الصراع، والاختلاف بين الدول العربية حول الأهداف الاستراتيجية له، وغموض وعمومية الفكرة الاستراتيجية لإدارته.

ب- القصور الشديد في الإعداد المبكر للصراع.

ج- الافتقار إلى جهاز قيادي للإعداد للصراع مبكراً وفقاً لفكرة استراتيجية موحدة.

د- غياب التخطيط المشترك لاستخدام القوات.

هـ. الافتقار إلى مواصلات فعالة ومناسبة للتعاون بين الجيوش المشتركة.

و. النقص الشديد في مختلف الحاجات الفنية والمادية لإدارة الصراع.

ز. خلو القيادة من الصلاحيات اللازمة ووسائل تحقيق التعاون.

.ČēĎ î :ĘäİÊöä 3DZÀţä .Č

ح. سوء اختيار القائد العام للجيوش العربية.

ط. انقطاع الاتصال والتنسيق بين الجيوش العربية، وعمل كل جيش منفرداً دون جهود مع جيش آخر.

وهكذا قس في الحروب الأخرى والتي زادت العدو قوة وسيطرة على الأراضي العربية، ولو أن هذا التعاون الذي كانت صورته أكبر بكثير من حجمه لم يحدث أصلاً، وسُلح الشعب الفلسطيني تسليحاً صحيحاً، كما دعا إليه الملك عبدالعزيز رحمه الله لكان الوضع أفضل، ولما تعاطف العالم كله مع إسرائيل التي اشتكت من تعاون العرب المزعوم عليها.

إن التعاون العسكري العربي أو الإسلامي ليس مستحيلاً أبداً إذا ما لقي اهتماماً بالغاً، ونيات صادقة. ولكن هذا يتطلب أموراً عدة منها[1]:

أ. التنسيق بين الجيوش العربية في المجالات التالية:

١. العقيدة العسكرية وأسلوب القتال.

٢. التركيب التنظيمي للجيوش ومستوى الكفاءة القتالية.

٣. التسليح والتجهيز بالمعدات والقدرات الفنية.

٤. تبادل المعرفة والدراسات والبعثات وأساليب التعليم.

ب. التعاون بين الجيوش العربية سواء في السلم أو الحرب ضد أي تهديد من خارج الأمة العربية.

ج. فض المنازعات ذات الطابع العسكري داخل الوطن العربي عن طريق المفاوضات أو وضع قوات عربية لحفظ السلام بين الأطراف المتنازعة، أو تشكيل لجان عسكرية فنية بجانب السياسية لبحث المشكلات التي قد تنشأ بين الدول العربية.

.Č /ŏäƺŸöä БÆ3 ƙÊǵ ÆƗȞè :ä ȸȵɉ ɄȵƺÖöä ŸÄȞöä ǦƗDzƗƘäÄǪèäş ¢ÖƗÖƠ, ȜDZÄȵ ȨäÄè, î ČēĎ.

إننا حينما نتحدث عن الدول المتقدمة وبغض النظر عن أهدافها، فإننا نجد أن تعاونها مثمرٌ ونجاحها في التعاون باهرٌ جداً بالنسبة لنا، وما حرب الخليج والتعاون العسكري الكبير بين الدول المتحالفة ضد العراق إلا مثلٌ حيٌ لنجاح التعاون العسكري المنظّم.

خامساً: دور القوة العسكرية في حفظ الأمن الوطني من الداخل:

القوة العسكرية هي عصا السلطة السياسية، وإن كانت هناك معوقات للأمن الوطني من الخارج فإنه أيضاً قد يكون هناك معوقات من الداخل تحتاج القوة لتحطيمها – كما سبق أن ذكرناه– لذا فإنه يجب على القوة العسكرية حماية الأمن الوطني من المؤثرات الداخلية التي لا يمكن حلها إلا بهذه القوة، ولكن بتوجيه كامل من السلطة التنفيذية أي الحاكمة، ومهما يكن فإن هيبة القوة العسكرية هي المطلوبة، فالردع هو المطلوب الأول (والوقاية خير من العلاج). وقد ندخل القوة العسكرية لحفظ الأمن في حالات عدة، لكن يجب أن يكون علاج هذه الحالات حكيماً وعقلانيّاً لأن السهم إذا انطلق لن يرجع إلى كنانته، إذ أن تدخل القوة العسكرية بدون لجام يسبب مشكلات عدة قد تبقى آثارها لسنين طويلة، فالقوة العسكرية هي لحفظ أمن الشعب لا لترويعهم، وإذا كانت هناك عناصر تريد زعزعة الأمن، فإن هذه العناصر هي المطلوبة للعدالة، أما الرعاع فإنه يكفي توعيتهم ثم هز العصا دون أن تمس المقاتل والتاريخ المعاصر يشهد بالكثير من تدخلات القوات العسكرية التي فتحت ثغرات لم يتمكن الساسة من سدها.

الفصل الخامس

نظرية الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن العربي

- الصهيونية ودولة إسرائيل.
- الصراع العربي الإسرائيلي.
- نظرية الأمن الإسرائيلي.
- نظرية الأمن العربي.
- معوقات الأمن العربي.

الفصل الخامس

نظرية الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن العربي

حينما نتحدث عن الأمن الوطني العربي فإنه أول ما يتبادر إليه أذهاننا هو أعظم تهديد لهذا الأمن الوطني وهو إسرائيل بالطبع.

فأمن الوطن العربي من شرقه إلى غربه خاضع وبشكل مباشر أو غير مباشر للتهديد الإسرائيلي وذلك لما تملكه هذه الدولة من قدرات وقوات تفوق هذه الأوطان العربية مجتمعة، ولأن إسرائيل نفسها تعتبر بأن كل الدول العربية عدوة لها.

لذا فقد أفردت لإسرائيل ونظريتها الأمنية فصلاً كاملاً ذكرت فيه خطر هذه النظرية على الأمن الوطني العربي.

إسرائيل كلمة عبرية على الصحيح وتتكون من مقطعين (إسرا و إيل) قال ابن عباس (رضي الله عنهما) كما ورد في تفسير القرطبي: (إسرا) بالعبرية هو (عبد) و (إيل) تعني (الله) وقيل (إسرا) هو صفوة و (إيل) (الله) وبذلك يكون معنى الكلمة (عبدالله) لكن الأرجح أنها (عبدالإله)، وليس عبدالله لأن كلمة (إيل) معناها (إله) وليس (الله)[1].

.Č /ǻ ÆĤèǖ ƆǟǞɫȞÊǟǟ: ȸɳ ǤǺǻƺƬǟǟ Ƃǖ ǦǄƺƬÔǟǟ, ȀǟÒǞ ȺǺÆǟǟ ɃǻƺƬǟǟ Ž ǤɳÆǹ ȶşǞÎƫǟ ɄèǞÊǟǟ ƆƺƬÔǟǟ, ǿǟǻ ÈǟǞǞǟǟ ǦʒǞǤÛǟǟ ǞÎǞǟǟş ƷǞǟƺǭǟǟş,
ǧşǨǟ, ǦǨǤÛǟǟ ƂşɉǞ, øŁČďČĎ - ȳČĚĚĎ, î .ČĚ.

وإسرائيل اسم أطلق على نبي الله يعقوب عليه السلام، والإسرائيليون يطلق على من انحدر منه، والعجيب أنه في معجم اللاهوت الكتابي عندهم يقولون إسرائيل: رؤوس عند الله (صارع الله)[١]، (قاتلهم الله أنى يؤفكون)، فهم يقولون إن الله يظهر على هيئة رجل يصارع يعقوب ليلة كاملة، وبهذا استمد الإسرائيليون هذه القوة التي ورثوها عن حبرهم (وقد أطلق اسم إسرائيل في التوراة على المملكة التي قامت في فلسطين وحكمها شاؤل وداود وسليمان من حوالي سنة (١٠٢٠) ق.م حتى (٩٢٢) ق.م ثم خصّ هذا الاسم بعد انقسام المملكة بالجزء الشمالي، وكانت عاصمتها السامرة وقد قضى الأشوريون على هذه المملكة سنة (٧٢٢) ق.م[٢].

أولاً: الصهيونية ودولة إسرائيل:

فرّق اللّه اليهود في الأرض لحكمة يعلمها هو سبحانه وتعالى، ولعل ما يظهر لنا من حكمته تعالى فيهم، خبث هذا الشعب الذي بأعداده القليلة دس الفساد بين الشعوب، وسبب القلاقل وشبّ الفتن، وليس ما نتلوه في العهد القديم عندهم وما نقرؤه في كتاب اللّه عز وجل، وما نجده في السيرة عنهم إلاّ شاهداً على خبثهم المتأصل.

فرّق اللّه هذا الشعب شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً بعد أن هدمت دولتهم قبل ثمانية عشر قرناً مع أنها قامت على أرض ليست لهم من قبل فجدنا وجدهم إبراهيم (عليه السلام) جاء من العراق على الصحيح، وبقي يعقوب ومن معه بدواً حتى رحلوا إلى مصر حيث كان ابنه يوسف (عليه السلام)، فبقوا هناك قروناً مستضعفين، حتى إذا أنقذهم الله بموسى (عليه السلام) فأخرجهم من مصر إلى الأرض المقدسة فأقاموا دولتهم على أرض اليبوسيين وهي (قبيلة عربية وأبناء عم للكنعانيين الذين ثبت أنهم أقاموا إماراتهم في القدس ومنها حصن صهيون، بقيادة أميرهم سالم اليبوسي حوالي سنة (٢٥٠٠) ق.م، وبذلك تكون القدس موطن اليبوسيين قبل إبراهيــم عليه السلام بما يزيــد على (٥٠٠) سنة وبحوالي (١٠٠٠) سنة قبل موسى عليه السلام)[٣]، وهذا ما يثبته سفر الأخبار الأول في كتابهم المقدس.

Č. ǤʒǯȅǯţǞ ǦǼǼÛÊȦöä ,ǍǏȊǞÎǨ ,ǦǶǦÛöä ɉş ɉ ,ďȇēĒČȳ, î ēĎč.

č. á/ ǛèȞǼ ÊöäȞɫȦäƆ: ɉɳ ǼöäǼȥȁǦ Ǜ Б ÔöäȤɐǾǯǦ, äöȦǑȦ ÄöäǼȤ Ǝ ,ȤǾǯȁɃ ,ɳȂZɃ ǫėɉȦǨ ,î ĒčĒ.

Ď. á/ ǯÛȦ ȚɃƎ äǸɃǼɠ: Ž ȋäɉɳȡ ȋöäÖǯɳȖ, ɳȂZɃ ǫėɉȦǨ ,î ĒĐČ.

وبعد مضي آلاف السنين وفي العصر الحديث اشتعلت فكرة القوميات في الغرب، وشعر اليهود هناك بحاجتهم إلى هذا الأمر، وأنهم أكثر القوميات حاجة لها، فأقاموا حركة قومية يهودية، سموها بالصهيونية، نسبة إلى رابية تقوم عليها أورشليم اسمها صهيون، وهي حركة تسعى إلى تخليص اليهود من التشتت والاضطهاد، وإعادتهم إلى (أرض الميعاد) بزعمهم.

بذلت الصهيونية جهوداً عظيمة لتحقيق مآربها السياسية فدعت زعماء الصهيونية إلى مؤتمرها الأول الذي عقد في بال عام (١٨٩٧م) حددت فيه ملامح الدولة التي تسعى إلى إنشائها، وقد (جاء في إعلان إنشاء الكيان الصهيوني أن إسرائيل تمثل نقطة الانطلاق نحو الدولة اليهودية القومية، وهذا يعني أن دولة اليهود لم تنشأ بعد، لأنها وفقاً للمنطلقات الصهيونية لا بد أن تقام على كل أرض إسرائيل، وأن تضم جميع أبناء الشعب اليهودي)[١].

ولأن الشعب اليهودي كان يعاني من رفض المجتمعات الأوروبية له من منطلق القومية الذي ساد أوروبا فقد قامت هذه الحركة بتحديد مشكلتهم ودعوة الدول الغربية إلى حلها، فوجدت تلك الدول أنه يصعب حلها إلاّ بقيام دولة يهودية تستوعبهم، مما جعلها تسعى إلى مساعدتهم في تكوين هذه الدولة للتخلص منهم كعضو فاسد في مجتمعاتهم.

وقد تحقق حلم اليهود في ضعف العرب بل المسلمين كافة، وبنوا دولتهم المعاصرة في فلسطين، ورغم المصاعب التي واجهتهم، إلاّ أنهم استطاعوا تذليلها بالتحكم في الكثير من السياسات الغربية، وذلك بأساليب شتى من أساليب الضغط على صانعي القرارات فيها، وبالسيطرة الفاعلة في المنطقة من خلال القوة العسكرية الضاربة التي أنشأتها، ساعدها في ذلك تفرق العرب وتخلفهم وضعفهم العسكري فشجعت اليهود على الهجرة، رغم عدم قدرتها على استيعاب الأعداد الكبيرة التي توافدت إليها ثم بنت سياستها التوسعية من خلال (مصادرة الأراضي في إطار ما نسميه (أغراض الأمن) كأن تقرر أن منطقة ما ذات أهمية خاصة لقربها من منطقة عسكرية لا بد من حمايتها، فتصدر سلطات الحكم العسكري قراراً بالاستيلاء عليها، فيجري استيطانها العسكري في بداية الأمر ثم لا تلبث أن تتحول إلى استيطان مدني)[٢].

.Č ǮǻĖö ƷDZÀţ ,Ċđ ĭ Ď.

.č ƙŋ ǻƶƫƮ ÀÀÛʒ: ȸŋɉ ɄŋƶÕö ŸÀHö Ž ǴȚDZźŋ ȸŋɉ ɄŋƶÕö ,ɄŸĦàÀèq ȻǿÀÎö ÀÎAYö ,ƷAàƶöəş ,ğşKə ,Ѣşɉ ǴǶGÛö ,ÿČĔĔč ,ĭ ďĒ.

ثانياً: الصراع العربي الإسرائيلي:

لعل أعقد صراع يشهده العالم هو الصراع العربي الإسرائيلي، الذي تشعبت جوانبه عبر السنين، وإن من الهزل السياسي، القول بأن مثل هذا الصراع تحله المفاوضات وتنهيه الاتفاقيات، ومهما يكن فإن مساعدة الدول الغربية وخاصة أمريكا لإسرائيل مساعدة مصلحة استراتيجية واقتصادية، وسياسية ودينية أيضاً، بالإضافة إلى نجاح اليهود في إخضاع سياسات تلك الدول لمصالحها نجاحاً باهراً، ونرى مدخلنا في صراع إسرائيل والعرب من المسار العسكري بينهما والذي ابتدأ فعلياً من عام (١٩٤٨م) وحتى بدء الانتفاضة المباركة عام (١٩٨٧م).

١. حرب (١٩٤٨م):

عندما انسحب البريطانيون من فلسطين في (١٤ مايو ١٩٤٨م) أعلن بن جوريون قيام دولة إسرائيل يعضده وعد بلفور المشؤوم، وضم العصابات اليهودية المدربة كجيش للدفاع الإسرائيلي، فقامت الدول العربية المتهالكة بحرب غير متكافئة ضد إسرائيل، وهم يعانون من التذبذب والخذلان ونقص في العدد والعدة، وانعدام التنسيق والتعاون المشترك. مما أدى إلى انهزام العرب شر هزيمة فوطدت إسرائيل أقدامها، وعينت هذه الحرب حقيقة قيام دولة اليهود[١]، واحتلال بعض الأراضي العربية.

٢. حرب (١٩٥٦م):

في هذا العام قامت بريطانيا وفرنسا بمساعدة إسرائيل في الاعتداء على مصر من أجل احتلال سيناء وقطاع غزة، وتدمير معظم جيش مصر الذي تعزز بالصفقة التشيكية، فعانت مصر من تلك الحرب، ولم تنفعها معاهدة الدفاع العربي المشترك التي وقعت في (١٨ يونيو ١٩٥٠م) حيث كشفت هذه الحرب عوراتها وثغراتها أو سلبيات تلك الاتفاقيات الثنائية والثلاثية بين القادة العرب[٢].

.Č /ǻ ǺÛȝ ǼȶȚ ǽǺŁǻ: Ž ȸȠǻǻ ȶȥǾǿǻ ,Ʉȡǻǻ ȝǮǺȡ ,ĘǻǺè ,î ČĐĒ.

.č /ǿǻȥȲǿǻ ȸȭǺǿǻ ȸÊǵ :ɃøǼǼǿǻ ȷȿǺǾǿǻ ɃǺȮÊǾǿǻ ŸǺǾǿǻ ȶÎǺǬ ,ǿȭǺ ǿǻǻ ǿǻǻ ,ǸǺǻǿǻ ǿǻǻ ô, čēĚČȳ ,î ĒĐ.

٣. حرب (١٩٦٧):

من أسباب هذه الحرب إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ورغبة إسرائيل في إزالة التهديد عن المناطق السكانية الحدودية مع الدول العربية المجاورة، وقد تورطت الدول العربية في هذه الحرب، حيث أهدرت طاقتها العسكرية بسبب انعدام التنسيق والتعاون فيما بينها، وخرجت بفضيحة تاريخية، فقد فقدت دول المواجهة الكثير من أراضيها بجانب القدس، بينما وصلت القوات الإسرائيلية إلى خطوط جديدة مما اكسب إسرائيل أراضي جديدة زادت في مساحة أراضيها أربع مرات.

٤. حرب (١٩٧٣م):

مكثت قناة السويس ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي أعواماً حتى عام (١٩٧٣م) إذ قامت مصر باجتياح القناة، ورغم نجاح العرب المحدود في هذه الحرب ولأول مرة في تاريخ صراعهم مع إسرائيل، إلاّ أن ضعف التنسيق السياسي العربي أيضاً لم يترك فرصة الدول المساندة لحشد وتوجيه طاقاتها السياسية والاقتصادية بأسلوب أشد تأثيراً[١].

٥. حرب (١٩٨٢م):

كانت إسرائيل منزعجة من المناضلين الفلسطينيين في لبنان، ومن قوات الردع العربية داخل حدود سوريا[٢]، فقامت بضرب لبنان حتى أجبرت الفلسطينيين على الجلاء بشكل مأسوي، وسجل التاريخ هذه الموقعة حرباً أخرى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثاً: نظرية الأمن الإسرائيلي:

كما عرفنا فإن إسرائيل تعيش في حالة مواجهة دائمة، بل إنها عضو غريب في جسم الدول العربية والتي دائماً تحاول انتزاعه، ومهما وقعت الاتفاقيات وخضعت السياسة

.Č ǿÆÔţä ,ĘæİÊöä î ēĎ.
.č ǿÆÔţä ,ĘæİÊöä î Ĕď.

للأمر الواقع، فلن يهدأ للعرب – وليس العرب وحدهم بل المسلمون أجمعون – بال حتى ينقضّوا على هؤلاء فيخرجوهم من أرضهم حتى يأتي موعود الله بقتلهم عن بكرة أبيهم ولهذا فإن إسرائيل تدرك خطورة وضعها وتعلم أن بقاءها مشروط بقوة أمنها (لذا فقد صاغت نظرية أمنها القومي طبقاً لاستراتيجية وتكتيك حربيين بالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانيات الدول العربية المواجهة لها)[١].

يرتبط المفهوم الإسرائيلي للنظرية الإسرائيلية إلى الذات وإلى العرب (ويتراوح مضمون الأمن بين الشكل أو المستوى المثالي أو المرغوب فيه والذي يعني توظيف التفوق العسكري الإسرائيلي من أجل تحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة، كما تراه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وبين الحد الأدنى المقبول الذي يعني القدرة على التكسب وتقديم التنازلات، بغرض تشتيت الضغوط السياسية أو العسكرية الواقعة على دولة إسرائيل)[٢].

١- مرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلي:

إن أهم ركنين أساسيين تستند عليهما نظرية الأمن الإسرائيلي هما[٣]:

أ. المرونة.

ب. التلاحم الفكري مع الواقع.

(ولكن يقوم مفهوم الأمن الإسرائيلي على مرتكزات عامة أهمها ، التفوق العسكري، والحدود الآمنة، والمساندة الدولية)[٤]. وسنتطرق إليها فيها يلي:

أ. التفوق العسكري:

نشأت دولة إسرائيل كدولة صغيرة في قلب عالم كبير مشبع بكره العنصر اليهودي، ولا يتحمل وجوده على أرض عربية طاهرة، وكان اليهود يدركون – بالطبع- هذا الشعور الذي يبادلونه مع كل الشعوب. ورغم أن دولتهم قامت على أمل البقاء وتأسيس

Č. âşøÆöä ĝåİÀϘÊţä ƌŋ āÀǵ ǰÀÃGö: øÀDZåǕ ÀæşǕ ,Èφɍ ǴŸƒ ÕŸţä ÆöÀǹ :ǴÀÀÓÊŇöä åÆŇöä :(ď) ZÔÀöä ƌŋ ʔåÀP Бşɉä ďċďČŁø.

č. å/ ŏŸʒ ÀŁÀù: āÀǵ ŏÀȒÀöä ǴÀȚφş ƌŋɉä ÙŸÈàÀèɋä, ÔŸʣöä ǧÀèäøÆŸö ǴÆDZÆkäÀϘèɍä ʓÀϘφqäş ɄŋŸʒqä, ǴŇǴÛöä Бşɉä ,ÿČĚĚČ, î Đč-Đē.

Ď. å/ ʒǴÆäţŸÀɭ ţäÎÀ ȓ: ǴÀȚφ ƌŋɉä ǕŋZÖöä ,ŸÀŇöä ,ŋÔÆø èÀæĘ, î Đē.

ď. å/ ʒŸŏ ÀŁÀù: āÀǵ ŏÀȒÀöä ǴÀȚφş ƌŋɉä ÙŸÈàÀèɋä ,ŋÀZDʒ èÀæĘ, î Đč.

الدولة اليهودية – في البداية على الأقل – بسلام يثبته اعتراف الدول العربية المجاورة للالتفات إلى بناء دولة قوية تفرض وجودها وتحقق مطامعها، إلاّ أنها لم تهدأ بعد حرب (١٩٤٨م) حتى وقعت حرب الخمسينيات فالسبعة والستين التي بررت كل ما كان يدعو إليه الداعون إلى قوة إسرائيلية متفوقة، فاعتراف الدول العربية أصبح آنذاك حلماً زائفاً، وبقاؤوها ضعيفة بين هذا الكم من الدول العربية معناه الهزيمة يوماً ما التي لن يكون بعدها إلا الزوال للدولة الحلم، يقول بن غوريون: (.. لقد وقّعنا اتفاقيات عسكرية مع جيراننا العرب، ونعمل من أجل السلام، ولكن ليس هناك ما يدعونا إلى الخوف حتى تتحقق أشياء أفضل من أنه سيكون سلاماً مسلحاً، ويمكن أن تتعرض إسرائيل لهجوم وغزو جديد لا بهدف النيل من استقلالنا فحسب وإنما لاقتلاعنا ولذلك علينا أن نستعد للمواجهة)[١].

إن التفوق العسكري يعني الأمن الوطني للإسرائيليين، لأنه –بزعمهم– سيمنع العرب من التفكير بالقيام بالحرب ضد إسرائيل، وبالتالي فإن العرب سيخضعون يوماً لسلام يكون لمصلحة إسرائيل.

والتفوق العسكري الذي تنشده إسرائيل، ليس على الدول المجاورة لها فحسب، بل على العرب كافة فيما لو اجتمعت كلها في حرب ضدها.

وفي اعتقادي أن إسرائيل قد توصلت في الوقت الحاضر إلى التفوق العسكري النوعي إلا أنها لن تستطيع أن تصل إلى التفوق العددي أو العمق الاستراتيجي الذي تتمتع به الدول العربية، لكن هناك عامل مهم جداً تعرفه إسرائيل، سيُبقي التفوق العسكري في كفة إسرائيل، هو الفشل العربي الدائم في التعاون والتنسيق ووحدة الكلمة.

ب. الحدود الآمنة:

كانت حرب (١٩٦٧م) بمثابة هدية غالية قدمها العرب للكيان الصهيوني، فقد كانت إسرائيل تعاني إلى حد بعيد من فقدان عمق استراتيجي لدولتها، لكن هزيمة العرب واحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية هامة وفر لها عمقاً لا بأس به، فأضاف عنصراً هامّاً إلى مفهوم الأمن الإسرائيلي.

.ČĒď î ,ĘäÀè 3DZÄŋ ,ɄŋƺÖöä ȸŋɟä Ž :gÄŁä ÆŧƬ ÀÛʒ /å .Č

لقد أضافت إسرائيل مصطلحاً جديداً في أمنها هو (الحدود الآمنة) تقول قولدا مائير: (حتى لو وافق زعماء العرب على توقيع اتفاق كامل للسلام مع إسرائيل، فإن إسرائيل لن تعيد كل الأراضي التي احتلتها في عام (١٩٦٧م) ... إننا نريد حدوداً آمنة، وتوقيع العرب على معاهدة السلام وحدود آمنة تماثل ضماناً مطلقاً بأنا لن نهاجم من جديد)[١].

إن الأراضي العربية المحتلة توفر لإسرائيل مناطق حيوية هامة، ففيها تتوفر الملاحظة وميادين النيران والعوائق وغير ذلك مما تتطلبه الأرض الحيوية من الشروط الفاعلة، فهناك المياه والمرتفعات والصحارى وكل ما من شأنه أن يكون عيناً ودرعاً لإسرائيل.

ج. المساندة الدولية:

إن هذا العنصر هو أهم العناصر التي بنت إسرائيل وأبقتها على الخارطة العربية، لقد ارتبط البقاء الإسرائيلي ارتباطاً وثيقاً بالدعم الدولي لها.

إسرائيل لم تغرس قدمها في فلسطين إلا بالوعد والمساعدة البريطانية، وكسبت حربها عام (١٩٤٨م) بفضل السلاح البريطاني، كما أنها لم تقم بعدوانها على مصر عام (١٩٥٦م) إلا بمساعدة حلفائها بريطانيا، وفرنسا، وقد اعتبر ديجول إسرائيل حليفة لفرنسا[٢]، ولو لم توقع معها معاهدة دفاع. لكنها في حرب (١٩٦٧م) فسحت المجال لأمريكا التي تعلن دائماً وبصفة مستمرة التزامها بأمن (إسرائيل) ووقعت معها اتفاقات محدودة للتعاون الاستراتيجي منذ عام (١٩٨١م)، وإسرائيل لا تفتأ تعلن دائماً عدم اعتمادها على الضمانات الدولية في توفير أمنها، إلا أنها تدرك تماماً أهمية تلك الضمانات بالنسبة لأمنها بل ولبقائها على الخارطة السياسية.

.ČĒď î ,Ęäåè ȜDZÀŋ ,ɄŋζÖöä ȸŋɉä Ƀ :gÀŁä ÆɫȚ ÅÛȝ /å .Č

.ĐČ î ,ȳČĔĒĎ ,Бşɉä ǦǶGÛöä ,ğşƘæ ,ğäÆλζȝ ğäøζÎÆŋ ,ÖȽäÀèǗ Ęɫȝ Ž :БζţäÆǤȝ ÆɫȚ .č

نظرية الأمن العربي:

وهل للأمن العربي نظرية ؟

قد ندعي أن للأمن العربي نظرية حقيقية، لكن الواقع هو الذي يفرض هذه النظرية التي صعب على العرب تطبيقها بل تحديدها أيضاً. إننا حينما نبحث أمناً عربيّاً يضمن للعرب أمنهم واستقرارهم فإنه يتوجب علينا صياغة حكيمة لهذه النظرية يمكن تطبيقها على الواقع وأعتقد أن المشكلة ليست في الصياغة اللغوية ولكن المشكلة في الصياغة الفعلية، فهناك مشارب عربية متفرقة متضاربة في كثير من الأحيان، وهناك آراء متناقضة، ومآرب مبالغ فيها.

المشكلة التي نعانيها نحن العرب هي الانفصام في الرأي. (إن لم نقل في الشخصية السياسية العربية) تحكمنا الأهواء وحب الذات. والتبعية للغرب والغرب الأقصى.

وكأنه لا يجمعنا إلا لغة واحدة، متناسين الدين والتاريخ ووحدة الوطن منذ مئات السنين[١].

لقد أصبحت السياسة في أيدي قادة تغاير أفكارهم مفاهيم أهل الفكر والرأي، وتفرضه واقعاً على الناس كلهم.

ملأ المفكرون الكتب علوماً وآراء لو طبقت لصارت الأمة العربية أمة رأي وكلمة وقوة، لكن القرار أصبح في أيد تتهم أولئك بالسفسطة والجهل بالواقع الذي يعيشه العالم، وهكذا تتورط الأمة في أزمات فكرية وسياسية وأمنية واقتصادية يوماً بعد يوم.

إن صياغة نظرية أمنية للوطن العربي ليست بالأمر المستحيل، وكما قامت إسرائيل بصياغة نظريتها فإننا نستطيع ذلك، ولكن مع الفارق العظيم، فإسرائيل حين تضع الفقرة فإنها تعنيها بكل ما فيها من حروف، وتلتزم بها وبقوة. أما العرب فإن كل دولة تعني بما تظن أنه يتمشى مع سلامتها منفردة، وقد لا يكون في سلامتها وأمنها في الواقع، وهذا يترجمه التفكك والخذلان الذي تعانيه هذه البلدان.

---

(١) [illegible]

الأمن العربي يرتبط أولاً بإدراك خطورة إسرائيل عليه، وهذا ما دعى بعض المفكرين العرب كما قلنا ببحث هذا الموضوع، فقد أصدر أمين هويدي عام (١٩٧٥م) كتاب الأمن العربي في مواجهة إسرائيل، وفي عام (١٩٧٧م) صدر كتاب علي حسين السعيد (الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه) ثم بدأ المفكرون العرب يتكلمون عن هذا الموضوع ولاأستطيع القول بأنهم ينظّرون للأمن العربي ولكنهم يصنّفون مفاهيم له. ولعل لهذا الاهتمام الذي اشتعل في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات أسباباً أهمها:

١. تزايد المخاوف من إسرائيل وهيمنتها على المنطقة العربية، وخاصة بعد قيام أمريكا بمساعدتها في حرب (١٩٧٣م) ، وكان ذلك مؤشراً بأن إسرائيل لن تهزم أبداً من العرب ما دامت أمريكا متعهدة بحمايتها.

٢. ظهور أجيال جديدة من المهتمين والمفكرين العرب الذين وجدوا المكتبة العربية خاوية من هذه الدراسات الهامة، فبدؤوا بهذه المهمة وجعلوا يحاولون — كل على حدة- التأمل في كيفية الحفاظ على الوطن العربي مستقلاً عن أعدائه، متماسكاً أمام أبنائه، هذا فضلاً عن بدء اهتمام مراكز البحوث والدراسات العربية بقضايا أمن الأمة ومستقبلها في عدد غير قليل من الأقطار العربية [1].

٣. تفرق كلمة الدول العربية وانشقاقها، حتى صارت كما ذكرت آنفاً لا تشكل أمة واحدة إلاّ من خلال الضاد، مما تسبب في خساراتهم الفادحة أمام إسرائيل، وما قد ينتظرهم من الأخطار من الشرق والشمال أو من خارج المنطقة، وعجزهم عن حلها أو الوقوف في وجهها ليس إلاّ بسبب هذا التفرق العجيب.

٤. ضعف نفوذ الجامعة العربية وعدم قدرتها على قيامها بواجبها الذي أنشئت من أجله حتى أصبحت مؤسسة اسمية في الغالب.

٥. عدم احترام الاتفاقيات بين الدول مما جعل المنطقة بركاناً هامداً ينتظر تفجره في أي لحظة.

٦. تزايد معدلات العنف داخل الوطن العربي.

.Č /ấ ʒǼĢäţĂĤ ļäţÎĂ řˆ: φŢȀĂǦ ä ɉŋȸ äȱÕǮŋɄ, ŋÔǼø ȅĂäĘ, î đč.

معوقات الأمن العربي:

للأمن العربي، أو قل لنظرية الأمن العربي معوقات عدة تختلف خطورتها من قطر ومن زمن إلى آخر، وسيصعب بناء هذه النظرية إلا بعد التغلب على هذه المعوقات أو التحكم في تأثيراتها، ونستطيع أن نبين أهمها وهي:

أ- التفوق الإسرائيلي:

والذي تحدثنا عنه، وهو تفوق معنوي بالدرجة الأولى، وذلك من خلال الثقل الدولي الذي استطاعت إسرائيل أن تكسبه، ولعلها كسبته بفضل العرب أنفسهم خلال أقل من خمسة عقود، بينما بقي العرب يتلمسون مقاعدهم في الأمم المتحدة. أما الثقل المادي فهو التفوق العسكري الكبير الذي استطاعت إسرائيل أن تحرزه خلال الفترة المذكورة وسخرته عصا تهديد للعرب، حتى تكسب أكبر قدر من الأمن والرفاهية.

ب- انعدام التعاون والتنسيق العربي:

وخاصة في الأمور العسكرية والاستراتيجية بشكل عام، وهو مما جعل العرب يعيشون حالة الضعف والهزيمة والخوف من إسرائيل، وهذا ما جعل إسرائيل تستغل هذه النقطة حتى في سعيها للسلام، حيث استفردت بكل دولة على حدة فأبرمت معها سلاماً ثنائيّاً لتصنع ثغرات كبيرة جداً بين الدول العربية.

ج- الوضع الاقتصادي المتدهور في بعض الدول العربية:

مما جعلها تتجه إلى الديون الخارجية التي أخضعتها لسياسات أجنبية تتحكم في قراراتها وتصرف تفكيرها إلى الأمن الاقتصادي بعيداً عن جوانب الأمن القومي الأخرى.

د- الخلافات الإقليمية:

والتي تنشب عادة بين الدول العربية بسبب الحدود، وهذه من أكثر الخلافات التي تقع بين الدول العربية، ولم يسلم من هذا الخلاف أي دولة عربية، وهذا ما غرسه الاستعمار البغيض بين الدول ليجعل نار الفتنة متقدة بين العرب لا ينطفئ أوارها من أجل بقائهم متفرقين شذر مذر.

هـ - اختلاف المشارب الفكرية لزعماء العرب:

من الطبيعي أن يتقاسم العرب خلفية ثقافة مشتركة تقريباً بما فيهم زعماؤهم، وذلك للتراث الفكري والديني الذي تلقفوه كابراً عن كابر عبر ألف وأربعمائة عام، لكن الانفتاح العربي اللامحدود على الغرب زج ببعض من تولى القيادات فيما بعد إلى أحضان الحضارة الغربية المختلفة، ولم يكن الغرب في غفلة عن إيلاء هؤلاء الساسة منذ نعومة أظفارهم اهتماماً خاصاً، فعبوا من أفكار الغرب وثقافاتهم وتشربوا بها، مما جعل الفوارق عظيمة جداً بين أفكار هذه القيادات بعضها عن بعض، وهذا بالطبع يؤثر تأثيراً بالغاً على الوفاق الاستراتيجي بين الدول العربية، مما يجعل نظرية قابلة للتطبيق بعيدة الاحتمال.

الفصل السادس

الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية كنموذج

- المقومات المتميزة للأمن الوطني في المملكة.
- العوامل المؤثرة في أمن المملكة.

الفصل السادس

الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

في هذا الفصل لن أخفي إعجابي الكبير بمؤسس الدولة السعودية الحديثة، فقد وجدت فيه عبقرياً لم يفري أحد فريه في العصر الحديث، كما لن أخفي إعجابي بالتقدم الجيد لهذا الوطن في أمنه. ولكن لن أكون شجاعاً بالقدر الكافي لأناقش مسائل قد ناقشتها بشكل عام في الفصول السابقة وسأتجنبت نقاشها عمداً، ليس لأني أغض الطرف عنها لوصولنا إلى الكمال، ولكن لأني أرى أن من المصلحة الخاصة أن لا أخوض في مسائل ليس هذا وقتها أو ميدانها. ولكن الأمانة العلمية تحتم علي أن لا (ألمع جوخ أو أكذب أو أتملق) إذ ليس من المصلحة العامة أيضاً أن أفعل ذلك. لذا أرجو أن تقبل مني ما يجود به مدادي بلا عتب وسوء ظن.

لقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية – منذ إنشائها- مسألة الأمن الوطني اهتماماً بالغاً، وأنفقت من أجله الجهد والمال، وقد بالغت في ذلك كثيراً نظراً لما يتطلبه هذا الأمر ولمكانة المملكة وموقعها.

طبيعة الجزيرة العربية صعبة جدّاً كطبيعة بدوها، ولأن الحكومة السعودية كدولة حديثة احتاجت الكثير لتأمين أطراف الأمن الوطني ومعادلاتها الصعبة، فإنه قد فرضت عليها تبعات كثيرة لم تكن تفرض على دول أخرى تعيش في أرض أصغر وحدود أقصر، أو تحافظ على ثروات ومقدرات مثل تلك التي في هذه البلاد.

واجهت حكومة المملكة مشكلات أمنية عدة منها الداخلية والحدودية والاقتصادية وغيرها، فكانت وبحق أنموذجاً صالحاً لحل هذه المشكلات والوقوف أمام هذه التحديات باحترافية، دعنا نستعرض بعض هذه الجوانب مثل الأمن الداخلي، والأمن الغذائي، والأمن المائي لأهميتها وبروزها على الساحة. وسنتعرض للبقية خلال حديثنا عن المقومات والمؤثرات.

أ. الأمن الداخلي:

وحّد الملك عبدالعزيز (رحمه الله) الجزيرة العربية، وكانت تتنازعها الإمارات في عسير والحجاز وحائل والأحساء وغير ذلك من مشيخة القبائل، وما بينها من النزاعات البدوية التي يتوارثها الآباء عن الأجداد، وكان ذلك التوحيد نعمة لأهلها، حيث اجتمعوا تحت راية واحدة، وانتهت الحروب حتى صارت من تاريخ الأزمنة الغابرة.

فكيف استطاع هذا الرجل ودولته فرض الأمن الداخي مع ما ورثه من تراث عصيب؟.

لقد فرض الوحدة باسم التوحيد، وبسط قوة السلطان على كل الأنحاء بقوة تتناسب مع ظروف وطبيعة الشعب.

ومع مرور السنين التي كانت تدور فيها رحى حروب التوحيد تفهم الناس معنى السلطة الواحدة، وخضعوا لكل أشكال التنظيم الذي لم يعهدوه.

ثم تطورت الدولة وأصبحت ذات تقسيمات عصرية، فكان للأمن منها نصيب الأسد حيث كانت وزارة الداخلية رأس الهرم الأمني الذي تحته تقسمت البلاد إلى عدة مناطق إدارية وصل آخر تقسيم لها ثلاث عشرة منطقة إدارية حيث تدار كل منطقة بإمارة تتبع وزارة الداخلية مباشرة، هذه الإمارة تقوم بتمثيل الحاكم الإداري في المنطقة فتفصل في النزاعات، وتشرف على الأمن الداخلي وتفرضه فيها. بينما يتبع كل إمارة عدة محافظات ومراكز تمثل الإمارة في المدن والقرى.

كذلك فإن وزارة الداخلية قد وزعت مراكز للشرطة والمرور على جميع المدن لحفظ الأمن بجميع صوره.

ولا ننسى جهود المباحث وخفر السواحل وسلاح الحدود في استتباب الأمن فهم الحرس على الأبواب ولجهودهم الأثر العظيم في صد الكثير من منغصات الأمن وأسباب الفساد. ولو تحدثنا عن جميع أجهزة الأمن التي تتبع وزارة الداخلية لطال بنا المقام.

ليست وزارة الداخلية فقط هي التي تعنى بالأمن في الداخل، فوزارة الدفاع والطيران، والحرس الوطني، وغيرهما عناصر مهمة في فرض الأمن في البلاد، والعون والسند لوزارة الداخلية عند الحاجة.

ومع هذا فإن القضاء الذي أعطي كل الاستقلالية ساهم في فرض الشرع وإخضاع الناس له فكان رافداً قوياً لا ستتباب الأمن.

ب. الأمن الغذائي:

(يشير مفهوم الأمن الغذائي على المستوى الوطني إلى مقدرة الدولة على تأمين الاحتياجات الغذائية من السلع الرئيسة لسكانها محلياً)(١).

إن الدول العربية تعاني من نقص في إنتاج الغذاء ولذلك نجد أن ذلك يؤثر تأثيراً مباشراً على سياسة تلك الدول وذلك لتبعية بعضها للدول المصدرة للغذاء وخاصة القمح.

(وتختلف نسبة الاعتماد على الواردات من السلع الغذائية من سلعة لأخرى، فمثلاً يستورد الوطن العربي من القمح والذي يمثل السلعة الغذائية الرئيسة حوالي ٥٠٪ من احتياجاته منها)(٢). بينما نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي منخفضة جدّاً في السلع الغذائية الأخرى أيضاً كالسكر والزيوت النباتية والشاي والقهوة وغيرها.

ولخطورة هذا الأمر فقد تنبهت المملكة العربية السعودية، فشجعت المزارعين ومنحت الأراضي الزراعية، ودفعت المعونات لهم يسخاء، بالإضافة إلى القروض الميسرة وبدون فوائد، فنشطت الزراعة نشاطاً كبيراً، إلا أن القمح كان السلعة الاستراتيجية الخطيرة، فأولى الملك فهد (رحمه اللّه) لها اهتماماً شديداً، فشجع المزارعين على

Č. ÕŋǗ ǼþǗ ǞǢŸȞǞ ɹ: ǻŋȡǻ ȕǝǟţǻ ŸǞȞǞ, ȠǕǢǶ ǼǤƆǭǿǻ ǠȄǗ ȖǗ ǻǻǢ, ǻŸǞȞǞ ǳǞǦǕǙ ǧ ǻǗǞǕ, ǗǞǟǗ ô, ǗǢǞǕǙ ǻȷǧ, ƂŁČďČĒ, î Čďđ.

č. ȚȝǞǟţǻ ǝǻǟǞǣ, î Čďē.

إعمار الصحراء بدفع قروض بدون فوائد، بالإضافة إلى معونات خيالية، وشراء الناتج بأسعار طيبة جداً، فتحققت –بفضل الله– معجزة الصحراء حيث تغير وجهها الأصفر الكالح في فترة من الفترات إلى أخضر يانع، وامتلأت الصوامع. وأصبحت المملكة العربية السعودية مصدرة للقمح.

كانت هذه الخطوة الشجاعة – بلا شك - قد اعتمدت على دراسات جيولوجية وثق بها الملك وخاصة من ناحية وفرة المياه حيث كانت تختزن الجزيرة العربية مياهاً صالحة للزراعة منذ آلاف السنين.

لكن المشكلة التي واجهت هذه العملية هي أن هذه المياه لا تعوضها الأمطار إلا على مدى تلك السنين التي تخزنت فيها، لذا فقد بالغت الدراسات في كميات تلك المياه مما دفع المواطنين إلى حفر الآبار العميقة بأعداد مهولة، ولأنهم قد أنفقوا أموالاً هائلة في شراء المعدات وأبراج الرش الزراعي والتي أقرضتهم إياها الدولة في الغالب فقد أسرفوا إسرافاً كبيراً في استنزاف المياه.

وكان من المنطقي أن يكون هناك دراسات علمية أيضاً تحدد تلك المزارع وتحدد كميات المياه التي لها أن تستهلكها. لكن للأسف يبدو أن وزارة الزراعة والمياه ومع نشوة الانتاج الهائل من القمح غفلت عن وضع ضوابط تحافظ على مقدار المياه لسنوات أطول.

والآن وبعد مرور عدد من السنين أغلقت آلاف الآبار لجفافها وبقيت آلاف المعدات قائمة تشهد على مرور حضارة زراعية في جزيرة العرب في العصر الحاضر لكنها حضارة لم يطل أمدها بل مرضت وهي تحتضر الآن وهي لا تزال في المهد، وما ذلك إلا لسبب القصور في الدراسات العلمية التي يمكن الاعتماد عليها.

ج. الأمن المائي:

يعتبر مناخ المملكة العربية السعودية قاريّاً، وتقع ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة كبقية أجزاء الوطن العربي، ومعدل الأمطار فيها ٩٥ ملم)، وتختلف معدلات الأمطار من منطقة إلى أخرى. ومع هذا فإن معدل التبخر السنوي عالٍ جدّاً يصل إلى (٣٠٠٠) ملم[١]. نظراً لارتفاع درجة الحرارة.

.ČĒď î ,ĘǻÊǖ 3DZǍţ .Č

تعاني الكثير من مناطق المملكة بل أغلبها من قلة المياه حيث لا تفي باحتياجات السكان، وذلك لقلة الأمطار في السنوات الأخيرة وللنمو السكاني الكبير المتسارع، وارتفاع نسبة استهلاك الفرد من المياه، لعوامل اجتماعية وغياب وعي وتوعية وغيرها.

لذلك كله واجهت الحكومة هذه المشكلة ولم تستطع أن تجد حلاً لتوفير هذا المصدر الهام إلا عن طريق البحر رغم ارتفاع كلفته، فأنشأت محطات تحلية للمياه في أنحاء المملكة لسد (٧٠٪) من احتياجات السكان من مياه الشرب، وأصبح إنتاج المملكة من مياه البحر المحلاة يمثل (٣٠٪) من إجمالي إنتاج العالم. ووصل عدد المواقع التي تنتشر عليها المحطات (١٥) موقعاً تنتج حوالي مليوني متر مكعب يومياً، كما أن هناك مشاريع ضخمة تحت التنفيذ بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي (٣٠٣) آلاف متر مكعب يومياً ويبلغ طول الأنابيب التي تنقل تلك المياه حوالي (٣،٧٢٢) كلم[1].

وقد توجهت الحكومة إلى بناء السدود على أهم الأودية لخزن الماء فيها، والاستفادة منها وقت الحاجة، لكن هذه التجربة أثبتت ضررها مع مرور الزمن.

فأغلبها وضع في أعالي الأودية أي قبل أن يمر الماء بآبارها فتحرم من مائها، وقد أثبتت السنوات الماضية أن الطمي يغلق المسامات في الأرض فلا تستفيد تلك الآبار من هذه السدود مما جعل تلك الآبار السطحية تجف وتتسبب في جفاف الأشجار القائمة عليها.

ولعل وزارة المياه تولي اهتماماً بهذا الموضوع لكن الحل في توفير المياه والمحافظة على مياه الأمطار لا يصلح في بناء السدود في بلدنا بالذات في أعالي الأودية أي قبل مروره على الآبار التي تستفيد منها لأن الآبار أفضل مخازن للماء.

.ČĒĒ î ,ĘäİÊöä 3DZÄţä .Č

أولاً: المقومات المتميزة للأمن الوطني في المملكة:

هناك مقومات لها وزنها وقيمتها جعلت الأمن الوطني في المملكة ذا طابع متميز، ولعل هذه المقومات هي التي ساعدت هذه البلاد على المحافظة على أمنها أكثر من غيرها، ومن أهم هذه المقومات :

١. النظام الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية :

قبل قيام الدولة السعودية الأولى انتشرت البدع في الجزيرة العربية بل إن بعض الناس عاد إلى جاهليته الأولى، وما أن قيّض الله للمسلمين الشيخ محمد بن عبدالوهاب (رحمه الله) الذي حاربه الناس حتى وجد من يحتضنه ويتبنى دعوته من رؤساء نجد وهو الشيخ محمد بن سعود (رحمه الله)، الذي أيد دعوته وناصره، فأقام دولته السعودية، وجعل النظام الإسلامي نهجها والقرآن دستورها، والشريعة الإسلامية قانونها. وعلى هذا ورثته ذريته من بعده، حتى جاء عبدالعزيز بن عبدالرحمن (رحمه الله) الذي وضع حجر أساس دولته في الرياض فأكد مجدداً قيام الدولة السعودية المعاصرة إسلامية مائة في المائة، كما يتمناه ويريده المسلمون، فخضع الناس تحت راية الإسلام، فالشعب لا يريد أن يُحكم إلا بالإسلام ولن يرضى إلا بذلك، والمتفق عليه عندهم أن (النظام السياسي في الإسلام يشتق الشرعية من تنفيذ الحكام لأوامر وتوجيهات الشرع الإسلامي الشريف)[1].

(وإذا كان هناك نموذج أزمات يستلهم شرعية الحاكم أو الحكومة من خلال رضا الناس، فإن النظام الإسلامي يستلهم الشرعية من خلال أوامر الله .. أي تنفيذ أوامره وتطبيقها بعدل ومساواة بين كافة أفراد المسلمين)[2].

(إن مفهوم التطور في الإسلام هو نمو الإنسان في كل الاتجاهات ويمكننا أن نجمل التطور السياسي للفرد والمجتمع المسلم في ثلاث مراحل:

- التطور الروحي الإيماني للفرد المسلم.

- إيجاد القوانين المنظمة لجميع الأنشطة الاجتماعية وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي.

.Č /ấ ÉŧŢ ɭĒŸè :äζȞöä Ž ȳȦŢȦöä ȖèȦÆÊöä ǦöȘÉŸö ,ǦȽɳŸèq ,ÆǪȮţä ɃȀÔţä ǬɅÉΣä ,gȀȽȦȌöä ,ȳČĔĒĐ ,î Đđ.

.č /ấ ÆɆŧΣäÆǤȝ :ƃζǪɳ ÙåǤɳ ȳȦŢȹ ɭȮΣä Ž ,ȳŸèq ,ɳ ǥüÎȦ ,ȣøȦȞţä ,ȣɅøÉȦÔèq ,ĔĒ ,î ,ȳČĔĒĐ ,ČČē.

– تطور الأمة عبر الأخوة الشاملة أو ما تعورف على تسميته في الفكر الإسلامي المعاصر بالوحدة الإسلامية)[١].

المملكة العربية السعودية حينما بقيت على هذا النظام رغم أن كثيراً من دول العالم الإسلامي من حولها تتهاون في تطبيق شريعة الإسلام كانت مؤمنة كل الإيمان بأنه نظام متكامل متطور ولن تصلح الدول الإسلامية إلا بالرجوع إليه، وأن الحكم بما أنزل الله عبادة واجبة والحكم بغيره يوجب الكفر أو الظلم أو الفسق على تفصيل في ذلك الحكم ليس هذا مجال الاستطراد فيه.

وقد رد الملك فيصل (رحمه الله) على سؤال لجريدة لوموند الفرنسية الصادرة في (١٩٦٦/٦/٢٤م) حول ما إذا كانت المملكة العربية السعودية تعتزم إصدار دستور للبلاد فأجاب (رحمه الله) بقوله: (دستور؟ لماذا؟ القرآن هو الدستور الأقدم والأكثر فعالية في العالم)[٢].

وكذلك كان رأي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد (رحمه الله) الذي أكد: (إن نظام المملكة العربية السعودية السياسي يقوم على العقيدة الإسلامية التي ترسم القوانين والدساتير والقواعد، فالإسلام يضمن ممارسة الديموقراطية، وينفض الجمود ويستبعد التقليد)[٣]، و هو ما يكرره الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كل مناسبة.

٢. السياسة الخارجية السعودية:

مما أذهل العالم في بداية القرن الماضي حنكة مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز وسياسته الفريدة في علاقاته الخارجية، رغم فطرته البدوية ورغم تمسكه الشديد بمبادئ الدولة الإسلامية التي تحاربها الدول العظمى.

إنني في الحقيقة أقف متعجباً أمام نجاحاته في علاقاته مع دول عظمى مثل بريطانيا وهو الذي كان يشكل خطراً على مصالحها في الخليج، لكن يبدو أن الملك عبدالعزيز أدرك (أن مهمة تحرير بلاده لا ترتبط كلية بطبيعة التوازنات المحلية، وإنما بما كـان يجري على الساحة الدولية أيضــاً)[٤].

Č. ấ/ ƙŋ ẻʒẢź: ǬŰẓǿăğ ÊẢĿèǦ Ž ţŧŸỌǦ ĦẢẴĿǦ ÊĤźǻǦĂ, ŋẰǄƷ èẢăĘ, ĭ ĔĎ

č. ấ/ ɖÊẢȷ èŶŋǦ: ÊĿẢèǦ ẳʅẢøǄĿǦ ÊĤźǻǦĂ ŋẢØ ʒẢÿ ĐďĚČÿ, ŋĤŤǼ ǭɋyẢǒ ĦẢẰŸ, ǨKşğ, ċēĚČÿ, ĭ ēē.

Ď. ţẢǄƷ ÊẢĘ, ĭ čđ.

ď. ấ/ ʒǼǞ! èĤźấ ŐǦẢţ: ÊĿẢèǦ ẳʅẢøǄĿǦ ÊĤźǻǦĂ, ŋÛẢƷ ẢẢẰẳẳà ǬǄẢøǻǦĂ, ẢẴẴẢ ô, ÛĞǦĞ ǰşƂ, ĒċďČŁø, ĭ ēđ.

وكان قيام حكام الخليج بإبرام معاهدات مع بريطانيا قد (دفع بالسلطان عبدالعزيز بن سعود على إبرام اتفاقية دولية مع بريطانيا عرفت باتفاقية العقبة لعام (١٩١٥م). ومع أن هذه الاتفاقية تشبه إلى حد كبير الاتفاقيات التي عقدت مع حكام ومشايخ الإمارات الواقعة على الخليج العربي، إلا أنها أعطت للسلطان عبدالعزيز أول اعتراف دولي بمكانته وزعامته في المنطقة، وهو أمر كان بأمس الحاجة إليه)[١]. وكانت بريطانيا قد أبرمت مع أشراف الحجاز اتفاقيات لم تتمشى مع الشريعة الإسلامية، فبعد أن ضم السلطان عبدالعزيز الحجاز لم يقبل بهذه الاتفاقيات رغم إصرار بريطانيا على التزامه بها، بل أنه ألزم جميع المواطنين والمقيمين على السواء بالنظم المرعية.

ثم أبرم عبدالعزيز عدة معاهدات صداقة مع الدول العربية المجاورة ودول أجنبية أخرى اعترفت به، يقول هشام شرابي: (في فترة العشرينيات اعترفت بريطانيا العظمى ودول أوروبية أخرى بما في ذلك روسيا البلشفية، بالدولة السعودية التي أعلن عنها رسمياً في عام (١٩٣٢م) باسم المملكة العربية السعودية، وكانت بذلك أول دولة عربية ذات سيادة واستقلال كاملين في القرن العشرين)[٢].

استطاع الملك عبدالعزيز أن يكسب اعتراف العالم كله بعد أن أعلن بالمملكة العربية السعودية الموحدة، وانتهت مشكلات الصراع على الحدود في عهده حتى تلك التي بين المملكة واليمن وذلك باتفاقية الطائف. فقد كان يعالج تلك المشكلة بحكمة وصبر بالغين.

وقد كان للملك عبدالعزيز ثقله الكبير دولياً بل إنه كان يعتبر (زعيم الزعماء Boos of Bosses على حد تعبير تشرشل للزعيم للصهيوني حاييم وايزمان)[٣]

هذه القاعدة الصلبة التي أنشأها الملك عبدالعزيز خارجياً استطاع أن يقويها ويفرض احترامها دولياً. وهذا الذي استثمره أبناؤه من بعده، حيث استطاعوا أن يبنوا جسوراً مع دول العالم، كانت جسور خير وإعمار ورخاء واستقرار، وتمكنوا من خلالها من الوصول إلى الأهداف الوطنية المنشودة لدولة نامية ترنو إلى بناء جديد شاهق يحمي أهله ويحافظ على أصالتهم.

.Č /ẚ !ãÆG3 ẚzȞè ţÂGÕöã: ĠèÂÊöã ĠÆDZøÂʅã ,ĞÂẚzȞÊöã 3DZÂɳ ,ĘæÂè î .Ėċ

.č ȳÂÎŁ :ŸãÂì ĞɳzÕöã ģøzǯöãş Ž ɃÂȞöã ŸÂȞöã ,ĠõÂì ɉÂz ẚãÂǫèzz ÂÎÂŸö ,õøzÂzEp ,ȳČĔđđ î .ďď-ďĎ

.Ď ẚ/ÆG3 ã! ɉã ÕȞì: ĠÕŸɫţã ĠÆãÂȞöã ĠÂẚzȞÊöã ÂÂŘęş ţãÔöã ŸÂȞöã ɄŸÆãÂèqã ,øãẚ ɉã ÒÂŦÂò ,Ğ3ÂGÛŸö ,ğÆDZ ,ĞȞGÛöã ɉã ,Бşɉã ,ȳČĔēĔ î .ČĐ

السعودية هذه الأيام تعتبر الدولة الإسلامية الأكثر أهمية بالنسبة لدول العالم الإسلامي، وليس غريباً أن تكون كذلك لأنها مهبط الوحي وإليها تهوي أفئدتهم. وليس هذا فحسب فالسياسة التي تنتهجها إسلامية وتحاول أن ترفع شأن الإسلام وأهله وتحافظ على ترابطهم وتلاحمهم، وتدافع عن حقوقهم، وتمد يد العون إلى المحتاجين منهم، وبهذا حُقّ لها أن تحصل على هذا الشرف.

٣. مكانة المملكة العربية السعودية عربيّاً وإسلاميّاً:

الصحيح أن كل العرب ولدوا من رحم هذه الجزيرة، فمنهم من بقي فيها ومنهم من هاجر إلى بلاد الله الواسعة منذ آلاف السنين، ولما أذن الله بفتح بلاد الله شرقاً وغرباً نزح الكثير والكثير منهم إليها فشاركوا في إعمارها ونشروا دين الله فيها، لكن أفئدتهم العربية الأولى تهوي إلى مهاجرهم الأول، فينظرون إليها على أنها بلدهم الاول الذي يشترك كل العرب في حبه وتهمهم سلامته.

ولما جاء الإسلام وسطع في جزيرة العرب ربط العرب بوشيجة عظيمة هي وشيجة الدين التي نبذت كل الضغائن وقربت البعيد، وقوت العرب حتى أصبحوا من أرقى الأمم، ثم انضم إليهم العجم تحت مظلة واحدة حيث ربطتهم أخوة الدين، فأصبح منبع هذا الدين مهوى أفئدتهم ومقدساتهم التي وجب عليهم الحفاظ على أمنها وسلامتها، ففيها قبلة المسلمين بيت الله العتيق، كما فيها مدينة رسول الله Ë ومسجده ومرقده، فلا عجب أن تجتمع قلوب المسلمين فيها كما تجتمع على وجوب أمنها.

٤. الاستقرار السياسي:

بعد توحيد المملكة الذي ذكرناه سابقاً، استقرت سياسياً، وحافظت بتوفيق الله على هدوئها واستقرارها، ولم يكتب التاريخ اهتزازات سياسية خطيرة ذات شأن، بل إن الحكم ينتقل من ملك إلى ملك بكل سلاسة، دون أن تسجل أزمات أو يشعر الشعب بها. مما أكسب الحكم ثقة الشعب وثقة الدول الأخرى.

٥. التحام الشعب بالأسرة الحاكمة:

اكتسب النظام السعودي شرعيته من الاعتماد على أسس قوية من أهمها (الالتحام التاريخي الطويل الذي جمع بين الأسرة السعودية والشعب في الجزيرة العربية، وما حققته هذه الأسرة من نجاح في مجال توحيد شبه الجزيرة العربية، والقضاء على حالة التشرذم والتخلف التي كانت تعيشها المنطقة)[١].

استطاعت الأسرة السعودية الحاكمة أن تستمد حكمها لهذه البلاد من خلال نصرتها لدين اللّه ونشرها له منذ قيام الدولة السعودية الأولى، وبقائها على هذا المنهج.

قال الملك عبدالعزيز في أول لقاء بأهل مكة: (هذه عقيدتنا في الكتاب الذي بين أيديكم. فإن كان فيها ما يخالف كتاب اللّه فمردنا إليه، إننا لم نطع عبدالوهاب ولا غيره إلا فيما أيدوه بقول من كتاب اللّه وسنة رسوله صلى اللّه عليه وسلم)[٢]، ثم يوضح حق الحكم في قوله: (أنا عربي من خيار الأسر العربية ولست متطفلاً على الرئاسة والملك، وإن آبائي وأجدادي معروفون بالرئاسة والملك، ولست ممن يتكئون على سواعد الغير في النهوض والقيام وإنما اتكالي على اللّه، ثم على سواعدنا يتكئ الآخرون ويستندون إن شاء اللّه)[٣].

ورغم تركيبة ونزعة سكان المملكة القبلية، وأنفتهم من حكم غير شيخ القبيلة، إلا أن سياسة الأسرة المفتوحة والحكيمة استطاعت أن تروضهم وتكتسب حبهم وإخلاصهم وتلاحمهم، فنشأت دولة قوية متماسكة مترابطة، فخبت تلك الاضطرابات الشرسة التي كانت تطحن أطراف الجزيرة العربية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في أمن المملكة:

هناك بعض العوامل التي تؤثر على الأمن الوطني في المملكة تتفاوت خطورتها من عامل لآخر، وتكلف الدولة الشيء الكثير من أجل السيطرة على سلبياتها، وقد نجحت

.ĎĐČ î ,Ęǣèè ЗDZÀŋ ,ǦΛǻζĤÊöä ǦEDZøÅʅä Ǧèǣ̂Êöä : ţÅGÕöä ǻζĤè !äÆG3 /ǻ .Č

.ĒĚč î ,øŁČĎĚĚ ,ǦÊŋÅʅä ǦĤGÛöä ,ǦŋÀÒţä ǦÒŋ ,ЗǣäÀöä ǒÂƨä ,ƆÅЗöä ÆŸDzţä ,gÀΛÂƨä ÀÕȍ :øÅÛ3 øζÀ8öäÆG3 Æþ̂Ů .č

.ēč î ,øŁČĎĚē ,Бşɟä ǦĤGÛöä , ô ÅΛÀöä ,ÂΛÂĤöäÆG3 ÕŸţä gÆǵ ȸŋ : ā ÆǵɟäÆȶ ÂΛÂĤöäÆG3 .Ď

المملكة نجاحاً منقطع النظير في هذا المجال. هذه العوامل تشاركها فيها أو في بعضها الكثير من دول العالم ولكن لكل دولة أسلوبها الخاص في التعامل معها، فمنها من يتغلب على مشكلاتها، ومنها من يتجرع مصائبها. ومن هذه العوامل باختصار:

١. الحج والعمرة:

قال اللّه تعالى: ﴿**لإيلاف قريش، إلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾[1]. يتوجه إلى بلد اللّه الحرام والمدينة المنورة عدة ملايين في كل سنة من بقاع الأرض لأداء الحج والعمرة، هجرة إليهما أو حباً فيهما، ولأن اللّه قد منّ على هذه البلاد بالكثير من النعم فإنه يبقى الكثير منهم فلا يعود إلى بلده وفيهم الخيّر والشرير، وبينهم يختلط الحابل بالنابل، ويستغل المجرم فرصته، فإما أن يهرِّب ممنوعاً، أو يسرق أو يقدم على أي نوع من أنواع الجريمة في خضم هذا العدد الهائل من الناس.

البعض يعتقد أن الحج والعمرة فرصة تجارية عظيمة تزيد في الدخل الوطني السعودي بصورة خيالية، وهو ينسى أو يتناسى أن ذلك مخالف للواقع لأمور منها:

أ- أن الدولة تنفق على الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة والمرافق العامة المليارات من الريالات سنويّاً.

ب- أن الدولة ليس لها دخولات خاصة، أو مؤسسات تجارية عامة بالمعنى الصحيح وما تتقاضاه الدولة في بعض الرسوم ما هو إلا رمز لا يساوي شيئاً بالنسبة لما تنفقه على راحة الحجيج والمعتمرين.

ج. أن العمالة التي تقوم بخدمة الحجاج في الغالب من الأجانب وهؤلاء يحوِّلون مداخيلهم المالية إلى بلدانهم دون قيود.

د. أن الكثير والكثير من احتياجات الحجاج يقدمه المواطنون والدولة بالمجان طلباً للثواب وقياماً بالواجب المقدس.

Ì lÄę gøźë .Č

هـ. أن الحجاج في الغالب من الدول الإسلامية – بالطبع- وهي فقيرة نسبياً، وهؤلاء عادة لا ينفقون الكثير، لأنهم يأتون مع مطوفين قد دفعوا الأجر لهم سلفاً.

وأخيراً فإن المملكة لا تحصل على مقابل مادي في موسم الحج يعادل ما تقدمه إلاّ المثوبة من اللّه عز وجل (إن شاء اللّه) وأداء الواجب، لكن تبقى مشكلات أولئك المتخلفين الذين ينتشرون في مختلف مدن وقرى المملكة بعد انتهاء موسم الحج ويبقون منها للاكتساب بالطرق المشروعة وغير المشروعة وفي مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة أعداد كبيرة من هؤلاء بشكل ملفت للانتباه.

ليست المشكلة بالنسبة للمملكة في إيواء هؤلاء لكن المشكلة الحقيقية مشكلة أمنية وحضارية، فكثير من هؤلاء أساؤوا كثيراً لهذه البلاد من خلال ترويج المخدرات والدعارة والسرقات والشعوذة والنصب والاحتيال وغير ذلك من الجرائم التي تعاني منها البلاد من هؤلاء ومن الوافدين الآخرين.

بالإضافة إلى بقائهم إلى موسم الحج بأعداد ضخمة تؤثر على التنظيم وتزيد من معاناة الحجاج.

كما أن هناك مشكلة حقيقية أخرى هي أن هؤلاء المتخلفين من دول فقيرة وأكثرهم لهم أقارب سبقوهم في الاستيطان في السعودية فيستميتون من أجل البقاء بل ويتحايلون على الدولة وعلى دولهم مما يسبب مشكلات قانونية عديدة.

٢. القبلية:

(عاشت قبائل الجزيرة السنين الماضية وقبل الحكم السعودي الراشد حياة شاقة ومريرة، عانى الناس فيها ألواناً من الحروب والفتن والنهب، وعاشوا الخوف والهلع مع الجوع والفاقة فكثيراً ما يغزو رجل من قبيلة أخرى ليقتل وينهب، وربما تشن الغارة قبيلة على أخرى فيقتلون وينهبون)[1].

وجاء الملك عبدالعزيز فقضى على هذه المشكلة بتوفيق اللّه، وجمع شمل هذه القبائل ووحد كلمتهم تحت لواء واحد، وبقيت القبيلة وشيخها وعاداتها وتقاليدها، لكنها أحبت

.ČđČ î ,øŁČďċď ,Ɓşɉ ǦǦǦÛ , ô ÅÅÅ ,ǨÊʐşǬ ǦŁɉ ʒÅÛʈ ,ÅȑÅΣş ɄȑÅʈ ƙ ɹÅȚì ǦǦę :(ƵÛʈ) ȐÅʒ ȸ ČÅÒÆʒ .Č

السلام من أجل الدين فعاشت بسلام، ولا أعتقد أن هذا الوضع الاجتماعي له الأثر الكبير على الأمن حاليّاً ما دامت الحكومة مستمرة على سياستها الحكيمة في معالجة الأمور، بل إن أبناء هذه القبائل هم القائمون على توطيد الأمن وحفظه، وكم رأيناهم وهم يقدمون مهجهم رخيصة من أجل ذلك.

٣. اتساع رقعة المملكة:

تبلغ مساحة المملكة حوالي مليوني كيلومتر مربع معظمها صحار قاحلة غير مسكونة حاليّاً تقريباً، تمتد عليها طرق طويلة حيث تتباعد المدن، وتنتشر القرى والهجر على أطرافها، وهذه المساحة الشاسعة بظروفها القاسية تحتاج إلى جهود جبارة لفرض الأمن واحترام القانون، إذ إنها مساعد جيد لمخالفي القانون، ومع هذا نرى أن الأمن مستتب فيها بحمد اللّه، وذلك للتطبيق الصارم لأحكام الشرع، وللمتابعة الأمنية الجيدة.

٤. الحدود:

تقع المملكة ضمن دول الخليج التي ما زالت تعاني من مشكلات الحدود إلا أن المملكة العربية السعودية تعتبر أكثر تلك الدول حدوداً وأطولها مع جيرانها (وتعتبر مشاكل الحدود من المشاكل الكامنة بين دول المنطقة، حيث لم تعرف المنطقة تحديداً للحدود السياسية بين دولها نظراً لطبيعة النظام القبلي الذي لا يعترف بالحدود، وبالرغم من قيام دول حديثة بالمنطقة فإن طابع الحياة القبلية هو الذي ظل سائداً)[١].

وقد كان لظهور النفط أثر كبير على أهمية تحديد الحدود، بل إن تطور الدول الطبيعي جعل دقة تحديد الحدود ذا أهمية بالنسبة لتلك الدول، وقد تحملت السعودية عبئاً كبيراً من أجل ترسيم هذه الحدود، وما زالت في مفاوضات هامة جدّاً، وقد تكللت تلك الجهود المضنية في المباحثات مع جارتها المهمة اليمن بترسيم الحدود النهائية.

٥. العمالة الوافدة:

كان للنمو المطّرد احتياجات ضرورية لعل أهمها السواعد التي تبني هذه التنمية، وخاصة أن المملكة العربية السعودية شهدت تطوراً هائلاً في السنوات الأخيرة احتاجت

Č. å/ ƬŧÆ øȓÅ ʐʐǻĝ: ǰŋȡ ǑʐŋƟ ŶÅŦĴ ȞǍŸ, ǑÔŸdz ŶÆåøèÅğ ǑÊÆÅèĞ ʂåqɸÅʓ åqʒŶŋƟ, åÅøΛÈ, ǑÛƓǦ ǓɍʂƂ, ČĚĔČÿ, î čČ.

من أجله إلى العمالة الأجنبية بشكل كبير، وذلك لأسباب عدة منها:

١- قلة عدد السكان.

٢- عزوف المواطنين السعوديين عن القيام بالمهن الدنيا واكتفاؤهم بالوظائف الحكومية والتجارة.

٣- حاجة البلاد إلى عدد كبير من الخبرات في مجالات شتى من الحياة وهذا لا يتوفر بين المواطنين بشكل كاف.

٤- السرعة والكم الهائلان في الإنشاء والتعمير، والتعليم وجميع نواحي الحياة.

من أجل هذه الأسباب وغيرها اضطرت المملكة إلى استقدام أعداد هائلة وصلت نسبتهم إلى حوالي (٣٠٪) من عدد السكان، إلا أن المملكة لم تولّ تلك العمالة أياً من أعمال السيادة في الدولة كالشرطة ونحوها كما هو الحال في بعض الدول الخليجية. يقول الدكتور محمد رضا فودة، وهو يتحدث عن العمالة في بعض دول الخليج: (وقد أدى ذلك إلى أن تتولى تلك العمالة أعمال الشرطة وهي من أعمال السيادة في الدولة، كذلك فقد كانت بعض هذه العمالة مخططة من قبل دولها المصدرة لها، مثل العمالة الإيرانية، كذلك فقد تجمعت عمالة كل دولة في منطقة معينة، مما أدى إلى تكوين مناطق لها لغتها الخاصة التي تخالف لغة الدولة المضيفة، وكذلك لها مدارسها الخاصة وطابعها المميز الخاص)[1].

وقد بدأت المملكة العربية السعودية تقلص كثيراً من استقدام تلك العمالة رغم أنها لم تجد تعاوناً ملموساً من المواطنين في هذه الناحية، فالمواطن لا يريد أن يتنازل عن الكثير من المظاهر الاجتماعية التي تعود عليها مؤخراً، بل إن هناك من ذوي النفوس الضعيفة من يستقدم عدداً كبيراً من العمال دون أن يوفر لهم عملاً، مما جعل الكثير منهم يقوم بأعمال مخالفة للقانون، وسجلات الجهات المختصة مليئة بالأحداث الإجرامية التي قامت بها فئات عمالية، مما شكل ويشكل عبئاً أمنيّاً على الدولة.

.ČĐ î ,Ęǟȧè ƷDZȀɳ ,ŸȀȞöä ǰɆŸǺŸö ɄɳʐÖöä ȸɳɟä :ǥǻʐʐ ȦȑǿǾ ǼʈƮ /ǻ .Č

٦. المخدرات:

ينظر تجار المخدرات إلى المملكة العربية السعودية كسوق مربحة وجيدة لتوفر المال بين يدي المواطنين والأجانب على حد سواء، ولوجود شرائح من الأجانب والسعوديين أيضاً يستطيعون ترويجها بشكل جيد مما يجعلهم يزجون بأعداد غير معقولة من المغامرين للتهريب بمختلف الطرق، ولعل اتساع رقعة المملكة وطول حدودها عامل مساعد للتهريب.

ولحماية المملكة للمواطنين والمقيمين أصدرت حكماً شرعياً في حق المهربين وصل إلى الإعدام، ومع هذا نجد أن الأمر لم يتوقف مع أن دماء المهربين لم تجف ولن تجف، وهكذا فتحت جبهة قذرة في طريق الأمن الوطني السعودي. نسأل الله المولى القدير أن يغلقها.

٧. الإرهاب:

الحقيقة أن الإرهاب الذي تعاني منه المملكة إرهاب فكري في الأصل، فقد استهدفت عقول شبابها بأفكار ذات بعد ديني لأن تعليم وثقافة الشباب السعودي دينية إلى حد بعيد فاستطاعت مجموعة من أصحاب الفكر المتشدد استمالتهم، لتنفيذ مخططاتهم.

بل وجدت أرضاً خصبة في عقول هؤلاء الشباب ليسخروا منهم خناجر في قلب أمتهم دون أن يدركوا أنهم على ضلال.

مشكلة هؤلاء أنه قد حيل بين عقولهم وقلوبهم وبين الحق، وحيل بينهم وبين فتوى كبار العلماء في السعودية وفي غيرها من بلاد المسلمين، حتى أنهم بذلوا أرواحهم بحثاً عن الشهادة ظنّاً منهم بأن قتل المسلمين والمعاهدين في ديار الإسلام جهاد في سبيل الله ليس له جزاء إلا الجنة. فلما لم تتحقق مجزرة لهؤلاء الأجانب كما أرادوا عطفوهم إلى بني جلدتهم ليفجروا ويقتلوا الأبرياء بعد أن أبيحت لهم دماؤهم من أدعياء علم، فأصبح الوطن على صفيح ساخن حطبه شبابه وموقده غيرهم.

لقد أصبح الوطن وأبناؤه ضحية لهذا الفكر، الذي تغلغل في أعماق القلوب الشابة وأصبح من المسلمات الدينية عندهم، وعلى الرغم من فقدان مئات الأنفس منهم ومن المواطنين ورجال الأمن الأبرياء إلا أن الدولة ما زالت تمسك بزمام الأمور.

في رأيي فإن الفكر لا يمحوه إلا فكر أوضح وأقوى منه، وفي نفس الوقت تبقى درة الحق مرفوعة لقمع المعتدي، مع الأخذ في الاعتبار أننا لو اكتفينا بالفكر دون القوة لرجحت القوة على الفكر، ولو اكتفينا بالقوة دون الفكر لما استطعنا اقتلاع منبع الفكر ومستقره.

الفصل السابع

ارتباطات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

- السعودية ومجلس التعاون الخليجي.
- السعودية والدول العربية.
- السعودية والعالم الإسلامي.
- السعودية ودول العالم.

الفصل السابع

ارتباطات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

لكل دولة أهدافها الوطنية الخاصة بها، وسياستها الخاصة في تحقيق هذه الأهداف التي تختلف من دولة لأخرى (فالأهداف ليست عملية مجردة، كما لا يمكن أن تنشأ من فراغ، وإنما تتحدد بمقتضى مؤشرات توضح الإطار العام للهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه)[1]، وقبل هذا فإن كل دولة تبني سياستها الخارجية وفقاً لأهدافها، فالسياسة الخارجية كما عرفتها الموسوعة السياسية هي: (مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدولة وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى، وتجاه رعاياها، والمؤسسات التابعة لسيادتها، وعلاقاتها مع غيرها من الدول على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي، لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية وحماية أمنها وسلامتها الوطنيين)[2]. لهذه السياسة أهمية كبرى وأثر بالغ في الأمن الوطني، لأن السياسة الخارجية تهدف أولاً: (إلى المحافظة على استقلال الدولة وأمنها، وحماية مصالحها الوطنية والسياسية والاقتصادية، ولسياسة الدولة الخارجية تأثير مباشر على الدفاع والأمن والاقتصاد والنواحي المختلفة للحياة الحديثة، ولذلك تتطلب وضع مبادئ وخطط، وأهداف محكمة كاملة، ورشيدة، لسلوكياتها ومواقفها الخارجية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بسيادتها كدولة مستقلة في المجتمع الدولي)[3]

Č. /ấ ǑɆʒÅƧǓ ɃƎò ÆŶŌɳ: ğÅęɎŬöä ǴɆèÅɆÊöä, ǴèäøấŽ ȷ öȝ òzö Ţöäş ğÅÅȀŢ, ğÅʒȝǴÛɳ ǦȞɳÅDZ ĶÅȝÖöä, ĶÅȝÖöä, ÿČĔĒĔ, î Ččē.

č. /ấ ʒǴÆɅöäȝŁÅ ā ÖöäÆƂƃ: ŢȝèȝʒǦ öäÊÆɆèǴɆ, ŋÅDZʒ Ʒ èÅäȨ, ŋǰČ, î ČēĎ.

Ď. /ấ æÖÅ ʒȶÅ öäĦȶÅɃ: öäÊÆɆèǴ ÅʅäøDZǴɆ öäÊĦȝấÅǴ ǩȝ öäŢÅÅǴ şöäǬÛɆȨ, ɳÖǬǴ, ɳÔǴÅdz, DZƆǥ, öäÛǴĞǴ ȷǶ, ČdČĎŁø, î ĒČ.

وقد كانت السياسة الخارجية السعودية أنموذجاً ممتازاً في التطور الذي واكب التطور العالمي في جميع أوجه الحياة، ورغم ذلك لم تفرط خلال هذه السنين بمنهجها الإسلامي الذي رسمته لنفسها، في جميع الأوجه، مما أكسبها الكثير من الاحترام الدولي، وعزز أمنها الوطني.

السعودية لها ارتباطات عدة، خليجية، وعربية، وإسلامية، وعالمية، كانت هذه الارتباطات وما زالت متميزة.

فقد دخلت المملكة العربية السعودية في ثلاثة تنظيمات إقليمية وغير إقليمية تمثل حلقات متتالية هي:

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- جامعة الدول العربية.
- منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولا يوجد في أي من تلك التنظيمات ترتيبات فعالة في الأمن الجماعي، فمجلس التعاون ومنظمة المؤتمر الإسلامي لا يوجد فيهما نظام للأمن الجماعي باستثناء قوة (درع الجزيرة) في حالة مجلس التعاون التي انفرط عقدها قبل سنوات بعد أن كانت شكلاً تقليدياً لقوات خجولة متجمعة في حفر الباطن.

كذلك فإن نظام الأمن الجماعي لجامعة الدول العربية نظام غير فعال يفتقر إلى المقومات الأساسية لنظم الأمن الجماعية، وقد انكشف عواره في مواجهة الغزو العراقي للكويت في أغسطس (١٩٩٠م).

ومن ثم فإن المملكة العربية السعودية تقيم مفهومها للأمن الجماعي للدول الإسلامية من خلال الترتيبات الثنائية، أي من خلال دعم الدول المعرضة للعدوان [١].

ومن هذا يتبين أنه من الصعب طرح ارتباطات الأمن الوطني في المملكة إقليمياً ودولياً بشكل مجمل من خلال التنظيمات الإقليمية أو الدولية لعدم وجود الترتيبات الفاعلة.

.Č /ǻ ÂĀÂȞöäǼɜ :ŋĀƺÔöä ÿŸèqā Ž ĠèĀÊöä ĠĒDZǿĀʅā ĜĀǻƺȞÊöä, ǫĀɯɉāş ĀÎĀŸö ȧäǿşǕ ǫĀɯɉāş ,ȳŸʒqāş ,ô ĀĀÄöä ,øŁČďČď ,î đē.

أولاً. السعودية ومجلس التعاون الخليجي:

اجتمع قادة دول الخليج الستة في مدينة أبوظبي يوم (٢٥مايو ١٩٨١م)، ونتج عن ذلك الاجتماع قرراهم التاريخي الهام بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، هذا المجلس الذي شق طريقه نحو اتحاد عربي من نوع جديد، وإن كان هذا المجلس - والحق يقال - لم يحقق حتى الآن القليل من ما هو مأمول فيه، لكننا لا ننكر بأنه قد شكل ظروفاً سياسية جديدة تتناسب بشكل محدود مع العصر ومتطلباته السياسية والأمنية والاقتصادية. ساعد على هذا توفر علاقات جغرافية وقبلية وأسرية واقتصادية وسياسية أيضاً بين دول الخليج. بالإضافة على أنه كان هناك علاقات قديمة بين إمارات الخليج والدولة السعودية الأولى ثم الثانية، وأخيراً الحديثة وقد كانت الروابط التاريخية المتينة بين الحكومات والشعوب الخليجية والمصير المشترك من أهم العوامل التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

وحقيقة فإن المملكة السعودية تعتبر العمق الأول والأهم لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد شبه الشيخ مشعل الأحمد الصباح في حديث صحفي في جريدة السياسة الكويتية (العدد ٦٣٣٩ في ١٩٨٦/٣/٣٠م) شبه السعودية بالشجرة الوارفة الظلال التي يستظل بها جميع شعوب المنطقة ويستفيدون منها. وقد أنكر على من قال: بأن للسعودية أطماعاً في دول الخليج الأخرى، وقال: بأن بعض القواعد العسكرية السعودية موضوعة تحت أمر من يحتاجها من دول الخليج.

وقد خصصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لأهداف مجلس التعاون الأساسية، وتجدر الإشارة إلى إنه الم يذكر التعاون والتنسيق في النواحي الأمنية بصراحة، لكنه قد يدخل ضمناً في الفقرة الأولى، وهي (تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها)[1]، وقد بُحثت مسائل أمنية عدة خلال السنوات الماضية تم الوصول إلى بعض الحلول لبعض المسائل المطروحة، وكان من بين نتائجها إنشاء درع الجزيرة على المستوى العسكري، وتسليم المجرمين (مثلاً) على مستوى الأمن الداخلي. بالإضافة إلى ذلك فإن التاريخ

.ĎĒē î ,øŁČďċĚ ,ğşĸ ,ĞĿAĤöä ĞȒȚAöä óäå ,ĞĿöşÆöä ğÅęɎĤöä óʐȚɳ ȸɳ ɄDzĿŸʅä ɹşÅĤQöä ÈŸf :ĘĿÅì ɄŸʒ /å .Č

لن ينسى موقف المملكة العربية السعودية مع دولة الكويت في محنتها عام (١٩٩٠م) ومؤازرة دول الخليج الأخرى لها.

ثانياً. السعودية والدول العربية:

كانت المملكة العربية السعودية من المؤسسين لجامعة الدول العربية بالاشتراك مع سوريا والأردن والعراق ولبنان واليمن عام (١٩٤٥م). وذلك لإدراكها بأنها جزء هام من الوطن العربي، بل عضو هام في المجتمع العربي، ولذلك أيضاً فقد بنت سياستها العربية.

(أما من الناحية الاستراتيجية فإن العالم العربي وبدون شك يشكل العمق الاستراتيجي الوطني للمملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن المملكة العربية السعودية تسعى للمحافظة على أمنه واستقراره وسلامة أقطاره)[1]، ورغم التحولات الجذرية في النظام الدولي والذي أفرز أحداثاً أثرت على خارطة العالم العربي، وظهور القومية العربية وتغلبها السياسي على التوجه الإسلامي لدول العالم العربي، إلا أن المملكة العربية السعودية بقيت على توجهاتها السياسية الإسلامية، كما أبقت علاقاتها العربية أيضاً على ذلك، (وكانت العلاقات العربية-السعودية تتأثر بعدة عناصر ذات مدلول خاص بالنسبة لتطور هذه العلاقات، ومن أبرز هذه العناصر.

أ- العلاقة بين الإسلام والعروبة.

ب- طبيعة التحالفات والتفاعلات داخل النظام العربي.

ج- الطبيعة المحافظة للنظام السعودي.

د- النزعة السعودية نحو الاستقلال وتكريس مبدأ السيادة في إطار النظام الإقليمي العربي)[1].

Č. /ắ ÀÒ Àȶʒ ȵÀȶǺ: ǴèÊ ǴƉZøÀʅ ǴΛáʐȞÊ ƙ ǴΛÀȚ Ȩ ÛQş, Ȩè ʒDZÀɳ, î ČđĐ.

č. /ắ ʒǴ! ȶǴÖ: ǴèÊ ǴƉZøÀʅ, ǴΛáʐȞÊ, ʒDZÀɳ, Ȩè, î ččĐ.

ومن هذا المنطلق فقد اضطلعت المملكة العربية السعودية بمسؤولياتها كدولة رائدة في وقت مبكر، وكان لوقوفها الأثر الكبير في بعض القضايا العربية الإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي طالما كانت شغل الملك عبدالعزيز الشاغل وكذا أبنائه من بعده. وقد جعل الملك عبدالعزيز (رحمه الله) قضية فلسطين قضية تخص المملكة العربية السعودية ذاتها، بل تخص الشعب نفسه، قال في رسالة له إلى الحكومة البريطانية التي أرّخت ضمن الوثائق البريطانية في (٦ فبراير ١٩٣٧م) (ولقد عانينا الشيء الكثير من الضغط على رعايانا كي لا يظهر أي أمر يزيد في تعضيد المشكلة، وكثيرٌ مما عملناه لم نخبر به الحكومة البريطانية)[1]، وفي هذا الكلام تهديد مبطن بإطلاق العنان لعرب الجزيرة في اقتحام فلسطين المحتلة ومقاتلة اليهود، ولو علم (رحمه الله) أن في ذلك تخليصاً لها ما تردد لحظة واحدة. وقد أعجب الرئيس الأمريكي (روزفلت) بالملك عبدالعزيز وذلك حين قبل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تمسكه بصرامة باستقلال بلاده وحريته في القرار (وقال روزفلت في الكونجرس في مارس (١٩٤٥م) : لقد وعيت عن مشكلة المسلمين ومشكلة اليهود في حديث دام خمس دقائق مع ابن سعود أكثر مما كنت أستطيع معرفته بتبادل ثلاثين أو أربعين رسالة)[2].

هذا هو الملك عبدالعزيز، لكن لو قرأنا رسائله ومواقفه وتنبؤاته في المشكلة لدهشنا، فقد كان يدرك رحمه الله أن صراع العرب مع اليهود أصبح دوليّاً وأن التهديد الصهيوني يعتبر خطراً على المملكة أيضاً، (وقد أوضح في رسالة بعثها للرئيس ترومان في يناير (١٩٤٦م) أن برامج الصهيونية ... لا تعتبرها الحكومة السعودية موجهة لفلسطين وحدها، بل هي في نفس الوقت تعتبر خطراً مهدداً ... وقد أوضحت هذا بكل جلاء لسلفكم .. روزفلت. .... وقال : إن الصهيونية تهدد أمن الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية)[3]. ولم يتردد في إشراك جنوده مع جيوش الدول العربية في حرب (١٩٤٨م)، رغم الإمكانيات المحدودة آنذاك.

وقد اشتركت المملكة مع الدول العربية في المؤتمر العربي المنعقد في الخرطوم بعد هزيمة (١٩٦٧م) وفي هذا المؤتمر (تعهدت المملكة بدفع ٥٠ مليون جنيه سنويّاً إلى

.Č /ǻ ǆǼǵ ! ǻ ǰ ǹ ǾǑ: ǻ ǭǬ ǑǾǑ ǻǑ ǺǛ ǻǑ ǻǺ ǑǺǻ Ǘǻ ǑǺǻ ǼǾǑǺǺ ,ǺǿǻǘǺ ,ǺǛǘ ,ǻǼǻ î čČ.
.č ǻǾǴǼ ǻǼǺ ,ǻǼǺ î ČĚ.
.Ď ǻǾǴǼ ǻǼǺ ,ǻǼǺ î čĐ.

دول المواجهة، إلى حين إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، علماً بأن هذا المبلغ كان يعادل ١٨,٥٪ من دخل السعودية من البترول عام ١٩٦٦م)[١].

وقد استمرت المملكة في الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين، كما ساندت مساعي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولم تتوقف يوماً عن مساعدة الشعب الفلسطيني إلى يومنا هذا.

ولو نظرنا إلى الأزمة اللبنانية الكبرى التي اندلعت سنة (١٩٧٥م)، لوجدنا أن السعودية اهتمت بها كثيراً منذ اندلاعها، ونادت إلى عقد مؤتمرات من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة كما شاركت في قوات الردع العربية هناك، ودعت الأطراف المتنازعة إلى الاجتماع فيها، وذلك في الطائف وجدة عام (١٩٨٢م) وقد أصبح ذلك الاجتماع محوراً للتفاوض بين تلك الأطراف، والذي عليه تم التوصل إلى اتفاق، وكان اجتماع البرلمانيين اللبنانيين في الطائف عام (١٩٨٩م) نهاية الأزمة.

ليس هذا فقط، فقد تحملت وتتحمل المملكة هموم الأمة العربية ككيان واحد، فهي جزء لا يتجزأ منه، وتعتبر المملكة أن الدول العربية تتأثر بما يحدث فيها كما تتأثر هي بما يحدث في أي منها، فهي مرتبطة أمنيّاً بتلك الدول، وتعتبر تلك الدول عمقاً استراتيجيّاً لها، كما أن السعودية عمق استراتيجي لجميع الدول العربية، لهذا فإننا نجد أن المملكة قامت بمؤازرة مصر في حربها عام (١٩٧٣م)، وقامت بإيقاف تدفق البترول إلى أمريكا رغم خطورة الموقف مما عزز الموقف العربي وأضاف له سلاحاً قوياً يعتمد عليه، وقد بين ذلك وزير خارجية مصر السابق إسماعيل فهمي في مقابلة لمجلة الوطن العربي العدد (٤٦٤ وتاريخ ٩ يناير ١٩٨٦م) بقوله:

(أنا لا أدري بكل أمانة ماذا كان يستطيع أن يفعل العالم العربي دون السعودية .. فتسليح مصر كانت تدفعه السعودية نقداً ودون أي نقاش. وحتى الطائرات الأمريكية كانت آخر صفقة - وقد ألغيت بعد كامب ديفيد- سددت السعودية ثمنها بالكامل. وكانت تسدد ثمن الطائرات الفرنسية لمصر بالكامل. وكل سلاح طلبته مصر كانت تسدده السعودية ودول الخليج دون مناقشة وبمبالغ لا تسترد. ويمكنك أن تحصل على

Č. /ấ ÂɅÂȞöäÆǤʒ ÔöäȥɅɳ: ÿ₮ȅqä Ž ǦȅÅɆÊöä ǦɆDZøÅʅä ǦɅấȥȞÊöä, ɳÃDZʒ ÈÅäĘ, î Čďđ.

أكثر لو أردت. وهي حقائق للتاريخ، فغير صحيح أن يقال: إن السعودية قد قصرت أو الخليج قد قصر تجاه مصر أو العالم العربي).

كذلك فإن إدراك المملكة بمسؤولياتها العربية جعلها تقوم بدور ريادي في تسوية النزاعات العربية ومنها النزاع الفلسطيني، والذي كان بين مؤيدي عرفات وأبو موسى رغم تدخل دول أخرى في التسوية، إلا أن تلك المساعي العربية لم تفلح، وكذلك دور المملكة في المصالحة السورية-الأردنية. والجزائرية-المغربية التي قام بها الملك فهد بنفسه، وكذلك النزاع القطري –البحريني، وغيرها.

هذا وترتبط المملكة العربية السعودية أمنيّاً مع دول الجوار ارتباطاً وثيقاً، فمثلاً تشترك مع الجمهورية اليمنية في حدود طويلة جداً تمتد من الشرق حيث تشترك مع عمان في الحدود إلى البحر الأحمر، وتقع هذه الحدود على تضاريس صعبة جداً، فمن جبال وعرة، إلى كثبان رملية يصعب الوصول إليها، وكذلك الأمر بالنسبة للأردن والعراق من الشمال، حيث الصحراء الشاسعة وانتشار البدو فيها، وبالرغم من هذه الصعوبات الحدودية فإننا نجد أن السعودية قد نجحت في تحجيم المشكلات الناتجة عنها وتعاملت معها بعقلانية تامة.

أما حوض البحر الأحمر فإنه يربط دوله الواقعة عليه بروابط أمنية قوية سواء شاءت تلك الدول أم أبت.

ثالثاً: السعودية والعالم الإسلامي:

تعتبر السعودية قلب العالم الإسلامي النابض ففيها قبلة المسلمين ومدينة رسولهم (صلى الله عليه وسلم)، ومن هذا وغيره يقوى ارتباطها بالعالم الإسلامي الذي يهمه أمن واستقرار هذا البلد الآمن الذي يحمي البلد الأمين.

أما المملكة فإنه يربطها بدول العالم الإسلامي – كما ذكرنا سابقاً- روابط الإسلام القوية، والتي كان الملك عبدالعزيز يركز عليها منذ إنشائه لدولته حتى حينما (توفي الملك عبدالعزيز عام (١٩٥٣م) لم تخسره السعودية وحدها كمؤسس دولة بل خسره

العالم الإسلامي في كل مكـــان وافتقده العالم كله لأنه كان قد فرض نفسه في الأوساط الدولية)[١].

وإذا كان الملك عبدالعزيز قد حمل هم المسلمين فإن أبناءه قد ساروا على نهجه فقد اقتفى الملك سعود أثره، ثم جاء فيصل يدعو إلى التضامن والتماسك الإسلامي، رغم الهجوم الذي شُن عليه والاستخفاف بموقف المملكة من هذه القضية، ولقد رد على هؤلاء بقوله: (لقد قيل إننا نسعى إلى أحلاف، وإن هذه الأحلاف موجهة من جهات استعمارية، وإنني أمامكم أيها الإخوان أدعو من يقول ذلك بأن يتفضل ويشاركنا في هذه الدعوة ويقوم بها معنا .... ولكن إذا كان المراد أن نتراجع أو نتخاذل أو نتهاون في سبيل دعوتنا فإن دون ذلك فرط القتاد)[٢]. وقد أبلى الملك فيصل بلاءً حسناً في الدعوة إليها وزاد العديد من الدول حتى أقنعها بالدخول في هذا التضامن الإسلامي وجاء بعده الملك خالد (رحمه الله) وفي عهده كثرت اللقاءات العربية الإسلامية ودعا المسلمين للاجتماع وعقد مؤتمرهم الإسلامي في مكة المكرمة وأمام الكعبة المشرفة، وهناك خاطبهم وذكرهم بالأخطار التي تحدق بالأمة العربية الإسلامية، ودعاهم إلى الاتحاد والتضامن ونبذ الفرقة والتناحر ولما بويع الملك فهد بعد وفاة أخيه خالد، أصبح أكثر الزعماء إدراكاً للوضع الإسلامي المعاصر، بل إنه لم يتردد في إطلاق شعار الجهاد المقدس لاسترداد القدس، يقول الملك فهد (رحمه الله): (بعد أن قامت إسرائيل بإعلان القدس عاصمة موحدة وأبدية لها، مخالفة قرارات مجلس الأمن الدولي ومتحدية إرادة المجتمع الدولي وحقوق الأديان السماوية الأخرى. فإننا لا نلام إذا اعتمدنا أسلوب الجهاد المقدس)[٣]. وإذا كان مبدأ المصالح هو القانون الطبيعي للعلاقات الدولية فإن المملكة العربية السعودية ترتكز مبادئها على الانتماء إلى العقيدة الإسلامية والدفاع عنها وعن المسلمين أينما كانوا مدركة دورها الهام نحو دول العالم الإسلامي، الذي يرتبط أمنها الوطني بشكل مباشر بها وهي ما زالت تدعو جميع الدول الإسلامية بالشقيقة من منطلق ديني بحت.

.čē î ,ȳČĔĒē ,ğşƘǣ ,Ǵʒ ǞǤÛŸö ɄƫǞȞöä ÆǪȮƫä ,ā ȀȞöä ȳƺƵş ǴɅǻƺȞÊöä :ȷǞɅʒ ǼƭƮ .Č

.ďČ î ,ô ǞɅȀöä ,ȰƺDZ Ǽəäǿş Ǵɳǖ ǼəǞę ,ǞɅǞȞöäǼǤʒ ȸǣ ȰÔƺ :ƗȾɛä ǻƺȞÊɳ ǼƺƷ /ǻ .č

.Ččē î ,øŁČďċĎ ,ǬöǞǮöä ǻǼȞöä :ǴƺDZǿǞʅä ǥǿäş ,ǴƺȅǞɳƺŸäǼöä ğǞȅäǿǼöä ǼȾȞɳ :ɄȅǞɳƺŸäǼöä ǴŸƒ .Ď

رابعاً: السعودية ودول العالم:

العلاقات السعودية بدول العالم قديمة قدم إنشائها، فالملك عبدالعزيز لم يكن بمعزل، ولم يشأ أن يبقى في معزل وهو ينشئ دولته الفتية، فقد كان في أمس الحاجة لاعتراف الدول العظمى بدولته، خاصة وأن هناك دولاً وإمارات تحيط به، وبعضها تنصب له العداء، وكان (الإنجليز في مستهل هذا القرن العشرين، أي حين شرع الإمام في إنشاء دولته يملكون أكبر قوة مادية، لا في الخليج وحده ولا في جزيرة العرب بل في العالم كله، وكانوا يتمتعون بنفوذ عريض في النطاق الدولي، حتى قيل يومئذ: إن الشمس لا تغرب عن ممتلكاتهم)[١]. ومن أجل التوازن الدولي فقد اتصل الملك عبدالعزيز ببريطانيا بصفتها أكبر قوة في المنطقة آنذاك ليضمن حسن تقديرها لتحركاته، خاصة أن الأتراك يسيطرون على الأحساء ويساعدون أعداءه في حائل والحجاز، وقد اجتمع ممثل الحكومة البريطانية في الكويت بالملك عبدالعزيز عام (١٩١١م) ثم عام (١٩١٣م) بعد استيلائه على الأحساء، وقد حرصوا على كسب تأييده بعد إعلان الحرب العالمية الأولى واعترفوا بدولته واستعدوا لعقد معاهدة معه، يقول محمد جلال كشك: (لقد استطاع عبدالعزيز أن يوظف الامبراطورية لخدمة أهدافه، وما من دليل يثبت العكس، كما يمكن القول بأنه ما من حاكم عربي استفاد من صداقته للإنجليز مثل عبدالعزيز، وما من حاكم عربي في دائرة النفوذ البريطانية عجز الإنجليز عن استخدامه لتحقيق هدف واحد من أهدافهم يتعارض مع مصالحه الوطنية مثل عبدالعزيز)[٢]. وقد مر على العلاقات البريطانية-السعودية بعض التجهم وخاصة بعد احتلال بريطانيا للبريمي عام (١٩٥٥م)، ولعل السبب هو حصول الشركات الأمريكية على عقد امتياز التنقيب عن النفط في الأراضي السعودية عام (١٩٢٣م) ولا شك أن العلاقات الدولية تمر بأدوار ومراحل مختلفة تحكمها المواقف والظروف السياسية وغيرها، إلا أن المملكة استطاعت توفير قدر كبير من التوازن في هذه الناحية.

أما العلاقات السعودية-الأمريكية، فإنها لم تبدأ إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وذلك يعود إلى سياسة العزلة التي اتبعتها أمريكا من قبل وانشغال الملك

Č. ƙŋ̈ èȞǼ: ǸʌøǍ ǦȯşǼȯȁ ǦʌǻǶÊȯȁ, ǥøȁȁ ǪȗȚȁ ȬȲǵ ǼǼǦȁȯȁǾ, ÂʌÂȞȯȁ, ô ǺʌǺȯȁ, î ĐĎ.

č. ƒȶ Ǽ ǷȲǷ ȯȶǷ ȮȲȴ :ȮȲȯ ǦʌǻǶÊȯȁ ȘƩȁȮ, ȮŋȲȁǰ, ǦȯǺì ȵǻǾ ȮȶȵǻǷǲ, ǼȯȁȮ ǦǮǦȲȁ, ǦǰȯǺǰȯȁ, ǊȮŁČďċč, î ĎČĎ.

عبدالعزيز بتوحيد بلاده، وكانت أول علاقات رسمية عن طريق شركات البترول وإن كانت تلك الشركات مستقلة عن الحكومة تقريباً، وقد أكد ذلك الملك عبدالعزيز بقوله: (إن الشركات الأمريكية تتمتع باستقلال كبير إزاء حكومتها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن البلاد العربية وليست لها كالدول الأوروبيــة أهداف سياسية فيها)[١].

[illegible]

خاتمة

في الحقيقة إن الأمن الوطني موضوع هام وشيق, ومن خلال مطالعاتي في الكتب التي عنيت بالأمن الوطني من قريب أو من بعيد, وبحثي المقتضب في هذا الموضوع, وجدت أن الأمن الوطني جدير بتكثيف الجهود الفكرية والسياسية والاقتصادية, بل وبجميع نواحي الحياة.

إن الأمن الوطني لم يجد الاهتمام الكافي من قبل المفكرين الذين تغص بمنتجاتهم الفكرية المكتبات، قد يكون هناك البعض ممن اهتم بهذا الموضوع الحيوي الهام, إلا أنه في الحقيقة لم يحظ من أولئك المهتمين بالقدر الكافي من البحث والدراسة والتمحيص.

إنه من خلال بحثي, استنتجت أيضاً أن موضوع الأمن الوطني موضوع متشعب, وذو أبعاد متعددة بل إنه ميدان واسع للفكر السليم. يستطيع المخلص فيه أن يجد مجالاً لطرح الحلول الناجعة.

وإنني أدعو مفكري أبناء الأمة العربية والإسلامية أن يسخروا أقلامهم لهذا الموضوع الهام والخطير وخاصة في خضم التهديدات التي تواجه الامة الإسلامية من كل مكان. كما أتمنى على جامعة الدول العربية أن تخصص مراكز للدراسات والبحوث في مجال الأمن الوطني في الجامعة نفسها وفي المدن الرئيسة بالوطن العربي.

أما من ناحية الأمن الوطني نفسه, فإنني قد وجدت أن هناك معوقات جمة تقف في طريق تحققه بالكامل, لكن تتداعى تلك المعوقات وتنهار إذا وجدت الإخلاص وصدق العزم وصلاح النية في أبناء الوطن. والله من وراء القصد.

قائمة المراجع العربية

١- القرآن الكريم.

٢- كتب الحديث الشريف: الصحاح والسنن.

٣- جمال الدين محمد بن منظور: لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨م.

٤- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط٣، مطابع الأوفست، شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

٥- د. ممدوح شوقي مصطفى: الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

٦- عبدالكريم نافع: الأمن القومي، ط١، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٥م.

٧- د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.

٨- د. عبدالمنعم المشاط: نظرية الأمن القومي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٧م.

٩- د. عبدالله سعود القباع: الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٤٠٩هـ.

١٠- د. عطا محمد زهرة: في الأمن القومي، ط١، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩١م.

١١- د. أمين ساعاتي: التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية، ط١، دار العمير للثقافة والنشر، جدة، ١٤٠٧هـ.

١٢- الإمام عبدالرحمن ابن الجوزي: الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٣٩٨هـ.
١٣- اللواء/ يحيى المعلمي: الأمن في المملكة العربية السعودية، الشركة المصرية لفن الطباعة، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
١٤- د. حسن علي الشاذلي: أثر تطبيق الحدود في المجتمع، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ.
١٥- لواء/ عدلي حسين سعيد: الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٦- أحمد حسين دحلان: دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، دار الشروق للنشر والطباعة والتوزيع، جدة، ١٩٨٤م.
١٧- فؤاد أفرام البستاني: دائرة المعارف، ط١، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٣م.
١٨- أحمد جلال عز الدين: العنف والإرهاب السياسي، دار الحرية، القاهرة، ١٩٧٤م.
١٩- د. حسن علي الإبراهيم: الدول الصغيرة والنظام الدولي، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
٢٠- طلعت أحمد مسلم: التعاون العسكري العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
٢١- د. عبدالعزيز حسين الصويغ: الأمن القومي العربي، أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، القاهرة، ١٩٩١م.
٢٢- إبراهيم البشير عثمان: العلاقات الدولية، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٩٠م.
٢٣- د. أسعد السحمراني: من اليهودية إلى الصهيونية، ط١، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٣هـ.

٢٤- أمين محمود عطايا: الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن القومي الإسرائيلي، ط١، الشاري للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢م.
٢٥- اللواء/ حسن البدري: التعاون العسكري العربي المشترك، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٢م.
٢٦- د. علاء طاهر: حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، ط١، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس، ١٩٩١م.
٢٧- محمد عبدالمولى: في عمق إسرائيل، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٣م.
٢٨- أمل أحمد العليان: الأمن المائي مطلب اقتصادي أم سياسي، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤١٧هـ.
٢٩- د. محمد سليم العوا: في النظام السياسي للدولة الإسلامية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٥م.
٣٠- د. عبدالحميد متولي: مبادئ نظام الحكم في الإسلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥م.
٣١- د. غسان سلامة: السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
٣٢- د. سعود عبدالله القباع: السياسة الخارجية السعودية، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٤٠٧هـ.
٣٣- هشام شرابي: القومية والثورة في العالم العربي، شركة فافوستراد للنشر، نيويورك، ١٩٦٦م.
٣٤- د. عبدالله الأشعل: المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ط١، دار الأصفهاني للطباعة، جدة، ١٩٨٩م.
٣٥- أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، ط٥، بدون، مكة

المكرمة،١٣٩٩هـ.
٣٦- عبدالعزيز محمد الأحيدب: من حياة الملك عبدالعزيز، ط١، بدون، الرياض، ١٩٩٨م.
٣٧- عبدالكريم عائض (المؤلف) : قبيلة شهران بين الماضي والحاضر، ط١، المطابع الأهلية للأوفيست، الرياض، ١٤٠٤هـ.
٣٨- د. محمد رضا فودة: الأمن القومي للخليج العربي، ط١، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس، ١٩٩١م.
٣٩- د. بكر عمر العمري: السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، ط١، مكتبة مصباح، جدة، ١٤١٠هـ.
٤٠- د. عبدالعزيز الصويغ: الإسلام في السياسة الخارجية السعودية، أوراق للنشر والأبحاث والأعلام، الرياض، ١٤١٤هـ.
٤١- محمد عنان: السعودية وهموم العرب، المكتب العالمي للطباعة، بيروت، ١٩٧٨م.
٤٢- د. عيد سعود الجهني: فيصل بن عبدالعزيز قائد أمة ورائد جيل، الرياض.
٤٣- أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.
٤٤- محمد جلال كشك: السعودية والحل الإسلامي، ط٣، شركة مودي جرافيك، لندن، ١٤٠٢هـ.
٤٥- د. رأفت غنيمي الشيخ: أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٢م.
٤٦- د. علي شفيق: مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

قائمة الدوريات

١- مجلة كلية الملك خالد العسكرية: كلية الملك خالد العسكرية، عدد٤، ١٤٠٤هـ.

٢- مجلة كلية الملك خالد العسكرية: كلية الملك خالد العسكرية، عدد٢٨، ١٤١٠هـ.

٣- مجلة كلية الملك خالد العسكرية: كلية الملك خالد العسكرية، عدد٣٧، ١٤١٢هـ.

٤- مجلة كلية الملك خالد العسكرية: كلية الملك خالد العسكرية، عدد٤٠، ١٤١٣هـ.

٥- مجلة الدبلوماسي العربي، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية، عدد٣، ١٤١٣هـ.

٦- مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد٣٥، ١٩٨٤م.

٧- مجلة الوطن العربي، عدد٤٦٤، ١٩٨٦م.

٨- جريدة السياسة الكويتية، مؤسسة السياسة للطباعة والنشر والتوزيع، عدد٦٣٣٩، ١٩٨٦م.

